

الطايور الخامس

دكتور نيسل راجس

رئيس التحرير : د. أحمد شوقي
مدير التحرير : د. أحمد أمين



كتاب
الطايور الخامس
مجلد

الطايور الخامس
مجلد



المنشأة العامة
للطباعة والنشر
بمصر



الطابور الخامس

دكتور
نبيل راغب



الناشر

المكتبة الأكاديمية

شركة مساهمة مصرية

٢٠١٧

حقوق النشر

الطبعة الأولى ٢٠١٧ م / ١٤٣٨ هـ

حقوق الطبع والنشر © جميع الحقوق محفوظة للناشر :

المكتبة الأكاديمية

شركة مساهمة مصرية

رأس المال المسدود والمكتسب ١٨,٢٨٥,٠٠٠ جنيه مصري

١٢١ شارع التحرير - الدقى - الجيزة

القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون : ٣٧٤٨٥٢٨٢ - ٣٣٣٦٨٢٨٨ (٢٠٢)

فاكس : ٣٧٤٩١٨٩٠ (٢٠٢)

لا يجوز استنساخ أى جزء من هذا الكتاب بأى طريقة
كانت إلا بعد الحصول على تصريح كتابى من الناشر .

كراسات "مستقبلية"

سلسلة غير موزونة تصدرها المكتبة الأكاديمية

تعدى بتقديم اجتهادات حديثة حول العلم والمستقبل

رئيس التحرير أ. د. أحمد شوقي مدير التحرير أ. أحمد أمين

المراسلات: المكتبة الأكاديمية

٢١ ش التحرير - الدقى - القاهرة ت: ٣٧٤٨٥٢٨٢ - فاكس ٣٧٤٩١٨٩٠ (٢٠٢)



المكتبة الأكاديمية
شركة مساهمة مصرية
الحاصلة على شهادة الجودة
ISO 9002
Certificate No.: 82210
03/05/2001

المكتبة الأكاديمية

شركة مساهمة مصرية

رأس المال المصدر والمدفوع ١٨.٢٨٥.٠٠٠ جنيه مصرى

١٢١ شارع التحرير - الدقى - الجيزة

القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون : ٣٣٣٦٨٣٨٨ - ٣٧٤٨٥٣٨٢ (٢٠٢)

فاكس : ٣٧٤٩١٨٩٠ (٢٠٢)

الطابور الخامس

تزايدت في السنوات الأخيرة عمليات إصدار كراسات، تعالج في مقال تفصيلي طويل (Monograph) موضوعاً فكرياً أو علمياً مهماً. وتتميز هذه الكراسات بالقدرة على متابعة طوفان الاتجاهات والمعارف الجديدة، في عصر، يكاد يحظى باتفاق الجميع على تسميته بعصر المعلومات.

تعتمد هذه الميزة على صغر حجم الكراسات نسبياً بالمقارنة بالكتب، وتركيز المعالجة وتماسك المنهج والإطار. ولأهمية الدراسات المستقبلية في هذه الفترة، التي تشهد تشكيلاً متسارعاً لملاح عالم جديد، سعدت بموافقة المكتبة الأكاديمية وحماسة مديرها العزيز الأستاذ/ أحمد أمين لإصدار "كراسات مستقبلية" كسلسلة غير دورية مع تشريفي برئاسة تحريرها.

والملاح العامة لهذه السلسلة، التي تفتح أبوابها لكل المفكرين والباحثين العرب تتلخص في النقاط التالية:

- انطلاق المعالجة مع توجه مستقبلي واضح (Future-oriented)، أي إلى المستقبل يكون هو الإطار المرجعي للمعالجة، حيث يستحيل استعادة الماضي، ويعانى الحاضر من التقادم المتسارع بمعدل لم تشهده البشرية من قبل.

- الالتزام بمنهج علمي واضح يتجاوز أشكال الجمود الأيديولوجي كافة، مع رجاء ألا تتعارض صرامة المنهج مع تيسير المادة وجاذبية العرض.

- الابتكارية Creativity المطلوبة في الفكر والفعل معاً، في زمان صارت النصيحة الذهبية، التي تقدم فيه للأفراد والمؤسسات: "تجدد أو تبدد"

Innovate or evaporate

- الإمام العام بمنجزات الثورة العلمية والتكنولوجية، التي تعد قوة الدفع الرئيسية في تشكيل العالم، مع استيعاب تفاعلها مع الجديد في العلوم الاجتماعية والإنسانية، من منطلق الإيمان بوحدة المعرفة.

- مقارنة الموضوعات المختلفة سواء كانت علمية أو فكرية مؤلفة أو مترجمة، من منظور التنمية الشاملة والموصولة أو المستدامة Comprehensive and Sustainable Development، التي تتعامل مع الإنسان كجزء من منظومة الكوكب، بل والكون كله.

تستهدف كراسات هذه السلسلة تقديم رؤيتنا لمستقبل العالم من منطلق الإدراك الواعي لأهمية التنوع الثقافي، التي لا تقل عن أهمية التنوع البيولوجي الذي تحتفى به أدبيات التنمية الموصولة، إننا نقدم رؤيتنا كمصريين وعرب ومسلمين وجنوبيين للبشرية كلها دون توبان أو عزلة، فكلاهما مدمر ومستحيل.

هذه الكراسة

بدهشنا بها الصديق العزيز د. نبيل راغب، الأستاذ بأكاديمية الفنون، بقدرته على التنظير الثرى الواضح. فبعد دراسته السابقة عن "نظرية القوة الناعمة"، يقدم لنا اليوم طرحاً متميزاً عن مفهوم "الطابور الخامس" ونوعياته، التي صنفها إلى ستة أنواع: الطابور الإرهابي، المخابراتي، الإعلامي، الماسوني، الثقافي، والنسوي. ويتمثل الجديد في طرحه في وضع يده على الملامح المشتركة لهذه الأنواع في تناولها لمعظم القضايا والمشكلات، مما يجعله يقترح أن هذا المصطلح واحد في جوهره. رأى خلاقي؟ نعم، وهذه هي ميزته، التي تجعل العمل موضوعاً للقراءة النقدية الواعية، التي تثري بالإتقان والاختلاف. لقد أراد المؤلف الفاضل أن ينشر عمله في سلسلة كراسات علمية، ونستسمح رغم علميتها الواضحة، أن ننشرها في سلسلة "كراسات مستقبلية"، لأن موضوعها يعيش معنا في الحاضر والمستقبل المنظور على أقل تقدير.

أ.د. احمد شوقي

يناير ٢٠١٧

مقدمة

أحياناً يحتار المؤلفون عندما يهدفون كتابة مقدمة لكتاب مهم، انتهوا من تأليفه: هل يكتبون مقدمة تقليدية قد لا تناسب أسلوب الكتاب، أم يبحثون عن مدخل يشوق القارئ إلى التوغل في الكتاب.. أو غير ذلك من المآهات أو التوابل، التي ربما أثرت بالسلب على الخط الفكري أو العمود النقي للكتاب.

لكن عندما يبدو العنوان واضحاً من "الطابور الخامس"، فعناصر الفصول تتضح وتتبلور في كل فصل على حدة، رغم أن نوعية هذا الطابور تختلف من فصل لآخر، لكنه اختلاف لا يؤدي إلى تشتيت وحدة الكتاب؛ لأنه يعتمد على الاتساق الفكري في توظيف الغاية إلى أن يحققها، وبذلك لا تتفصل الغاية عن الوسيلة.

وإذا كانت الفصول الستة تتناول الأنواع المختلفة للطابور الخامس: الطابور الإرهابي، المخابراتي، الإعلامي، الماسوني، الرأسمالي، الثقافي، والطابور النسوي، وأثبتت أن نهج الطابور الخامس واحد في تناولها لمعظم القضايا والمشكلات، فهذا يدل أن المصطلح في جوهره واحد، بحيث أصبح شائعاً في جمع شمل الحياة في كل الأزمنة والأمكنة دون جدال غير مثمر.

أ.د. نبيل راغب

المحتويات

صفحة	فصول الطوابير
٧	مقدمة
١١	(١) الطابور الرأسمالي
٣١	(٢) الطابور الإعلامي
٤٥	(٣) الطابور الإرهابي
٦٧	(٤) الطابور المخبراتي
٩١	(٥) الطابور الثقافي
١٠٩	(٦) الطابور النسوي
١٣١	(٧) الطابور الماسوني

(١) الطابور الرأسمالي

لم يشهد العالم المعاصر طابوراً خامساً رأسمالياً عشوائياً وفاقد البصيرة، مثل الطابور الرأسمالي، الذي كشف عورته في خريف عام ٢٠٠٨ حين انهارت أسواق المال، وكان يحمل في طياته أسوأ النذر، بل والكوارث التي كانت نتيجة طبيعية للسقوط المالي أو الكساد العظيم بنحو، لم يعرفه العالم منذ عام ١٩٢٩ الذي أشتهر بأنه قمة الخراب الاقتصادي في كل أرجاء المعمورة. وهو ما حفز عالم الاقتصاد الألماني مرموق، وهو أولريش شيفر، أن يؤلف كتاباً في منتهى العمق والشمول، تتبع فيه هذه الظاهرة العالمية المرعبة بكل تفاصيلها وخبايها وجنورها وأسبابها ونتائجها المأسوية. وكان قاطعاً كالسيف، عندما أطلق على كتابه عنوان "انهيار الرأسمالية: أسباب فشل اقتصاد السوق الحرة"، وقام بترجمته من الألمانية الدكتور عدنان عباس على إلى لغة عربية متفقة وسلسة ودقيقة، استطاعت أن تصل بالمضمون إلى القارئ العربي دون أننى صعوبة.

ويقول شيفر في مقدمته لكتابه بتاريخ نوفمبر ٢٠٠٨، إن هذا الانهيار لم يبلغ نهايته بعد. فالطابور الاقتصادي العالمي يتحرك صوب المنحدر بشكل لولبي، مشرقاً على حافة هاوية انكماش مثير لكل أنواع القزع و"حب.. إنه يقف على حافة ثانية أكبر أزمة عرفها التاريخ الحديث.

وكان هذا التطور المخيف قد صار حقيقة ملموسة؛ مما يعنى أن الأمور كلها ستسير نحو الأسوأ، ولن يبلغ بر الأمان سوى الأفراد الذين حصلوا لأنفسهم من قبل على الكثير، وستكون الكارثة أو المصيبة من نصيب المواطنين، الذين ظلوا يجرون لاهثين وراء لقمة العيش. فقد اندثر الطابور الخامس الرأسمالي المتوحش، مثل زلزال ضرب البورصات في خريف عام ٢٠٠٨، بل وفاق كل الزلازل التي عصفت بها في هزة أخطر من كل الهزات، التي مرت بها أسواق المال منذ نكبة الكساد الكبير وانتهاء الحرب العالمية الثانية، ووجد النظام الرأسمالي الذي تحرر تماماً من القيود على حافة الهاوية.

أصبحت الدول الغربية تقاوم لأول مرة أزمة، لم يعد في الإمكان ضبطها إلا بصعوبة. فأصبحت تتخذ مصرفاً بعد الآخر، وتوهم الواحد بعد الآخر، لدرجة أنها اضطرت إلى أن تضخ في الاقتصاد مبالغ، لم يسبق لها مثيل في ضخامتها، ومع ذلك فإن نجاحها في وقت الانهيار لم يعد مؤكداً؛ إذ إن كل الجهود التي بذلتها هذه الدول، أصبحت إلى حد كبير هباءً منثوراً، دخل في عالم الغيب؛ خاصة فيما يتصل بالطبقة الوسطى التي يعتبرها شيفر القلب النابض في

المجتمع؛ لأنها الركيزة التي يستند إليها الاقتصاد الوطني، وهي الحصيلة التي أفرزها اقتصاد السوق أصلاً لكن هذا القلب النابض بالأنشطة الثقافية صار ينزف دماً منذ سنوات عديدة.

وإذا كان أبناء الطبقة الوسطى لم يتمتعوا بخبرات الازدهار الاقتصادي في كثير من الأحيان، فإنهم صاروا الآن الضحايا الذين يعانون المصائب. إن العاصفة التي هبت رياحها الهوجاء على أسواق المال، والركود الاقتصادي الذي نجم عن هذه العاصفة، أضاع من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ملايين من فرص العمل المتواضعة وفرص العمل المهمة؛ أي ذات الأجور المترتبة أو ذات الأجور المرتفعة.

إن الرعب من التدهور والانهيار أصبح ينشر ظلاله في كل البلدان الصناعية؛ في فرنسا وبريطانيا والنمسا وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية، وفي بلدان صاعدة حديثاً من قبيل الصين وروسيا. بهذا المفهوم، فإن الرعب من التدهور والانهيار قد سار منطلقاً من الفئات الموجودة على هامش المجتمع إلى الفئات التي تحتل مكانة مركزية في البنية الاجتماعية، في حين تابع المواطنون بمنتهى القلق والخوف والقوة التي تنفتح بها طاقات الطابور الرأسمالي، والكيفية التي تختص بها عرى هذا الطابور، عندما تنهار وتختفي عن الأنظار مؤسسات مالية عملاقة؛ لأنها بددت آلاف المليارات من الدولار واليورو في أسواق رأس المال.

كل هذا الرعب كان يسرى في كل مكان، وفي حين كانت "طبقة عولمية" تنال أرقى تعليم وتحصل على أفضل الرواتب، لأنها طبقة وطنها العالم كله. وفي هذه الطبقة كانت جذور أكبر أزمة اقتصادية، يشهدها العالم منذ ثلاثينيات القرن العشرين في صميم الطابور الرأسمالي في أسواق المال. وأصبحت هذه الأزمة تنتشر ظلالتها على أناس ظلوا حتى ذلك الحين أنهم بمنأى عن المخاطر.

وفي حين تمهد في أعقاب الحرب العالمية الثانية، صانع المعجزة الاقتصادية في ألمانيا لودفيج أرهارد، بتحقيق شعار "الرفاهية للجميع"، أكد الرئيس الأمريكي جون كينيدي من خلال جملة اشتهر بها أن "الثيار سيحمل القوارب كلها نحو الأفق الأعلى"، لكن نيار الرأسمالية التي تحررت من القيود، أصبح يدمر عدداً متزايداً باستمرار من القوارب، التي تهلك غرقاً في خضم عاصفة العولمة. ولذلك لم يعد عدد كبير من المواطنين يصدق تحقق الرفاهية، التي وعدتهم بها فئات معينة من الاقتصاديين والسياسيين ورجال الأعمال وجماعات الضغط، التي لا تمل من الدفاع عن مصالح فئات معينة والإشادة بمحاسن اقتصاد السوق المعولمة.

لم يعد المواطنون يتقنون في أن المنافسة في الأسواق العالمية والمضاربات الضارية في البورصات تعود عليهم بالنفع أيضاً، لدرجة أن عدد المواطنين الذين أداروا ظهورهم لاقتصاد السوق الحرة أصبح في تزايد لم يسبق له مثيل. بل إن هؤلاء المواطنين صاروا يتحفظون على الإطار السياسي، الذي أحاط بأنشطة السوق الحرة، بل وامتد تحفظهم إلى الديمقراطية التي ارتبطت به، وفقدت كثيراً من بريقها في أجهزة الإعلام. وأصبحوا غير متحمسين للأحزاب السياسية، وتخلفوا عن المشاركة في الانتخابات، بل واعتزل عدد كبير منهم الحياة الاجتماعية وعلاقاتها المتنوعة، عندما شعروا بأنهم صاروا بلا عون أو سند، عندما تأكدوا أن الدولة تعير اهتمامها للآخرين، أما هم فليس لهم اعتبار على الإطلاق. كما أن المشروعات الصناعية التي كانت مثمرة، فلم يعد لها مكان أو مأوى على أرض الوطن، بل انتقلت وانتشرت في كل أرجاء المعمورة. وكانت السوق الإقليمية أو المحلية التي يفترض فيها أنها وجدت لخدمة أبناء الوطن ورفاهيتهم، قد أخذت تتصرف، في كثير من الأحيان، بجشع لا يعرف حداً.

إن الطابور الرأسمالي في بداية عهد اقتصاد السوق التي كانت متكلفة بمبدأ الرعاية الاجتماعية، تم استبداله بنموذج جديد يتصف بالوحشية والأثنية، وأصبح يطلب من أبناء المجتمع مالا طاقة لهم به.. إنه نموذج اقتصاد السوق المحررة من القيود، عندما بلغت غفوانها، وقواعده لاتحدها الدولة، بل تملئها المشروعات وأسواق المال.

إنه طبقاً لقواعد الديمقراطية، توقفت الدولة ومعها السياسيون المنتخبون، عن التدخل في عمل اقتصاد السوق حتى تترك الفرصة لقوى السوق تصول وتجول بالشكل الذي تبتكره؛ أي إن الدولة والقادة السياسيين تركوا الاقتصاد الوطني يواجه طابور غامض من رجال أعمال، يهيمنون على الشركات العملاقة والمصارف الأخطبوطية، في حين أنهم لا يتمتعون بأى شرعية ديمقراطية، تخول لهم كل هذه السلطات. ومنذ ذلك الحين، أطلق الطابور الرأسمالي العنان لطاقتاته الجامحة، المعظمة للرفاهية من ناحية، والمدمرة لوحدة المجتمع من ناحية أخرى. وبالفعل غيرت هذه الطاقات المتفجرة نمط الحياة المعاصرة بشكل متسارع على أرض الواقع.

مارس الطابور الرأسمالي الجديد تأثيره العميق على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، دون أى إدراك عقلائى لأبعاده الفعلية ومحركاتها ودوافعها بشكل محدد؛ ذلك أن العالم الجديد، يختلف عن العالم الذي عرفه البشر قبل اندلاع حمى السوق الحرة. إنه عالم يصعب إدراك كنهه وحقيقته، ولذلك فهو مثير للحيرة والارتباك والاضطراب؛ لأن التداخل بين عناصره لا يمكن فضه لمعرفة مساراته. فكل شيء فيه له علاقة وثيقة بالأشياء الأخرى وهكذا

إلى ما لانهائية. ويسلط شيفر أضواء ساطعة وكاشفة ليعرّي الصورة المخفية، المرتبكة والمربكة لعالم القرن الحادى والعشرين، وكأنه يدق جرس إنذار للمخاطر، التى يمكن أن تهدد المستقبل البشرى بأسره لعل الجميع يمكن أن يمسكوا بذفة الأمور، قبل أن تجرفهم دوامات وأمواج المحيط إلى هاوية تبتلعهم بلا رجعة، بعد أن اختلطت الأمور التى تلتفت فى مسارات معتمة، بل ومظلمة دون أى ضوء فى نهاية النفق. يقول شيفر:

"البورصة فى شانهاى على علاقة متينة بمثلثتها فى نيويورك، والقروض والمقارنات الأمريكية على صلة وثيقة بالمدخرات الألمانية، وفرصة العمل فى فيتنام وثيقة العلاقة بفرصة العمل فى برلين أو فى ولاية بافاريا الألمانية، والبن اليابانى على ارتباط وثيق بالعملة الصينية اليوان. أضف إلى أن هذا العالم الجديد قد أمسى أكثر سرعة، وأن الأفكار والأخبار - ومشاعر الذعر من أزمات البورصات أيضاً - تنتقل الآن بسرعة الضوء، فما يحدث فى آخر طرف من أطراف العالم نلمس أثره لدينا خلال ثوان معدودة.

ولكن، وقبل هذا وذاك، فإن العالم الجديد يكافئ ويعاقب وفق قواعد أخرى. من ناحية أخرى، فإن مجتمعنا، الذى ينطوى على نوافذ يستلمع البعض المروق من خلال نحو الأعلى، لا تزال فيه نوافذ يسقط منها كثيرون نحو الهاوية. فمن يعتقد أنه قد اجتاز الصعاب وحقق ما كان يحلم به، قد يرى نفسه، بين ليلة وضحاها، فى زمرة الخاسرين ثانية؛ لأن الرأسمالية العولمية تقضى على فرص العمل بلا هوادة.

من هذا المنطلق، توالى خسائر العولمة التى انهالت على رؤوس المواطنين من كل جانب؛ فقد أصبحت الجوانب البشعة فى اقتصاد السوق لاتلاحق أصحاب الدخول المنخفضة والموهلين تأهيلاً متواضعاً فحسب، بل تنتشر خلالها الجمهور العريض أيضاً. وإذا كان أبناء الطبقة الوسطى قد حققوا من المكاسب مالم يحلموا به من قبل، فإنهم يخشون الآن أن يخسروها أيضاً، وفى مقدمتها دار السكن وفرصة العمل والمكانة الاجتماعية والرصيد المصرفى.

وحين ينحدر البعض نحو الهاوية ببطء وبشكل لا يكاد يكون ملحوظاً، يسقط البعض الآخر فى الهاوية بسرعة مفاجئة. كما تكاثرت العقبات، التى تمنع ارتقاء للطبقة الوسطى إلى الدرجات الأعلى فى السلم الاجتماعى.

ولم تعد فرص العمل البسيط والمتواضع تضيق فحسب، بل كذلك فرص العمل المخصصة للعاملين من ذوى الاختصاصات ذات الأهمية الكبيرة. ونتيجة للآزمات المتوالية فى أسواق المال، يجرى تقليص كبير لفرص العمل، ويتم تسريح عدد كبير من العاملين، خاصة فى الأقسام الإدارية؛ بل إن بعض رؤساء

الشركات الضخمة لا يتوانوا عن تسريح الأيدي العاملة عندهم من حين لآخر، بل ويطلقون على مثل هذه العملية مصطلح "التخلص من طبقة الوحل المتركمة لدى مصانعهم". ويقصدون بهذا المصطلح الأفراد العائدين المستخدمين في الأقسام الإدارية.. إنهم الذين يعملون في القطاعات الدنيا والوسطى، واعتادوا الجلوس في المكاتب المكيفة، وليس في مواقع الإنتاج الخائفة للأنفاس، ومتابعة الأعمال المكتبية الروتينية، التي تحولت إلى أعمال تتجز بالكومبيوتر، وكانت تتمثل من قبل في حجز تذاكر السفر وتسيّد فواتير الدين المستحقة، رهن إشارة أصحاب مركز القوة والسلطان، ولا علاقة مباشرة لهم بمواقع الإنتاج والأسواق في أغلب الأحيان.

واعتبارهم طبقة الوحل التي يجب التخلص منها بين الحين والآخر، يعد دليلاً مادياً ملموساً على قيمتهم المتدنية في الطابور الرأسمالي، بل إن قيمة الإنسان في هذا الطابور بصفة عامة تحت رحمة رأس المال، بدلاً من أن يكون رأس المال في خدمته، في حين أن رأس المال نفسه تحت رحمة تقلبات السوق.

ويكاد الطابور الرأسمالي يقوض أسس الاقتصادات الوطنية، بمعنى أنه يكاد يقوض المصدر، الذي يزوده بالمال. فالبورصات والمصارف تترنح، لأنها أفرطت في العمليات الجسيمة في خطورتها، مما عرضها لانهيار أجزاء كبيرة من أسواق التمويل، وإصابة صغار وكبار المدخرين بالرعب، الذي دفعهم للقيام بمحاولات مستميتة لإنقاذ مالم يعونوا قادرين على إنقاذه من نقود وثروات ورفاهية. وكانت الأزمة المالية التي تفجرت في الولايات المتحدة الأمريكية، في ربيع عام ٢٠٠٧ قد تحولت إلى خطر ماحق يهدد الاقتصاد العالمي برمته، بحيث انهارت أشهر المؤسسات المالية العملاقة، الواحدة تلو الأخرى، كما وصلت أسعار الأسهم إلى الحضيض.

وسرى الرعب بين المستثمرين، فحرصوا على تجنب حتى المجالات التي تتطوى على خطر محدود. لم تعد لديهم ثقة إلا في سندات الدين الحكومية أو في النقد السائل. وأصبح هم الليل والنهار الجاثم على كاهل الحكومات يتمثل في محاولة إنقاذ ما تستطيع إنقاذه، وذلك بضخ مقلدات هائلة من الأموال في مؤسسات التمويل المنهارة، وحفز المصارف المركزية باستمرار للقيام بمحاولات عديدة لإنقاذ هذه المؤسسات، وضرورة البحث عن قواعد جديدة لضبط حركة الطابور الرأسمالي، الذي خرج من سيطرتها قبل سنوات عديدة مضت.

لقد أصبحت أسواق المال قاب قوسين أو أدنى من الانهيار الشامل. انهيار بهذا الشكل المأسوي لن تظل آثاره المدمرة مقصورة على البورصة فحسب. ففي نهاية المأساة لابد أن يخسر ملايين المواطنين فرص عملهم، ويتحولون إلى

فقراء عاجزين عن سد متطلبات أدنى احتياجات الحياة اليومية. فلا بد من الاعتراف بأن الصناعة أو التجارة المالية لم تتوقف عن تطوير، بل وتعيد مسارات الأموال من خلال وسائل، لا يدرك الكثيرون أبعادها مما يجعلهم مهملين بكوارجت أو صدمات لم تخطر ببالهم.. تماماً مثل قنابل خفية مدمرة بلا حدود. وهذا اعتراف أدلى به بمنتهى الصراحة أحد رواد هذه المجال المخيفة، وهو المضارب العالمى الناجح وارين بافيت، عندما قال: "إن أحد الأمور التى لا يمكن السكوت عنها هو أن تؤدي مقاربات مالية من هذا النوع إلى القضاء على مئات الآلاف من فرص العمل، وتدمير فروع إنتاجية، تتمتع فى الواقع بالحياة اللازمة، وتشكل العمود الفقرى للقطاع الصناعى".

أصبحت طوابير رأس المال تشبه فى تحركاتها انطلاقات قطعان الثيران الوحشية العشوائية فى البرارى، التى يمكن أن تنوس فيها بحوافرها كل من يدفعه حظه العائز إلى المقوط فى طريقها. لقد انتهى زمن الملفات الكارتونية والنفائز الورقية لتحل محلها الشاشات الإلكترونية والقنوات الفضائية، التى لا يدرك أحد نوعية المسارات أو الوصلات أو العلاقات فيما بينها. إنه عالم مجهول ومعقد ومعتم ومخيف ولا إنسانى لأنه فى النهاية عالم آلى يمتلك ذكاءً صناعياً، يعمل بناءً على آليات وقواعد ومحركات، ليس لها أدنى علاقة بالذكاء البشرى، الذى تقتصر ملكيته على العقل الإنسانى بكل ما يحتويه من أفكار وابتكارات ومشاعر وتطلعات وطموحات وآمال وألهم واحباطات وانطلاقات وغير ذلك من الطاقات العقلية والنفسية التى لا يدركها الذكاء الصناعى.

ويلحق أولريتش شيفر على هذا الانقلاب المرعب فى كتابه "النهيار الرأسمالية: أسباب فشل اقتصاد السوق الحرة"، فيقول:

"على صعيد آخر، تزيح الهزة، التى عصفت بأسواق المال، الستار عن المدى، الذى تغلغل فيه الاقتصاد السوق الحرة فى جميع خصائص حياتنا. فقد أفرز تحولات عظيمة وبسيطة، وثاقفة ومثيرة، واضحة وخفية، تحولات تجعل حياتنا أكثر انقباضاً، تحولات تدفع المواطنين - ليس فى ألمانيا فحسب، بل فى أغلب الدول الصناعية الكبرى - إلى أن يشعروا بالرعب من الرأسمالية. وحتى سنوات قليلة، كان هناك شعور نفين فقط، مجرد شعور بأنه ماكان أحد قادراً على التعبير عنه بالكلمات. وهذا ليس بالأمر الغريب، إذ إن قائمة المنتقمين بالعملة كانت أطول من قائمة الخاسرين. وكانت ألمانيا تتهز الدول الأخرى قاطبة من حيث المكاسب التى جنتها من تحرير الأسواق من القيود والحواجز، فقد كانت أكبر مصدر إلى العالم".

وبفضل نجاح ألمانيا فى التصدير، استطاعت أن تقوم لنفسها شبكة، ساعدت المواطن الألمانى على تجنب الشعور بالخوف من تقلبات الزمن؛ من منطلق أن

دولة الرعاية الاجتماعية تمد يدها لكل من كتب عليه أن يكون من الخاسرين، بحيث كان يمكن القول بأن الألمان كانوا مرفهين بشكل ملحوظ، ولذلك لم يجد السياسيون والاقتصاديون، في ذلك الوقت، أى حرج فى نعت منتقدى النظام الاقتصادى السائد بأنهم معتوهون ينشرون الأوهام بين السذج، الذين لا يريدون إدراك عظمة النعم التى تفرزها آليات السوق.

ولكن بقدر ما كان هؤلاء الناس يبدو ساذجين، فإن بعض منتقدى اقتصاد السوق كانوا يظهرون فعلاً بمظهر مثاليين غير مساييرين للدنيا؛ فهم يحملون بعالم افتراضى ما كان له وجود بالشكل الذى يحملون به. ولكن للحقيقة والتاريخ فإن عدد المواطنين غير الواثقين فى قوى السوق، كان فى تزايد مستمر.

فى شهر مايو ٢٠٠٧، نشرت الصحيفة الاقتصادية "فاينانشيال تايمز"، صفحة كاملة يحتلها استطلاع للتعرف إلى آراء المواطنين فى الدول الصناعية فى النظام الرأسمالى، كانت نتيجته صريحة وواضحة كالشمس فى الآراء والتوجهات التى أعلنتها الأغلبية العظمى من مواطنى الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا، فيما يتصل بالعولمة كخطر يهددهم جميعاً. وكانت نسبة عشرين فى المائة منهم فقط يعتقدون - بتحفظ - أن التجارة العالمية تحقق من المنافع مالا يمكن إنكاره، فى حين أنه فى ألمانيا وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا أكد تسعون فى المائة من الأفراد الذين تم استطلاع آرائهم أنهم يتمنون أن تحمى الدولة الاقتصاد الوطنى بفاعلية أكبر، حتى لا يدخل فى مآهات يصعب عليه الخروج منها.

وهناك كان ثمر من نوع آخر، ويتمثل فى أنه نحو ثلثى المواطنين يحصلون على الرواتب العليا، التى تحصل عليها المدبرون التنفيذيون للشركات العملاقة. أما الثباين بين الأغنياء والفقراء فى تزايد متواصل، وتطالب أكثر المواطنين بضرورة زيادة الضرائب على الأغنياء وخفضها بالنسبة إلى أصحاب الدخل المحدود. كما يتزايد عدد المواطنين الذين يحملون بوجود نظام اقتصاد السوق المحررة من القيود، أى بالتحول إلى نظام آخر مختلف تماماً، وخال من كل هذه العورات. لكنهم لا يزالون عاجزين عن رسم صورة دقيقة لذلك النظام الذى ينشدونه.

إنهم يحملون بإنتهاج طريقة ثالثة بين الرأسمالية والاشتراكية، طريق تضمن لهم حريتهم وتحقق لهم فى الوقت ذاته، مساواة أكبر وأماناً ومستقبلاً أكثر استقراراً؛ خاصة وأن الرفاهية لا تحقق نفعاً للفقراء، لأنها تذهب لمصلحة آخرين يعيشون حياة غاية فى الرفاهية فى منازلهم الفاخرة لمصلحة المدبرين التنفيذيين، الذين يتربعون على قيادة المشروعات الضخمة ويحصلون على

رواتب سنوية تبلغ الملايين؛ لمصلحة الأثرياء الذين خزنوا ثرواتهم في الودائع الضريبية أو في الاقتصادات الناشئة في آسيا وفي أوروبا الشرقية؛ أي في البلدان التي صارت الخصم الجديد في الرهان العالمي على الفوز بالرفاهية.

وفي أحيان كثيرة لا يكتشف الطابور الخامس الاقتصادي عن حقيقة نوابه في التلاعب بالأقدار المالية للدول، وكأنها تكمن في علم الغيب، ومع ذلك لم تدعم هذه الدول وجود العلماء والخبراء الاقتصاديين الذين أدركوا حقيقة أهداف هذا الطابور ونتائجها حتى دون إلمام كامل وتفصيلي بأسبابها وواقعتها. وكانوا أول من أُنذِر بأن النظام الرأسمالي المحرر من القيود أصبح على حافة الهاوية، بعد أن تشقت طوابيره وتداخلت فيما بينها حين اختلط الحابل بالنابل، وتساءل الناس عن المتغيرات المأسوية بالنسبة إلى الدخول التي يعيشون عليها، وإلى فرص عملهم وما لديهم من أرصدة أو ثروات، وإلى ما سوف يتبقى لهم، وإلى الخسائر التي سينكبونها، وهل هم على عتبة عصر المصائب والنكبات وسوء الطالع وكوابيس الشتاء؟!

وبصفة خاصة، فإن الطبقة الوسطى هي التي خاضت مرارة هذا التحول الكئيب؛ بحكم أنها الركيزة التي ينهض عليها الاقتصاد الوطني، وهي الحصيلة التي أفرزها اقتصاد السوق أصلاً. وبالفعل تراجع عدد أبناء الطبقة الوسطى المتعاملين مع مجلة الاقتصاد الوطني بأكثر من عشرة في المائة، واستطاع جزء ضئيل من هؤلاء أن يرتقى إلى مرتبة أعلى، والجزء الأعظم منهم إلى مصاف الثلث الأخير من السلم الاجتماعي. وضاعت من هؤلاء الخاسرين فرص عملهم أو تنازلوا عن جزء من أجرهم، أو باعته شركاتهم لشركات أخرى تكفح أجراً لا يكاد يمد الرق.

وإذا كان أبناء الطبقة الوسطى لم يتمتعوا بالإزدهار الاقتصادي الرأسمالي في كثير من الأحيان، فإنهم صاروا بعد ذلك المواطنين الذين يرحلون تحت عبء النكبات المالية. إن العاصفة أو الإعصار الذي هبت رياحه الهوجاء على أسواق المال، والركود المالي والاقتصادي، الذي نجم عن هذا الإعصار، تسبب في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، في ضياع ملايين من فرص العمل المتواضعة وفرص العمل المهمة، وبالتالي ملايين من فرص العمل ذات الأجور المتكفية، وأيضاً فرص العمل ذات الأجور المرتفعة. وبذلك أصبحت السوق الحرة لعنة تطارد الجميع بلا قيود ومعها ما يسمى بالديمقراطية!!

نشر الفزع ظلاله الكثيفة على كل البلدان الصناعية. ففي منتصف تسعينيات القرن العشرين، ترنعت لأول مرة، الرأسمالية المحررة من القيود. وكانت رياح الأزمة قد هبت في مكان ناء عن الدول الصناعية الغربية، فالأزمة نشرت

ظلالها، في أول الأمر، في الاقتصادات الناشئة، التي كانت قد أسرفت، بعض الشيء، في تنفيذ عملية الإنفتاح الاقتصادي. وبدأت الكوارث تتوالى عندما انهار الوضع في المكسيك في عام ١٩٩٤، وبعد ثلاثة أعوام من هذا التاريخ، انتقلت العدوى أيضاً إلى النمرور الآسيوية في بلدان جنوب شرقي آسيا، حين بدأت تترنح بدورها، وحين انفجرت الأزمة وخرجت إلى السطح في أسواق الأسهم والعقارات، ذعر المستثمرون في جنوب شرقي آسيا، وفروا إلى الخارج بملياراتهم. وكان فرارهم قد تسبب بدوره، في تصعيد عمليات الانهيار.

كان البعض من الاقتصادات المتدهورة قد طلب من خبراء صندوق النقد الدولي مد يد المساعدة ثانية. وفضل البعض الآخر انتهاز الدرب، الذي ترسمه لهم تصوراتهم وليس تصورات الأطراف الأجنبية. لقد رفضوا أفكار الليبرالية الحديثة وآثروا وضع الضوابط الضرورية؛ لحماية مائدهم من أسواق رؤوس المال. كما تلقى الغرب، أيضاً، إشارة إنذار واضحة، إذ في الأسابيع الأخيرة من صيف ١٩٩٨، انهار أكبر صناديق التحوط - أو المخاطر كما تسمى أحياناً - في العالم أجمع. ومن خلال ما أجرى من عمليات إنقاذ درامية، نجح المصرف المركزي الأمريكي، في الحيلولة دون إنهيار النظام المالي العالمي، بحيث تم تدعيم الطابور الرأسمالي بقدر الإمكان.

وبعد فترة وجيزة من هذه الأحداث، نسي السياسيون والمصرفيون والمتعاملون في البورصات ما حدث وتحولوا منطلقين صوب أعمالهم اليومية كعادتهم؛ إذ لم يصدق أحدهم أن ما حدث لم يكن سوى نذر أزمة ذات أبعاد مخيفة، أزمة الطابور الرأسمالي المحرر من القيود، وليس أزمة يمر بها هذا البلد أو ذاك.

وظلت الأزمة تتفاقم مما جعل الخبراء والمفكرين الاقتصاديين العالميين يواجهون الدول والحكومات بالحقائق المأسوية، التي خاض العالم بأسره عمارها منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، لدرجة أن الاقتصادي الأمريكي روبرت شيلر قال في عام ٢٠٠٨: "إن الأزمة يمكن أن تؤدي، على مدى عقود كثيرة من الزمن، إلى إلحاق أو ضم الأضرار في اقتصادنا وعلاقتنا الاجتماعية، أي في نمط حياتنا وفي الثقة والأمال، التي يعقدها المواطنون على تكاتفنا، وعلى ما لدينا من مؤسسات مشتركة". وبعده قال الاقتصادي الألماني أولريشك شيفر في كتابه "انهيار الرأسمالية" عام ٢٠٠٩: "الطامة الكبرى هي أن المضارب الذي يخسر المليارات، لا يلحق الضرر بنفسه فحسب، بل بالمصارف والمشاريع والمؤسسات، وبمجموع الاقتصاد الوطني في بعض الأحيان". والبورصات على وجه التحديد، خير بل نكروهم جهاز لتسجيل الهزات الزلزالية خاصة في زمن الضربات الإرهابية، وليس مجرد المضاربات المالية.

ويكفي الاستشهاد بهجمات الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، التي لازالت ترعزع العالم الذي كان ينظر إليها في بادئ الأمر، على أنها عمل إرهابي ليس إلا، لكن الحقائق التي تكشفت بعد ذلك، أثبتت أن إرهابيي القاعدة لم يدمروا بنايتي مركز التجارة العالمي فحسب، بل زلزلوا وزعزعوا أسس وأساسات النموذج الغربي، نموذج لقصد السوق، وشتتوا مسار الطابور الرأسمالي العالمي.

ومهما كانت الحال، أدركت الدول الصناعية غفلتها، التي صورت لها أنها كانت تركز على نظرية عبقرية في الاقتصاد، فإذ بها غارقة في محنة لاتعرف كيف تخرج منها. ولم تجد مفرّاً من أجل المحافظة على مستوى ومعدلات الأنشطة الاقتصادية، من أن تجعل المصارف المركزية تخفض معدلات أسعار الفائدة، وبالفعل حصلت المصارف على السيولة النقدية بسعر منخفض، وقامت بدورها بإقراض هذه السيولة بأسعار ذهيدة. وكان التوسع الهائل في عمليات الإقراض قد خلق صناعة مالية ضخمة، تنفق إلى أبسط متطلبات الشفافية. وكان السعي الدؤوب في توسيع عمليات التمويل، قد دفع المصارف إلى نقل قروضها إلى شركات الأرصدة الخاصة المقيمة في الواحات الضريبية حيث لأضرار، وبيع هذه القروض، المرة تلو المرة وبلا انقطاع.

هنا برز الوجه المرعب للأزمة، فلم يعد أحد يعرف، في نهاية المطاف، نوعية المخاطر، التي تحف بهذه القروض. كما انتفعت ملايين العائلات الأمريكية من تدفق السيولة النقدية؛ فمع أن هذه العائلات لم تكسر شيئاً له وزنه؛ فإنها استطاعت أن تمتلك البيت الخالص بها، وبذلك تضخمت سوق العقارات وظهرت مزدهرة على السطح، طوال ست سنوات من انطلاق هذه التطورات، حينما عجز أصحاب العقارات السكنية عن خدمة القروض التي تورطوا فيها. وأدت هذه التطورات إلى تعثر المصارف، وأن تصبح السلع والآلات التكنولوجية المعقدة، التي استحدثتها الصناعة المالية، بلا قيمة. وسرعان ما انتقلت عدوى الأزمة من أمريكا إلى أوروبا وإلى آسيا وأمريكا اللاتينية أيضاً، رغم أن الحكومات والمصارف المركزية قد استماتت في الحيلولة دون انهيار النظام المالي.

وتواصلت الأزمة واستحكمت حتى بلغت قممها المأسوية التاريخية في هجمات ١١ سبتمبر ٢ٰ٠١، عندما أصاب الإرهابيون الولايات المتحدة الأمريكية في قلبها بتدميرهم مركز التجارة العالمي، بصفتهم رمز الرأسمالية وطليلة طابورها، الذي انهار في تمام الساعة التاسعة وتسع وخمسين دقيقة صباحاً، وتمثل في البرج الجنوبي البالغ ارتفاعه ٤١١ متراً. وفي تمام الساعة العاشرة وثمانية وعشرين دقيقة صباحاً، انهار البرج الشمالي أيضاً، وسط سحابة كثيفة من الحطام والغبار والرماد.

وامتد الكابوس الأسود ليحتوى بجحيمه شركات أخرى كثيرة؛ حيث كان ٣٥٠٠ من موظفي مصرف الاستثمار "مورجان ستانلي"، و٤٠٠ من موظفي "بنك أوف أمريكا"، و٣٥٠ من موظفي المصرف الألماني، يعملون جميعاً في البرجين التوأمين". وتساقط حطام البرجين المنهارين على مبنى "المركز المالي العالمي"، الذي ضم مقار شركات من بينها مصارف الاستثمار الشهيرة مثل "ميريل لينش" و"ليمان براذرز"، وشركة بطاقات الائتمان "أمريكان إكسپريس"، وصحيفة "وول ستريت جورنال"، ووكالة أنباء "داو جونز".

كان الهجوم على أمريكا قد أزهب البورصات، وأثار فزع هذه المؤسسات، التي تعد جهاز تسجيل الهزات الزلزالية التي عصفت بالاقتصاد؛ ففي أوروبا وأمريكا اللاتينية انخفضت أسعار الاسهم إلى مستويات لا مثيل لها، بلغت رقماً قياسياً سواء في نسبة هبوطها، أو الزمن التي استغرقتها في الهبوط. فقد أحكم الرعب قبضته على كل أرجاء العالم؛ مما أدى إلى إغلاق الولايات المتحدة أبوابها، وعودة عملائها إلى بيوتهم هاربين بجلدتهم، وتعليق كل التعاملات لحين انقشاع الكابوس. كما أغلقت بورصة لندن أبوابها بمجرد تلقيها تهديداً بأنها على شفا تعرض لهجوم كاسح بالقنابل. واختفت الطوابير الرأسمالية من الدهايز، التي اعتادت أن تتحرك فيها سواء في المصارف والشركات، وبدا المشهد المرعب للبشر الداهلين أو الهاربين، كأنهم شهود عيان لنهاية العالم.

لكن لا بد أن يسجل التاريخ لبعض الطوابير الرأسمالية للمسؤولين في مختلف وزارات المالية في أوروبا، الذين تماسكوا إلى حد ما، أنهم سارعوا إلى الاتفاق مع المصارف المختلفة على إنقاذ النظام المالي العالمي من مأساة السقوط في الهاوية، من خلال تنفيذ برنامج إنقاذ لا تزال أبعاده غير معروفة حتى الآن، وإن قيل أن الطابور الرأسمالي الخفي قد قام بهذا الإنقاذ. وكان كبار المسؤولين قد اتخذوا قراراً يقضى بأن تواصل البورصات أعمالها أطول مدة بقدر الإمكان، رغم كل المحاذير من المخاطر المحيطة بتلك الظروف والأحوال، والتساؤلات التي دارت حول الضرورة الفعلية لهذا القرار في ظروف، ليس هناك أسوأ منها!! ولكن الخبراء اقتنعوا بالفعل بحتمية قيام لندن وفرنكفورت وطوكيو مقام وول ستريت؛ وإلا ستذهب ملايين الصفقات التي لم تتم تسويتها بعد هباء، كأنها لم تكن.

ودون أي تردد، نقلت المصارف تجارتها بالبضائع المالية، من نيويورك إلى أوروبا، وبعد بضع ساعات إلى آسيا أيضاً. وكان هنري بولسون، رئيس "مصرف الاستثمار المالي: جولدمان ساكس"، قد أكد أن الهجمات الإرهابية قد سببت هزة في منتهى العنف للعالم المتحضر. ولم يكن هناك مفر من اتخاذ قرار حاسم وقوي وسريع؛ ليمنع تعرض المجتمع المالي برمته إلى كوارث، قد تكون

أكثر بشاعة من تلك التي وقعت منذ ساعات، وكان الإرهابيون قد عقدوا العزم على تدمير ما لدى الولايات المتحدة الأمريكية من ثقة بالنفس وثروة أيضاً، بتسديد ضربة موجعة ومدمرة بلا حدود، تصنع لأكبر أمة اقتصادية، في العالم أجمع، كارثة سياسية واقتصادية لا يمكن أن تتساها أو تتجاهلها كعادتها عبر الأجيال. فالولايات المتحدة في نظرهم هي الإمبريالية الغربية نفسها، وقائدة الطابور الرأسمالي في جميع أرجاء المعمورة.

ورغم أن أمريكا وحلفاءها تكاتفوا في مواجهة هذا الهجوم، فإن الإرهابيين نجحوا بالفعل في زعزعة الاقتصاد الأمريكي، وكذلك الاقتصاد العالمي والنظام الرأسمالي المتوحش؛ فقد استطاعوا أن يحولوا هذا النظام العالمي الراسخ من حل إلى حال، وكان العالم بأسره تغير، وبذلك تعرضت هشاشة الطابور الرأسمالي، وفقد هيئته أمام كل سكان المعمورة.

وكانت أهم معالم هذا التغير، أن حقبة الأسواق المفتوحة، تلاها منذ الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، عصر عانت فيه الأمم إلى التفكير في هويتها الوطنية.. عصر عانت فيه الدولة إلى قيم للتركيز على الذات، وصارت تمارس تأثيراً أكبر، وتتدخل أكثر وتراقب مواطنيها بعين فاحصة، وتتدخل في الأنشطة الاقتصادية بدقة، كما كانت تفعل في عصور سابقة. إنه عصر عودة الرقابة الحكومية. وكانت "بيزنس ديك" الأمريكية قد تنبأت بعد أسبوع من الهجوم قاتلة: "إن علينا التفكير في اقتصاد جديد"، وإن العلاقة بين الدولة، أي الحكومة، والاقتصاد الخاص سيطراً عليها تحول، هو لمصلحة الحكومة في نهاية الأمر. ويعلق أولريش شيفر في كتابه "انهيار الرأسمالية" على هذه المتغيرات الجذرية التي كانت مجرد تنبؤات، فيقول:

"وكيفما نتفق، فهذه التنبؤات كانت قد بدت جلية في ذلك اليوم ذاته، أعنى في الحادي عشر من سبتمبر. ففي هذا اليوم، نشرت الهجمات ظلالتها على كل ما يرمز إلى الرأسمالية الأمريكية تقريباً: فقد علقّت أستديوهات الأفلام في هوليوود أعمالها بالكامل، وأوصدت أبوابها في لوس أنجيلوس وفلوريدا حديقة الملاهي التابعة لشركة ديزني، وأغلقت أبوابها الفروع التجارية التابعة لشركة "مول أمريكا"، كبرى مراكز الترفيه في البلاد.

غير أن آثار الهجوم بدت أكثر وضوحاً في الشهور التالية: فشركات النقل الجوي زادت بنحو صارم من التدابير الأمنية. وضائق كثيراً مساحة الحرية، التي كان المسافرون يتمتعون بها في السابق. وعم البورصات فزع عظيم من اندلاع كساد اقتصادي. وحين باشرت "وول ستريت" أعمالها، بعد أجازة دامت أربعة أيام، خاطب نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني المتعاملين قائلًا: "إن نسمح لهذه الهجمات بأن تتجح في تخريب الأنشطة الاقتصادية".

"ولكن، وخلافاً لهذا النداء المتفائل، شهدت البورصة في أول يوم تباشر فيه نشاطها متعاملين، يبيعون ما بحوزتهم من أصول بأبخس الأثمان. وخلال بضعة أسابيع، تبذرت الثروات المستثمرة في الأسهم بما قيمته ٢ تريليون دولار أمريكي. على صعيد آخر، وراحت الآلاف من الشركات تحذر، في العالم أجمع، من أن أرباحها ستترجع بنحو ملحوظ. من ناحية أخرى، أعلن عديد من شركات النقل الإفلاس. بالإضافة إلى هذا وذاك، ارتفع سعر برميل النفط بنحو متسارع".

وتوالى المحاولات المستميتة لاستيعاب الصدمة بقدر الإمكان، لدرجة أن الدول الغربية بدت في تعاملها مع الصدمة، وكأنها قوة جبارة خارقة تجسد الوبال بعينه؛ فالأمريكيون أنفقوا تلاماً من المال من أجل الحيلولة دون تدهور الأنشطة الاقتصادية، وهي أموال ما كانوا يمتلكونها أصلاً. فقد أجاز الكونجرس للحكومة الأمريكية، بسرعة البرق، خفض الضرائب بنسبة لم يسبق لها مثيل. وتحت مظلة هذه السياسة الزائفة، تسبب جورج بوش في وصول الدين الحكومي، الذي يسمى أحياناً الدين العام، إلى مستويات ما كانت تخطر على البال أبداً. ففي سنوات حكمه الثماني، ارتفعت مديونية الحكومة الأمريكية من حوالي ٣ تريليونات إلى ما يزيد على ٦,٢ تريليون دولار أمريكي. ومعنى هذا، أن الرئيس الثالث والأربعين قد تسبب في ديون جديدة، بلغت قيمتها ما يساوي مجمل الدين العام، الذي تراكم في عهد الواحد والأربعين رئيساً، الذين حكموا البلاد، بدءاً من جورج واشنطن وإنهاءً بجورج بوش الأب.

ولم تواجه هذه السياسة الرأسمالية الخرقاء اعتراضاً يذكر، بل إن الديمقراطيين أنفسهم لم يظهروا أى اعتراض ملموس على هذه السياسة. وكانت حجة بوش في هذا الإسراف المجنون في الدين العام، تتمثل في الكفاح ضد الإرهاب، وفي الحربيين اللتين تخوضهما أمريكا بقيادته: الحرب على أفغانستان أولاً، وعلى العراق فيما بعد.

وما كان العالم سيأبه كثيراً بهذا المعجز، لو كانت الولايات المتحدة قادرة على تمويله من مصادرها الوطنية، لكن الوضع الجديد للولايات المتحدة يوضح بجلاء أن الولايات المتحدة ليست قادرة على النهوض بهذه المهمة. فالأمريكيون، ينفقون في حياتهم الخاصة، أيضاً، مبالغ تفوق الدخل، التي يحصلون عليها، أى إنهم لا يدخرون المال الذي يمكن للحكومة الأمريكية اقتراضه منهم لتمويل المعجز في ميزانياتها، لدرجة أن حصة الاندثار في التسعينيات وصلت إلى أدنى مستوى لها منذ حقبة الكساد الكبير؛ مما أجبر الحكومة الأمريكية على الاقتراض من العالم الخارجى لكي تمول ديون الدولة، شأنها في ذلك شأن أى دولة نامية أو حتى فقيرة في حاجة ملحة للاقتراض.

وبالفعل، انهالت القروض من بقية دول العالم المتقدمة على الولايات المتحدة بمئات الدولارات في كل عام. ففي معظم بقاع المعمورة، واطلب عديد من المصارف المركزية الأجنبية وصناديق الاستثمار وشركات التأمين على شراء سندات الدين الصادرة عن الحكومة في واشنطن، ولأن المستثمرين الأجانب اعتادوا شراء أسهم الشركات الأمريكية؛ لذا كانوا مدفوعين بالإيمان والثقة في استثمار الازدهار الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق، كانوا يمولون العجز العظيم في ميزانية الحكومة الأمريكية، وفي ميزان الحساب الجارى الأمريكى، ومن ناحية أخرى، يمنحون الدولار القوة؛ لى يحافظ على قيمته في أسواق الصرف الأجنبى، ما دام الجميع واثقين من متانة الاقتصاد الأمريكى.

فمثلاً، احتفظ المصرف المركزى الصينى، بمفرده، فى خزائنه برصيد بلغ ١,٨ تريليون دولار أمريكى فى تلك الأزمة الطاحنة، التى لم تمنعه من أن يمتلك احتياطياً أجنبياً لم يسبق له مثيل فى العالم أبداً. وكانت روسيا والدول العربية، أيضاً، تحتفظ بسندات دين صادرة عن الحكومة الأمريكية، بقيمة تبلغ عديداً من مليارات الدولارات الأمريكية. وبناء على هذه المديونية المهولة، يمكن القول بأن الرفاهية التى يتعم فيها الأمريكيون، مرهونة باستعداد دول الاقتصادات الناشئة لتمويل العجز الحكومى، وعجز فائض الحساب الجارى فى الاقتصاد الأمريكى.

وهكذا انقشع "الحلم الأمريكى"، الذى عاشت على أمله أجيال متتابعة من الأمريكيين، وتشتت الطابور الرأسمالى تحت وطأة الأزمة الطاحنة، التى كانت بمثابة الفتاحية لأزمة أخرى، تمثلت فى انهيار النشاط العقارى، الذى لم تشهد أمريكا مثله من قبل. فمثلاً نشر الخير والمستثمر الشهير فى العقارات ستين أوتول، كشفاً، هو بمثابة خريطة للإفلاس، اشتمل على كل المنازل المعروضة للبيع بالإكراه، أو التى تعود ملكيتها إلى المصارف، واتخذ من مدينة ستوكتون الصغيرة، التى تقع فى قلب كاليفورنيا نموذجاً لما عاناه سكانها، الذين لايزيد عددهم على ثلث مليون، من المحنة أو النكبة العقارية. فقد وصل عدد المفلسين من أصحاب المنازل حداً، لا مثيل له فى أى مدينة أمريكية أخرى؛ ففي الفترة الواقعة بين مارس ويونيو فى عام ٢٠٠٨ فقط، تخلت تسعة آلاف أسرة عن منازلها؛ أى صار يباع بالمزاد العلنى، وبشكل إجبارى، منزل من بين كل ٢٥ منزلاً فى الأشهر الثلاثة المذكورة.

وكانت مدينة ستوكتون نموذجاً لمدن موجودة فى كل مكان على خريطة الإفلاس الأمريكية؛ فالوضع الذى تعاني منه هذه المدينة، تعاني منه كثير من

المدن الأمريكية، واختفى الطابور الرأسمالي كأنه لم يكن، عندما تعين على ملايين من العائلات الأمريكية إخلاء منازلها؛ لأنها لم تعد قادرة على خدمة ما في نمتها من قروض، لأبد من الوفاء بها. والبعض منهم يُهجرون عنوة من منازلهم بكل معنى الكلمة، لا لشيء إلا لأن المصارف تتطلع بفارغ الصبر إلى رؤية المال، وهو يخرج من جيوب العملاء ليدخل في خزائنها.

خلال الفترة الواقعة بين أبريل ويونيو من عام ٢٠٠٨ فقط، جرى في الولايات المتحدة - وفي نيفادا وكاليفورنيا وفلوريدا وأوهايو وأريزونا ومينيسوتا على وجه الخصوص - عرض ثلاثة أرباع مليون دار للبيع بالمزاد العلني. وزاد عدد حالات الإفلاس إلى أكثر من الضعف خلال عام واحد، وإلى أربعة أضعاف خلال ثلاثة أعوام. ولم يكن لهذا التهجير مثل، ولا حتى في حقبة الكساد الكبير، الذي خيم على الولايات المتحدة في ثلاثينيات القرن العشرين. وكانت صحيفة "نيويورك تايمز" قد أكدت أن "الحلم الأمريكي" أصبح يباع بالمزاد العلني في هذا الزمن.

وتتجلى الإنتهازية الوحشية الوضعية، التي تميز سلوك أعضاء الطابور الرأسمالي في الولايات المتحدة، عندما يرى بعض رجال الأعمال الأفاعي في الحالات الحرجة والأزمات الخائفة الفرصة المناسبة؛ لأن يستغلوا الورطة التي سقط في أعماقها بعض المواطنين الذين لا يملكون النظرة الثاقبة؛ إذ بمجرد أن تطفو على سطح المجتمع مظاهر ورطتهم، فإنهم يسارعون إلى استدعاء المحامين المتخصصين في مساعدة الأمريكيين المفلسين على التخلص من عواقب العقود، التي أبرموها مع مصارفهم.

ومن خلال المحامين، ينصح رجال الأعمال، أصحاب العقارات السكنية المتخلفين عن خدمة ما بنمتهم من قروض، بأن يسارعوا بأن يتركوا للمصرف الديون والعقار؛ فالمنزل المرهون هو الضمانة الوحيدة، التي تستطيع المصارف الاستحواذ عليها، وفق القوانين المريبة السائدة في أغلب الولايات الأمريكية. وفي الحال يشرع هؤلاء المحامون في ابتكار حزمة متكاملة من التدابير المزيفة الخادعة لهؤلاء السذج، الذين يتوهمون أنهم أصبحوا قادرين بهذه التدابير أن يقضوا في وجه مصرفهم، الذي يوشك أن يبتلع كل ما يملكون.

وفي عام ٢٠٠٨، اتسعت دائرة أزمة العقارات، ولم تعد مقصورة على الضواحي الهاشمية التي يسكنها أصحاب الدخول المتدنية، وكانت النتيجة الكثيرة أن أمتد الطابور الذي يضم مصاصي الدماء من المحامين، مع انتشار الأزمة التي فرضت خلالها وضغوطها على أبناء الطبقة الوسطى أيضاً. حقاً كان أبناء هذه الطبقة يحصلون على دخول أعلى، ويمتلكون مساكن أكثر راحة، وتقع في أحياء سكنية أرقى.

غير أن الطامة الكبرى هي أن ملايين الأمريكيين، لم يكن الوعي الاجتماعي ضمن اهتماماتهم، فأسعوا الاستفادة الحكيمة في استخدام دور سكتاتهم. فقد وصلوا، بأسلوب متصاعد بلا مبرر معقول، رهن مساكنهم نظير قروض يستخدمونها لتمويل تطلعات، لا لزوم لها مثل شراء سيارة جديدة دون حاجة ملحة إليها أو ثلث راق أو القيام برحلة سياحية عالية التكاليف. وفي كل مرة ترتفع فيها القيمة السوقية لمساكنهم، تتضاعف رغبة هؤلاء المواطنين في اقتراضون أكثر مقابل رهن عقاراتهم من جديد؛ أي إنهم كانوا ينفقون ويضاعفون رفاقتهم أكثر فأكثر، من خلال عمليات الاقتراض المتصاعدة دون ضابط أو رابط.

إن تمويل الأنفاق من خلال القروض يتفق اتفاقاً تاماً مع الأسلوب الأمريكي للحياة اليومية. وتعتبر العاصمة الأمريكية واشنطن المثل الأعلى أو القوة الحصنة، التي يسير على نهجها كل المصرف في الإنفاق الممول من خلال القروض. وتجلّى هذا اللطيف في أيام الأزمة، التي استدان فيها الأمريكيون، بغیر تردد أو حساب أو خوف، ما استدانوه بعد الحادي عشر من سبتمبر على عكس المتوقع؛ فقد بدا الأمر وكأنهم قرروا أن يؤكدوا للإرهابيين أنهم لن يفلحوا في فرض إرانتهم عليهم! أي إنهم أصبحوا أكثر إصراراً على التمتع بحريتهم على أكمل وجه!! وهذا هو انتقامهم من الإرهابيين بالتخلص منهم وإيادتهم، لكن هذا لم يحدث على الإطلاق، رغم العدد الفادح من الضحايا، إذ انتهت الأحداث المأسوية، ولم يعرف حتى الآن الدور، الذي قامت به قوات الأمن الأمريكية التي شاركت مراراً من قبل في معارك الإبادة الجماعية، سواء في داخل أمريكا أو خارجها؛ إذ يبدو أن النكبة برمتها طواها الصمت الأمريكي الرهيب، الذي ابتلع كثيراً من أمثاله من قبل.

وتعزز هذا الجنون من خلال سياس المصرف المركزي، القائمة على أسعار الفائدة المتدنية، ومن خلال صيغة جديدة، ابتدعتها مصارف الاستثمار، وتمثل في تكوين رزم من مشتقات القروض أي ابتدعوا طريقة تكوين حزم، تضم كل واحدة منها مئات أو آلاف القروض العقارية، التي منحها المصارف؛ من أجل تحويل حزم القروض هذه إلى أوراق مالية يتم تسويقها بأسعار فائدة مفرطة في الارتفاع. وانطلقت مصارف الاستثمار، تسوق هذه الأوراق المالية، التي أطلقوا عليها مصطلح "سندات مضمونة بالعقار"، من خلال شركات التأمين وصناديق الاستثمار، ومصارف أخرى. وبذلك تخلصت المصارف العقارية في الحال، من القروض الرديئة، المتعثرة؛ أي التي كانت المصارف قد منحتها إلى أفراد لا قدرة لهم على تسديدها.

والطابور الرأسمالي لا يتوقف عن الخداع والتصب، حتى في أحلك الظروف. فبعد ما تخلصت المصارف العقارية من هذه القروض، واغلبت على دفع العملاء

الذين يعملون لصالحها إلى توريث المواطنين، الذين لم يفقدوا سذاجتهم وطيشهم بقروض جديدة، بالتعاون مع وكالات التصنيف الائتماني، التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية، وتشجع المستثمرين على شراء الأوراق المالية، وكانت هذه الأوراق المالية المدعومة بالقروض المتعثرة تعطى تقييماً جيداً في بعض الأحيان جيداً جداً في أحيان أخرى.. وهكذا بدت هذه الأوراق، كأنها مضمونة إلى حد بعيد. وبهذه الطريقة التي تعتمد على الاحتيال الخفي، تتحول القروض المتعثرة إلى أوراق مالية من الدرجة الأولى!!

وعندما كشف الأمريكيون من أصحاب الوعي الرأسمالي وسائل الاحتيال المنتشرة بهذا الشكل، اعتقد كثيرون أن الأزمة المالية هي مشكلة أمريكية بحتة، وأن الولايات المتحدة هي المسئولة عن حلها أولاً وأخيراً. ولكن ما كاد يعلن مصرف "ليمان براذرز" إفلاسه، وهي المصرف الأمريكي الناشط في مجال الاستثمار المالي في ١٥ سبتمبر عام ٢٠٠٨، حتى اندلع إعصار عظيم، أحاط بالعالم أجمع وفي غضون بضعة أسابيع، تفكك الطابور الرأسمالي، وترك الأمريكيون هذا المصرف يقضي نحبه عن وعى وإصرار؛ لكي يثبتوا للمصرفيين العاملين في وول ستريت حقيقة، مفادها أن ليس كل مصرف يناشد الحكومة مد يد العون له، سيحصل على هذا العون بالضرورة.

غير أن العالم دفع ثمناً باهظاً بسبب هذا الخطأ الفادح، عندما انكشف الوجه الحقيقي البشع للطابور الرأسمالي؛ ففي الأسابيع التالية، انهار الكيان المُنظم المالي، نتيجة للثقة، التي تتدنّت بالكامل بين المصارف، بحيث توقف الإقراض تماماً بين المصارف، وخيم شبح الإفلاس على الجميع، لدرجة أن كل مصرف صار يتسائل: على من ستكبر الدائرة، ويعلن الإفلاس هكذا بهذه البساطة؟!

وعلى خلفية هذا التدهور، انهارت بالكامل المتاجرة بالمشتقات وبلغت أسواق الأسهم في البورصات الحضيض. ففي خريف عام ٢٠٠٨، شهدت بورصات العالم عمليات بيع للأسهم، لم تشهد لها مثيلاً منذ ٢٤ أكتوبر عام ١٩٢٩، حين وقعت نكبة الكساد الأعظم. وحاولت الحكومات والمصارف المركزية، الوقوف في وجه الأزمة المتصاعدة إلى قممها الخطيرة، فأعد الأمريكيون والأوروبيون خطط إسعاف جبارة تبلغ قيمتها مئات المليارات، سواء من الدولار أو اليورو، في محاولة مستميتة؛ للحيلولة دون إفلاس المصارف الكبيرة. لكن خلال المحنة لم تعد مقصورة على المصارف والبورصات، بل انتقلت عدواها إلى الطابور الاقتصادي بأسره.

وكان عالم الاقتصاد الكندي الشهير جون كينيث جالبريث، يكرر في كتاباته قوله: "إياكم أن تنسوا عام ١٩٢٩"، وهو الذي قدم المشورة لخمسة من رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية. وكان جون كينيدي أول هؤلاء الرؤساء؛ إذ كان قد

تعرف إلى كينيدي منذ أيام الدراسة في جامعة هارفارد. ونشر عشرات الكتب في مختلف فروع الاقتصاد، من بينها "مجتمع الوفرة" و"اقتصاد الاحتياال البريء"، كما أنه أشرف على إصدار المجلة الاقتصادية "فورتشون". وكان قد ألف كتاباً عن الحدث الكارثى الذى لتلع عام ١٩٢٩ والذى كان بداية الأزمة التى عصفت بالاقتصاد العالمى بأسره. فى مرجعه الكبير "الانهيار الكبير" خصص مائتين وخمس صفحات للحدث عن الأسباب والوقائع، التى أدت إلى تلك الأزمة، ويحدد جالبريث العوامل التى أفضت إلى الكارثة، ويذكرها بالتفصيل، وهى: المضاربة الجنونية، وهشاشة النظام الرأسمالى المصرفى، والوضع المزرى الذى لتصف به الميزان التجارى الأمريكى.

ويركز جالبريث على سبب آخر، هو: "رداءة توزيع الدخل القومى"، التى أسهمت فى اندلاع الكارثة والإسراع بها؛ لتسيطر على العالم أجمع. كما يركز على أن الأغنياء كانوا فى عام ١٩٢٩ من النوع المصروف والمفرط فى كل شىء، وتشير الدلائل إلى أن خمسة فى المائة من المواطنين كانوا يستحوذون على ثلثين فى المائة من الدخل المتاح. ونتيجة لهذا التوزيع المصروف فى التباين، كان مصير الاقتصاد مرهوناً بعاملين، هما: استثمار مقادير كبيرة من الأموال، وإتفاق مزيد من الأموال على السلع الكمالية، أو بالتوسع فى ممارسة العاملين فى آن واحد. ولكن رغبة الفئات الخنية فى الإتفاق على السلع الكمالية، تأثرت بالوضع المسمى، الذى خيم على البورصة فى نهاية أكتوبر ١٩٢٩.

وإذا كانت كارثة ١٩٢٩ قد تكررت بصورة أخطر فى كارثة ٢٠٠٨، فذلك لأن الجزء الأعظم من النقد المتداول فى عالم المال الحديث، هو نقد مسجل على الورق فقط؛ أى مسجل لدى العملاء من ودائع ادخارية وحسابات جارية. وإن كانت المصارف تثبت هذه الودائع فى دفاتر حساباتها، ولكنها لا تتوافر لها فى خزائنها على أوراق نقدية ومعنوية، تقابل هذه البضائع؛ فما لدى المصارف من نقد سائل يعادل جزءاً يسيراً جداً من قيمة الأموال المودعة لديها، وهذا على خلاف قاعدة الذهب؛ إذ لا يوجد غطاء ذهبى لما هو متداول من نقد ورقى ومعنوى. من هنا، فإن إقدام العملاء، بالجملة، على سحب ودائعهم سيجبر المصارف، لا محالة على إعلان الإفلاس. وبعدها تبدأ الكارثة التى تعم الجميع.

وخلافاً للأزمة التى عصفت بالاقتصاد العالمى إبان الثلاثينيات، لم تبدأ الأزمة الراهنة دفعة واحد، بل نشأت على شكل مراحل: الأزمة الأولى اندلعت فى صيف ٢٠٠٧، وتبعتها المرحلة الثانية فى خريف ٢٠٠٧، واندلعت الثالثة فى ربيع ٢٠٠٨، والرابعة فى خريف ٢٠٠٨.

وربما كانت هناك مرحلة خامسة أو سادسة أو سابعة؛ لأن احتمال اندلاع هذه المراحل أمر متوقع بالفعل. وقد تتطور الأزمة التي بدأت في السوق الأمريكية للعقارات، إلى كارثة عالمية الأبعاد.. المهم أن تتخذ الحكومات التدابير والإجراءات الصائبة. إن واجبها القومي يحتم عليها أن تضمن الاستقرار على الاقتصاد، وأن تجرد الرأسمالية من خصائصها المدمرة، وأن تصنع للسوق القواعد الواضحة والضوابط الصارمة؛ أي تشرع الإطار العام لعمل السوق على أساس سليم، كما أن عليها أن تروض اقتصاد السوق المحررة من القيود والضوابط.

إن هذا التوجه أخذ يتبلور، بالفعل شيئاً فشيئاً. ولا يعني هذا التوجه سوى أن البشر أصبحوا في أمس الحاجة إلى أن تمارس الدولة دورها، بالمعنى الصحيح ثانية. وهي حاجة أصبحت ملحة إلى دولة أكثر قوة وفاعلية.. دولة تعلق على الاقتصاد لا أن تظل تحت رحمة تقلباته؛ بحيث يمكنها أن تؤدي الوظائف التي هي من صلب اختصاصها، وذلك بعد مضي مدى زمني طويل، رأى فيه البعض أن الدولة هي العدو للدود للاقتصاد. بل إن الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريجان الجاهل اقتصادياً كان في قمة السعادة والفخر بقدراته الوهمية، عندما رفع شعار أن الدولة ليست العدو للدود للاقتصاد، بل هي إنها في حقيقتها المشكلة الحقيقية. وكانت نتيجة هذا الشعار الفوضوي المدمر، أن تركت السياسة الساحة الاقتصادية العالمية؛ لكي تتلاعب السوق بالبشر كما يحلو لها، واكتفت بأداء دور المتفرج.

لكن الأيام قالت كلمتها الحاسمة في نهاية الأمر، عندما أثبتت أن الأزمة العالمية تبين بوضوح أن هذا التوزيع المفتعل والمغرض لاجدوى منه، بل هو خرافة مدمرة. فالدولة لايجوز لها، إطلاقاً، أن تكفي بدور المتفرج، بل عليها أن تنزل إلى الميدان، وأن تكون الحكم صاحب القول الفصل؛ فهي الضمانة الأكيدة التي توفر للاقتصاد عوامل الإنصاف والعدالة الاجتماعية.. إنها وحدها الطرف القادر على إنقاذ المشاريع والمؤسسات والمصارف، والأخذ بيدها في أيام الشدة والعسر، وعلى نشر مشاعر الطمأنينة الصادقة والأمان الملموس على المواطنين.

ولم يعد الجدل حول ما إذا كان ينبغي على الدول أن تتدخل، على نحو أكثر قوة، بل هو يدور حول درجة ومقدار هذا التدخل. فلم يعد الطابور الرأسمالي السرعة أو العلني بملك القدرة على أن يصول ويجول، كما كان يفعل من قبل دون أية عقبات. فالدولة تدخلت أصلاً في الحياة الاقتصادية في أمريكا وأوروبا أيضاً بأدلة واضحة من حقائق الأمر الواقع. وكانت صحيفة "فاينانشيال تايمز" قد اعترفت بهذا التدخل فكتبت قائلة: "إن الحكومة عادت لتحتل مكاناً يقع في قلب الاقتصاد".

وبلا ف لو مواربة، اعترفت صحيفة "ول ستريت جورنال" بأن تراث الليبرالية المحدثة، الذي خلفه كل من رونالد ريجان ومارجريت تاتشر، قد تمت تجميعه جانباً ولم يعد له نور يذكر. ومهما كانت الحال، فقد أصبح من الواضح أن عصر التصرف في التحرير الاقتصادي، وفي خصخصة المشروعات الحكومية قد ولى وانقضى، وأن عصرًا جديدًا قد حل مكانه: عصر الدولة الأكثر قوة وفاعلية والقدرة على بناء المستقبل القومي الاقتصادي للبلاد، بعد أن تضع حداً قاطعاً للألعاب السرية أو العلنية، التي ظل الطابور الرأسمالي يمارسها في فترة فئس السوق المحررة من القيود.

(٢) الطابور الإعلامي

لم يعد الطابور الإعلامي مقصوراً على توظيف القنوات الإعلامية في توصيل المعلومات وصياغتها لأهداف معينة فحسب، بل تحولت هذه الوظائف إلى حروب فعلية، عرفت باسم "حروب الجيل الرابع"، وانطلقت آلياتها إلى زعزعة استقرار دول المنطقة المستهدفة عن طريق وسائل عديدة، منها: نشر الأكاذيب والفتن والقلق والمخاوف وإثارة الاقتتال الداخلي، باستخدام أحدث وسائل التكنولوجيا والاتصالات، دون الحاجة إلى شن عنوان خارجي تقليدي على تلك الدول، التي سرعان ما تفقد استقرارها وتوازنها، وتجد نفسها ريشة في مهب الرياح، وهي تواجه مصيراً يجعلها فاشلة وجثة هامة طبقاً للمصطلحات، التي سادت مؤخراً في الساحة الإعلامية، فلم تعد الحرب الآن باستخدام الأسلحة والمعدات العسكرية فحسب، كما كانت في سنوات سابقة، بل اتخذت أشكالاً جديدة، واستحدثت وسائل وأساليب أخرى؛ لتحل محل كل الحروب التقليدية بين الجيوش المختلفة.

وكان ما جرى من كوارث ومصائب ونكبات على أرض العراق، على شكل صراعات داخلية واقتتال، تستهدف التقسيم اعتماداً على استراتيجية الهمم من الداخل، هو في حد ذاته نموذج مثالي، يمكن تطبيقه على حروب الجيل الرابع. فالسنة والأكرد والشبعة كانوا يعيشون منذ زمن طويل دون صراعات، شأنهم شأن العرقيات والأقليات في دول العالم بصفة عامة.. والآن تم تقسيم العراق ودب الصراع الداخلي بأسباب دينية وطائفية وعرقية، ولن ينتهي إلا بنهاية العراق نفسه.

وحروب الجيل الرابع هي شكل جديد من أشكال الصراع، وهذا المصطلح استخدم لأول مرة في عام ١٩٨٩ من فريق من المحللين الأمريكيين في الولايات المتحدة، وفي مقدمتهم وليم س. ليند الكلب والخبير في الشؤون العسكرية، وأيضاً الأستاذ العالم الدكتور ماكس ج مانوارينج الباحث والمحلل الاستراتيجي بمعهد الدراسات الاستراتيجية، التابع لكلية الحرب في الجيش الأمريكي، والمشرف على البحوث الاستراتيجية والأمنية والوطنية، وكان أول من عرف حروب الجيل الرابع في محاضرة علنية، قال عنها "إنها الحرب بالإكراه لإفشال الدولة، وزعزعة استقرارها، ثم فرض واقع جديد، يضع في اعتباره مصالح العدو، الذي يتحتم أن يظل أسير المتاهة، التي دخلها بلا أمل في الخروج منها".

وتهدف حروب الجيل الرابع تفتت مؤسسات الدولة الأساسية والعمل على انهيارها أمنياً واقتصادياً واجتماعياً، وتفكيك وحدة شعبها من خلال الإنهاك والتآكل البطئ للدولة، وفرض واقع جديد على الأرض لخدمة مصالح العدو، وتحقيق أهداف الحروب التقليدية نفسها (الجيل الأول - الثاني - الثالث) بتكلفة أقل (بشرية - مادية - إلخ)، كما تستهدف أيضاً تجنب مشكلات ما بعد الحرب (الروح العدائية ضد الدولة المعتدية)، وهي التداعيات الإعلامية، التي تترسب في أعقاب الحرب، وتظل تتردد بطريقة أو بأخرى إلى أن تطمسها ترددات إعلامية جديدة وتحل محلها.

وتعتبر منظمات المجتمع المدني في مقدمة نظام الاختراق للمجتمع، خاصة أن عمليات الاختراق تتم تحت شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية، وكلها قيم لا يختلف عليها دين أو قانون أو منطق؛ لأنها كلها تصدر عن بدايات ومنطلقات صحيحة تماماً. وإن كان يتم من خلالها تحليل شرائح المجتمع في إطار الطواوير السرية والخفية، التي تتبنى بالتدريج قضايا بعضها وتضخمها في داخل الدولة المستهدفة، وعلى المستوى الإقليمي والدولي، مع تبني رموز المعارضة داخلياً وخارجياً، وأخيراً استخدام العملاء في الدول المخترقة، وتسييل الأضواء عليهم، ومنهم الجوائز العالمية كإحدى الآليات أو الأدوات التي تمنحهم حصانة أدبية؛ للتحرك بحرية داخل المجتمع والإقليم لإقناع المواطنين بأفكارهم وتوجهاتهم.

وتعتبر حروب الجيل الرابع المثل الأعلى لهذه الحروب، عندما تبدأ ولا يشعر بها أحد؛ إذ يفضل أن تستخدم القوة الناعمة أو القوة الذكية أو الناعمة، وهو المفهوم أو المصطلح الذي ابتكره المفكر الأمريكي جوزيف ناي، والذي تولى عدة مناصب رسمية، منها مساعد وزير الدفاع للشؤون الأمنية الدولية في حكومة بل كلينتون، ورئيس مجلس المخابرات الوطني. وكانت مؤلفاته مصدراً رئيسياً لتطوير السياسة الخارجية الأمريكية، والتي تعتمد على التنوع الكبير والاستخدام الذكي للقوة الناعمة والقوة الصلبة، في تناغم عال مخطط طويل الأمد، يظل يتحرك على شكل طابور ثعباني ناعم، يتلون بلون الأرض أو الرمال، التي يتحرك عليها في صمت مطبق إلى أن تستيقظ الدولة المستهدفة في النهاية، وقد أصبحت جثة هامدة، بعد أن تكون الأسلحة الإعلامية قد فعلت فعلها وداس طابورها على جثتها المملوطة بدماء المعركة وترابها، وتدخل التاريخ كنقطة فاشلة مينة.

ورغم خطورة هذا النوع من أجيال الحروب لاستخدامه استراتيجية هدم الدولة المستهدفة من الداخل، فإن مواجهته ليست بالمهمة المستحيلة. فعند دراسة وتحليل العناصر والمكونات والآليات، التي تصنع المكون الداخلي للدولة المستهدفة للهدم والتدمير، يتحتم على مواطني الدولة المستهدفة أن يعوا أنهم

الطابور أو الطاقة، التي ستفقد بنفسها الجزء الأكبر من هدم هذه الدولة، وعليهم المبادرة للانطلاق كالسهم أو الصواريخ، التي تعرف بدورها أهدافها جيداً. لا بد أن يعوا ذلك كوعيم بقدرهم نفسه، وأن يفتنوا لهذا الشكل الجديد من أشكال الصراع وسماته وآلياته وأدواته وأساليبه ومعطياتهن؛ إذ إنه يختلف تماماً عن أجيال الحروب السابقة. ومن هنا كان الأسلوب الأمثل للمواجهة يتبلور في الأسلحة العلمية والإعلامية واليقظة والوعى والتحليل العلمي للأحداث الداخلية والإقليمية والدولية، من خلال مؤسسات وكيانات راسخة قوية قادرة على اقتحام معركة المصير والمستقبل.

وإذا انتقلنا إلى المجال الفضائي أو الكوني أو السيبراني، فإن المجتمعات الصناعية قد انتقلت بدورها للإقامة أو السكنى، فيما عرف باسم "القرية العالمية" أو "القرية الكونية"، التي أطلق عليها مارشال ماك لوهان، ذلك الاسم التنبؤي عام ١٩٦٧. ففي تلك القرية، وبالنسبة إلى جانب متزايد من الأنشطة اليومية، أصبح كل واحد من السكان مربوطاً بطريقة أو بأخرى بشبكة الإنترنت نفسها، على حد قول الباحثة كاميل فرانسوا، في "مركز بيركمان للإنترنت والمجتمع" بجامعة هارفارد الأمريكية، وإن كانت قد أعادت نشره بالفرنسية في صحيفة "لوموند"، لتشرح لقرائها كيف أن الإنترنت عبارة عن شبكة مفتوحة، تتميز بحرية النفاذ إليها.

لكن حين ظهرت مصالح عسكرية في هذا الفضاء الافتراضي، وجد البشر أنفسهم في حياتهم المدنية، التي اعتادوها طوال حياتهم، وهم فجأة في الخط الأول من المواجهة. وإذا ما تحمسنا لكلام الاستراتيجية الفرنسية كاميل فرانسوا في دفاعها عن نظم المعلومات وأمنها، وجدنا أن هذا الوضع يجعل من الفضاء الافتراضي "برج بابل جديد" فقد فيه البشر القدرة على التفاهم أو حتى التواصل، إذ إنهم كتب عليهم أن يعيشوا في هذا الفضاء الافتراضي، بل ويمكن أن يتعاركوا فيه حتى الفناء.

وأصبح من المعتاد أن يطلق على هذه المعارك والصراعات المتزايدة والمتصاعدة بين الدول في عالم الإنترنت اسم "حرب سيبرانية"، رغم أنه لم يود أي عمل عنف معلوماتي أو إعلامي حتى الآن، إلى صراع مسلح، وإن كان توماس ريد الأستاذ بجامعة أوكسفورد، قد كتب في منشورات الجامعة عام ٢٠١٣ بحثاً بعنوان "الحرب الافتراضية لن يكون لها مكان".

وكانت هوليوود كمعادتها سباقاً إلى إشعال جذوة الخيال العلمي، وابتكار كل أنواع الصي للثقافة الثقافية، التي تولدت في أعقاب ظهور فيلم "حرب الألعاب"، الذي أثار ضجة كبيرة، جعلت الكثيرين يتأثرون به في نظرهم، سواء إلى واقع حياتهم أو إلى حد التأثير في السياسات العامة في مجال الحروب الرقمية، وذلك

ما فعله ستيفاني شولته في بحثه، الذي نشره في منشورات جامعة نيويورك عام ٢٠١٣ بعنوان: "التفكيك شفرة الإنترنت في الثقافة الشعبية الشاملة".

وإذا كانت الحرب السيبرانية قد أحتلت الصفحة الأولى من مجلة "تايم" الأمريكية منذ عام ١٩٩٥، فإن قدرات الهجوم والدفاع الرقمي للدول، لم تبرز على نطاق واسع إلا في أواخر ٢٠٠٧، وذلك - أول الأمر - في سلسلة من الهجمات السيبرانية الموجهة من روسيا عند أجهزة كومبيوتر الحكومة في دولة إستونيا، وضد بنوك وصحف ذلك البلد، الذي كان يقع في الاتحاد السوفييتي سابقاً، ثم ضد دولة جورجيا عام ٢٠٠٨، التي كانت ضمن الاتحاد السوفييتي أيضاً. فأكدت تلك الأحداث للمتخصصين في الاستراتيجية الإعلامية، والمعرفية أن الهجمات السيبرانية صارت من بين أدوات الصراعات الدولية أو الثنائية.

هذا المنظور السيبراني يصور أيضاً العلاقة الخاصة بين المجالين المدني والعسكري. إنه بفضل العمل غير الرسمي والتعاوني، الذي أنجزه خبراء المعلوماتية والحاسب في إستونيا، توصل هذا البلد الواعد إلى الخروج مما نعته وزير الدفاع وقتها بأنه أزمة أمن قومي. وكان أندرياس شميت قد نشر بحثاً بعنوان "الهجمات السيبرانية على إستونيا ضمن كتاب" مجال محموم: النزاع في الفضاء السيبراني، ١٩٨٦ إلى ٢٠١٢، جمعية دراسات النزاع السيبراني، شيكاغو، ٢٠١٣.

ودفعت تلك الأحداث القوى الكبرى إلى تنظيم نفسها، فتم في ٢٠١٠ إنشاء القيادة الفرعية الأمريكية الخاصة بالعمليات السيبرانية في فورت ميد، بولاية، وتولى الجنرال كيث ألكسندر، الذي كان منذ ٢٠٠٥ على رأس الوكالة القومية الأمريكية للأمن، رئاسة هذا الجهاز، الذي تتمثل مهمته، حسب زوارة الدفاع، في تأمين حرية العمل في الفضاء الافتراضي للولايات المتحدة وحلفائها، مع إنكار تلك الحرية على منافسيهم. وما يزال اليوم رجل واحد أيضاً، هو الأميرال مايك روجرز، يرأس القيادة الفرعية الأمريكية الخاصة بالعمليات السيبرانية وكذلك الوكالة القومية الأمريكية للأمن. وظلت الوظائفان تجتمعان تحت قيادة واحدة، رغم التوصيات التي قدمت للرئيس أوباما، بعد ظهور قضية إدوارد سنودن، طبقاً للتقرير والتوصيات، التي وردت في منشور البيت الأبيض، الذي صدر بعنوان "الحرية والأمن في عالم متغير" في ١٢ ديسمبر ٢٠١٣.

وكان في يونيو ٢٠١٠ قد طرأ أحد أبرز التطورات الرمزية في مجال الحرب السيبرانية، عندما اكتشفت مجموعة من الباحثين في روسيا البيضاء "قودة" معلوماتية، تم خلقها بهدف مهاجمة النظم الصناعية لمحطات شركة "سيمنس" الألمانية، وخاصة محطاتها النووية والهيدروكهربائية. فكان ذلك البرنامج أول سلاح سيبراني تم العثور عليه صدفة في الطبيعة، أي بعد نسخة ونشره في

الشبكة العالمية للإنترنت، وقد كشفت صحيفة "نيويورك تايمز"، في يونيو ٢٠٠٢، أن الأمر يتعلق بتركيبة أمريكية وإسرائيلية، أنشئت أول الأمر، ونشرت ضد آلات الطرد المركزي النووي الإيرانية المخصصة لتخصيب اليورانيوم في المفاعل النووي "تاتانز"، وهي جزء من برنامج تجسس معلوماتي، أطلق عليه اسم "العباب أولمبية"، وهي تطور مذهل لأساليب التجسس، التي تجعل آلات الطابور الخامس التقليدي مجرد "العباب أطفال" إذا ما قورنت بها.

والحرب السيبرانية ليست لها قواعد ولا ملامح، إذ يبدو أنها صارت لها كتابتها من التجارب والخبرات الخاصة بها، لدرجة أنها صارت لها كتابتها وقياسها. فقد انطلق عدد من صحفيي "وول ستريت جورنال"، في مهمة إحصائية للجيش السيبرانية، وهي عملية في منتهى الصعوبة والتعقيد، مما يرتبط بها من غموض شديد، ومع ذلك أحصوا ما لا يقل عن ٢٩ دولة، تتوافر في كل منها وحدة أو عديد من الوحدات العسكرية أو المخابراتية المخصصة للهجوم في المجال الافتراضي.

وكانت أهم تلك الدول الولايات المتحدة وروسيا والصين وإيران وإسرائيل وكوريا الشمالية، يضاف إليها حوالي خمسين بلداً تمتلك لأغراض مماثلة، برمجيات وأدوات قرصنة جاهزة للاستعمال، وكأنها جاهزة لخوض حرب إعلامية ومعلوماتية يمكن أن تقع في أي وقت، ولكن هذه الصناعة تظل في التكتّم؛ فالحرب السيبرانية تثير سباقاً جديداً نحو التسليح، وهو ما يلاحظه مؤلفو البحث الميداني والمشار إليه. فقد صارت الحكمة العسكرية تعتبر أن كل صراع قائم سيكون له بعد سيبراني. ولا شك أن ظاهرة تضخم التجهيزات اللازمة، يؤكد أنها من باب التنبؤ القابل للتحقق.

ورغم أن قدرات الدول تنظمت وتهيكلت منذ عام ٢٠٠٨، فإن الإطار القانوني لتلك الأعمال السيبرانية ظل غامضاً وغير متبلور، لدرجة أن المدير السابق لوكالة الأمن الأمريكي ولوكالة المخابرات المركزية مايكل هايدن، يعترف بهذا القصور بلا حرج، ويذكر في هذا الصدد ملاحظة أبداها رئيس إستونيا توماس هندريك إيلغيز بقول فيها: "في غياب عقد اجتماعي في الفضاء الافتراضي، يمثل هذا الفضاء كوناً يكاد يكون شبيهاً بذلك، الذي تصوره الفيلسوف البريطاني توماس هوبز (١٥٨٨-١٦٧٩) على شكل كيان هلامي لا معنى له ولا وجود محدد، وأطلق عليه اسم أو مصطلح "ليفياثان"، إذ إنه بلا قوانين أو قواعد أو دلالات يمكن أن تجعله دولة تعرف معنى القانون. إنه هباء لا ينطوي إلا على العدم والبشاعة والغلظة والخواء وغير ذلك من الخصائص، التي شكلت هذا الكيان أو الكون البشع، الذي أسماه هوبز "ليفياثان"، وجعل منه عنواناً لكتابه المخيف هذا.

وفي عام ٢٠٠٩، انطلقت مجموعة صغيرة من الخبراء، تحت إشراف منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في عمل أكاديمي حول الإطار القانوني الدولي، الذي يمكن تطبيقه على المواجهات في الفضاء السيبراني. وقد سعى "نيل تالين" الذي نشر عام ٢٠١٣ أن يجيب عن السؤال التالي: إن القانون الدولي الخاص بالصراعات المسلحة ينطبق طبعاً على الفضاء السيبراني، ولكن كيف؟ غير أن تلك الأعمال الأكاديمية، التي تتعلق بقواعد يفترض تطبيقها في فترات الصراع المسلح، لا بالقواعد التي يمكن استخدامها في حال نشوب خلافات بين الدول زمن السلم، تعكس درجة الجدل القائم بين القوى الكبرى بشأن هذا الموضوع.

إن عسكرة الفضاء الافتراضي تتقدم بخطى أسرع بكثير مما نتقدم به خطى بناء آليات السلم الإيجابي، التي ينبغي أن تصحبها. وكان على الخبراء أن ينتظروا حتى عام ٢٠١٢، عندما تبلورت مبادرة مشتركة، قامت بها البرازيل والولايات المتحدة ونيجيريا والسويد وتونس وتركيا؛ لتؤكد منظمة الأمم المتحدة أن حقوق الإنسان يجب تطبيقها كذلك على الإنترنت، مهما كانت وسيلة الإعلام المعنية، وبصرف النظر عن حدود البلدان.

وفي العام التالي ٢٠١٣، أعد فريق من الخبراء الحكوميين، التابع للجنة الأولى للأمم المتحدة لنزع السلاح والأمن الدولي، تقريراً يعلن أن القانون الدولي، وخاصة ميثاق الأمم المتحدة، ينطبق أيضاً على الفضاء السيبراني، كما ورد في تقرير مجموعة الخبراء الحكوميين المكلفين بدراسة تقدم المعلوماتية عن بعد في سياق الأمن الدولي، منظمة الأمم المتحدة، نيويورك ٢٤ يونيو ٢٠١٣. وباختصار فإن مثل هذا الإعلان يستدعي عملاً أولياً للإعداد؛ بهدف تحديد كيفية تفعيل هذا القانون الدولي في هذا المجال.

وأخطر ما في سياق التسلح السيبراني، أنه سباق ينتشر في سياق متحرك غير ثابت، يثير فيه حتى مجرد وصف ما يجري فإنها صراعات سيبرانية، جدلاً. وحينما دعت لجنة القوات المسلحة بمجلس شيوخ الولايات المتحدة، جيمس كلايبر مدير المخابرات الأمريكية في فبراير ٢٠١٦، إلى تحديد نوع الهجمات أو الأحداث الكفيلة بإثارة رد عسكري، اختلط عليه الأمر ولم يقدم جواباً شافياً؛ لأنه لم يقل سوى أن المسألة تصور وإحساس.

أما الفريق فنسنت ستوارت، الذي يدير وكالة مخابرات الدفاع الأمريكي، فقد ذهب إلى أنه ليس من المفيد حقاً أن نقوم بتصنيف كل الأحداث السيبرانية في خانة الهجمات، بصرف النظر عن هوية من أحدثوها وعن دوافعهم، بل من المفيد - على حد قوله - أن نميز الأحداث السيبرانية عن أعمال الحرب، طبقاً لتقرير لجنة مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة الأمريكية عن الخدمات العسكرية والمخاطر الدولية.

وهذا الجدل يبرز من جديد عن كل حادثة أو حدث، ففي نوفمبر ٢٠١٤، أثار الهجوم المعلوماتي على شركة سوني للإنتاج السينمائي لغطاً كبيراً، فتحدث مسؤولون أمريكيون عن عمل إرهابي سيبراني، أو عن حرب سيبرانية، في حين تحدث آخرون عن مجرد عملية قرصنة، تماثل ما يمكن تسميته بـ "جريمة سيبرانية"، إلى أن حسم باراك أوباما المسألة فقال إنها "عملية تخريبية سيبرانية".

والأمريكيون الذين لا يملكون من التعبد في محراب الديمقراطية، وإن كانوا هم أول من يدسون عليهم في صراعاتهم المادية المسعورة، أقسحوا مكاناً لديمقراطيتهم في هذه العملية التي أثاروا بها جدلاً، عندما رفعوا صنمها في المعبد السيبراني؛ بهدف تحديد الإطار القانوني الذي يمكن تطبيقه، ونتائج ذلك والفاعلين المعنيين بالأمر. ففي الحياة الواقعية (أي خارج الفضاء الافتراضي)، لا يمكن تعبئة الجيش من أجل انكسار زجاج نافذة، أما في الفضاء السيبراني فالأمور تختلف تماماً، فإن ردة فعل مبالغاً فيها مثل التي جرت لشركة سوني، أمر ممكن في مجالات أخرى أو شبيهة. وبالفعل كلما زادت درجة تبعية الشركات لشبكة الإنترنت، كان عليها أن تطوع قوانينها وآلياتها الاجتماعية لتأمين السلم والعدل والأمان، في سياق جعل المجمعات العسكرية الصناعية العالمي تطور وتقرض طرق رقابة تدخلية، بل وتصحيحية لآية متهاتات يمكن أن يتورط فيها السياق.

ومع ذلك، فإن رواد مهندسي الشبكة والسيبرانيين الليبراليين كانوا يحتمون بفضاء افتراضي خارج إطار أي تدخل للدولة، لا يشوبه تأثير سيادات العالم من لحم وفولاذ، حسب وصف الشاعر جون بيرى بارلو، فيما أسماه "إعلان استقلال الفضاء السيبراني" في مؤتمر دافوس في ٨ فبراير ١٩٩٦. أما الجنرال هايدن، فإنه يزدري هذه الرؤية التي تقابل رؤية فضاء سيبراني "يُنظر إليه على أنه المجال الخامس للعمليات العسكرية بعد الأرض، والفضاء والبحر والجو، ويقول:

"إننا، إذا ما نظرنا إلى الأمر باتخاذ مسافة زمنية، نبينا أننا لم ندرك أنه يوجد في هذا العصر جيل كامل بلغ سن الرشد، يتصور الفضاء السيبراني مثل قاعة طعام، أو قاعة ألعاب نظيفة طاهرة، لا على أنه منطقة تكمن فيها الصراعات بين الدول.. إن المواجهة بين تلك الأنماط العليا ما تزال قائمة اليوم، فالفضاء الافتراضي، الذي لا هو منطقة منزوعة السلاح ولا قاعة ألعاب نظيفة طاهرة، إنما يظل مطبوعاً إلى حد كبير بتلك الأنماط العليا، وتبدو الصراعات التي تنتشر فيه، كأنها ترسم منطقة رمادية اللون، وإذا ما كان مفهوم المنطقة الرمادية اللون مما يطبع في الغالب الأعم الحرب السيبرانية، فلأنه مرتبط بهذا القصور نفسه. ويبدو ذلك المفهوم منذ الأعمال الاستراتيجية المبكرة، التي دارت حول انتشار قوة الدولة في الفضاء السيبراني، ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تعود واحدة من أوائل التعريفات "لحرب المعلومات" وتبعاتها الاستراتيجية إلى عام

١٩٧٦، ذلك أن توماس رونا، وهو مستشار علمي لوزارة الدفاع، قد وصف في تقريره الذي أرسله إلى شركة 'بوينج'، 'منافسة استراتيجية عملياتية وتكتيكية، تغطي مجموع طيف السلام، والأزمة، والتصعيد العدائي، والصراع، والحرب، ووقف المعارك، واستعادة السلم، التي قد تكون بين المتنافسين أو الخصوم أو الأعداء، الذين يستخدمون المعلومة باعتبارها وسيلة لبلوغ أهدافهم'، بل ويمكن القول بأن تلك المنافسة تجرى في زمن الحرب، كما في زمن السلم سواء بسواء، بين الحلفاء وكذلك بين الأعداء.

إن ضبابية مفهوم "الحرب السيبرانية"، واستحالة تسكين الأوضاع التي يصفها ذلك المفهوم في إطار قانوني واضح، ويفترض أن يوصى هذا المفهوم بالحرر والاحتباس؛ إذ إنه يمنع من التفكير في السلام في الفضاء الافتراضي، والذي سيكون البشر في حاجة إليه غداً.

ومع ذلك لم يعد خافياً أن شركات "وادي السليكون" (سليكون فالي)، العاملة في مجال المعلوماتية وأنظمة الكمبيوتر والبرمجيات المتطورة في الولايات المتحدة الأمريكية، تعمل مع الجيش الأمريكي. لكن الجديد هو أن هذا التداخل بين المجالين المدني والعسكري، قد بدأ يتعداه إلى مجال المراقبة البوليسية للأفراد.

وإذا كانت مؤسسات "سليكون فالي" قد أصبحت تمثل قلعة البحوث المعلوماتية المتطورة، تعمل مع الجيش الأمريكي؛ فهذا أمر لم يعد يجهله أحد. إذا كانت شبكة الإنترنت، في الأصل، والمعروفة آنذاك باسم "أربانيت"، تتمثل في شبكة معلوماتية ظهرت في مطلع القرن العشرين، وقد تم تصورها على أنها عبارة عن استعراض استراتيجي، تيسر ابتكاره بفضل اعتمادات مالية من "وكالة مشروعات البحث المتطور" وهي الوكالة التي تأسست عام ١٩٥٨، بطلب من الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور. وفي عام ١٩٧٢ أطلق عليها اسم وكالة البحوث المتطورة للمشروعات العسكرية. وهي تتمتع بميزانية سنوية هائلة، تبلغ ثلاثة مليارات من الدولارات، وتعمل على دعم الاختراعات القادرة على الإسهام في قوة الدفاع الوطني.

وفي خلال ستينيات القرن العشرين، مكنت عقود الدفاع الحكومية من وضع مؤسسات بـسليكون فالي في مدارها. ورغم أن موارد الدعم العمومية والعسكرية لم تنضب منذ ذلك الحين، فإن أكثر رجال الأعمال تظاهروا بالخبت والدهاء، وكأنهم لم يروا الدور القوي الذي يلعبه هذا الإغراق الحكومي، رغم أن المبالغ الفيدرالية المخصصة للسلامة المعلوماتية وحدها تطورت من ٩ مليارات دولار إلى ١١,٥ مليار دولار. وقد باعت مؤسسة "أمازون" "غيمة"

ضامنة للسلامة المعلوماتية لأكثر من ستمائة وكالة حكومية، كما عقدت صفقة بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار مع وكالة المخابرات الأمريكية - وقد نشرت صحيفة "فاينانشيال تايمز" بأن مؤسسة "أمازون" تحصل على ترخيص لتزويد البنتاجون - بمزيد من الخدمات؛ لرفع كفاءات الأنظمة المعلوماتية.

وتفسر الاتفاقات التجارية المبرمة بين الوكالات العمومية والقطاع الخاص إلى حد كبير، التعاون الموجود بينهما في مجال المراقبة، لدرجة أن البنى التحتية لوكالة الأمن القومي، قد شيدتها مؤسسات تجارية. وهذا ما صرحت به السيدة آن نوبرجير المسئولة عن الربط بين هذين العالمين المختلفين داخل وكالة الأمن القومي، أمام جمهور تم اختياره بدقة بالغة من أهل كاليفورنيا. وكان ذلك بعد مضي عام على قضية إدوارد سنودن، الذي كان يعمل في المعلوماتية في وكالة المخابرات الأمريكية، ثم هرب وأفشى كثيراً من الأسرار الخطيرة، التي كانت موضوعاً خطيراً "للدوة بعنوان حول استشارات وأفكار بعيدة المدى" في مؤسسة سان فرانسيسكو، ونشرت بتاريخ ٦ أغسطس ٢٠١٤. صحيح أن الأمريكيين يصورون هذه الروابط، كما لو كانت أشبه بباب حانة أمريكية قديمة، ولكنهم يعترفون أن هذا الباب يشهد باستمرار مروراً من الداخل إلى الخارج أو العكس.

ومن بين أبرز التحركات الدالة على ذلك، يمكن ذكر رئيس مصلحة السلامة بمؤسسة "فيسبوك" الذي انتقل إلى وكالة الأمن القومي علم ٢٠١٠، وكذلك ريجينا دوجان التي كانت سابقاً مديرة وكالة البحوث المتطورة للمشروعات العسكرية، وهي اليوم نائبة رئيس مؤسسة جوجل، وكذلك أحد مستشاري هيلاري كلينتون بوزارة الخارجية الأمريكية، وقد صار مسئولاً بعد ذلك عن قطاع الاستراتيجية في مؤسسة "ميكروسوفت"، وهذا ما كتبه توماس فرانك في مقال بعنوان "الديمقراطيون الأمريكيين منبهرون بمؤسسة البحوث المتطورة في سليكون فالي" مارس ٢٠١٦، وكذلك لابد من ذكر كوندوليزا رايس عضو مجلس إدارة مؤسسة "دروبوكس"، والتي ظلت طويلاً عميدة جامعة ستانفورد، وهي الجامعة التي تربطها أشد العلاقات متانة بمؤسسة البحوث المتطورة في سليكون فالي، وفيها نشأت مؤسستا "جوجل" و"سيسكو" على وجه الخصوص، قبل أن تتولى حقيبة الخارجية مع الرئيس جورج بوش الابن.

إن هذه المرأة هي الشاهد الرئيسي على التزاوج السعيد بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص للتكنولوجيات.. هذا فضلاً عن أن النفقات التي بذلتها مجموعات الضغط (اللوبي) العملاق في مجال المعلوماتية الرقمية، الذي يستقطب أضخم الاستثمارات الرأسمالية في بورصات العالم، لاتزال تزداد وتتضاعف في واشنطن، وفي بروكسل مقر الاتحاد الأوروبي.

أما بالنسبة لوكالة البحوث المتطورة للمشروعات العسكرية، فإنها تعمل بصفة سرية على استكمال هذا التناغم بين القطاعين العام والخاص، وهي تخصص ملايين الدولارات في شكل منح دراسية لبعض المعاهد لتكوين خلايا قرصنته (في اختيار برمجيات التصنيع والمهارات والاستشارات). كما تنظم مسابقات في المعلوماتية، التي رصدت فيها مليوناً دولار لمن يستطيع تطوير أفضل أداة لحماية شبكات المعلومات. بل إن هذه الوكالة - من خلال الفهرس المفتوح الذي أعدته - تساهم على نحو مباشر في البرمجيات الإلكترونية الحرة، التي من بينها برمجيات مضادة للمراقبة مثل برمجية "تور" المشهورة والخاصة بالإبحار على شبكات الإنترنت، دون تحديد هوية المبحر، وإذا بدت هذه الاستثمارات في ظاهرها غير مهمة بالأغراض العسكرية، بل وحتى معارضتها لها، فإنها في حقيقتها تضمن للدولة الأمريكية اطلاعاً على كل ما يمكن أن يتم ابتداعه خارج محيطها وخارج الدوائر التابعة لها.

وعندما يبدو هذا الرهان غامضاً في خطواته ونتائجه إلى حد كبير، فإنه أبقى لوكالات الدفاع إمكان اللجوء إلى دعم أكثر المشاريع والمؤسسات الفتية الواعدة بالتمويل المباشر. منذ عام ١٩٩٩، كان هذا هو دور مؤسسة "إن كيو ثل" وهي صندوق لرأس مال عند المخاطر، أنشأته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. وعلى سبيل المثال، فإن من مشروعاته إنجاز برمجية خاصة بالصورة عبر الأقمار الصناعية - كانت الأصل الذي جاء منه برنامج البحث عن الأملكن في شبكات الإنترنت المعروف باسم "جوجل إيرث" - وكذلك برمجيات بـ"الأنتر" التي يتراوح ثمنها اليوم بين ٥، ٨ مليارات دولار.

وكانت هذه الأداة المعلوماتية للجبارة قد تأسست على يد أحد أقوى المستثمرين في مؤسسة البحوث المتطورة في "سليكون فالي": وهو كبير المستشارين بيلر ثايل، المساهم في مؤسستي "بايبال" و"فيسبوك"، وكان رائداً في تمكين هذه الأداة من إبراز معلومات واضحة ومتبلورة، انطلاقاً من أكوام مجموعات مشوشة لا حصر لها من المعلومات التي يتهاقت عليها الجواسيس. وكان من بين الذين يعتمدون عليها جورج ثيفنت، المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وكذلك الدكتورة كوندوليزا رايس..

ومنذ تسعينيات القرن العشرين، ومع ازدياد أهمية شبكات الإنترنت، وعولمة التخابر عن طريق التقنيات الإلكترونية ومغناطيسية، برز تحول مهم في المجمع الجامعي العسكري الصناعي، الذي أنشئ خلال القرن العشرين، وكان ذلك على حساب الجامعة وفي صالح مؤسسة البحوث المتطورة في سليكون فالي؛ ففي فبراير ٢٠١٥، خسر معمل جامعة كارنيجي بمدينة بيتسبيرج أربعين من خبرائه دفعة واحدة، بعد أن استقبلتهم مؤسسة "أوبار"، كما ورد في المقال الذي

كتبه كلايف تومسون، تحت عنوان "مؤسسة أوبار ترغب في شراء قسم الروبوتات الذي لديكم"، ونشر في مجلة "نيويورك تايمز"، في ١١ سبتمبر ٢٠١٥.

ومع اختفاء شركات "بيج داتا" (التي يعنى اسمها المجموعات الكبرى من البيانات) للكلمة الأولى من هذا المصطلح أو الاسم (أى الجامعى) تكون قد استطاعت فى النهاية تحقيق "المجمع العسكرى الصناعى"، الذى قال الرئيس دوايت ايزنهاور عنه أنه يخشاه، فى خطاب وداع الأمة التى ألقاه فى ١٧ يناير ١٩٦١، معبراً عن خوفه من قيام تلك الصناعة الدائمة للتسلح، التى تجعل السياسات الحكومية رهن إشارة النخبتين العلمية والتكنولوجية. لقد صارت دائرة نفوذها تتجاوز بكثير حدود المؤسسات الفرعية المألوفة فى الفترات السابقة والتابعة للجيش، كما تتجاوز أيضاً مجرد تجار الأسلحة المعلوماتية. إن هذا المجمع الجديد الجامع بين المجالين الأمنى والمعلوماتى يتميز بكونه هجيناً بين القطاعين العام والخاص، ويجمع فى وقت واحد بين المجال المحدود المتبلور والمجال الواسع الرحب.

إن عبارة سلامة المنظومات المعلوماتية فى حد ذاتها، تخدم هذا التوسع باعتبارها ضماناً لسلامة البنى التحتية للمعلوماتية، وهى بنى حيوية للأمة (فى المراكز التجارية، وفى شبكات النقل، وفى الطاقة، وفى معالجة القمامة، وفى البنوك.. إلخ..). كما تضمن تأمين الفضاءات المعلوماتية ضد الاعتداءات على أمن الدولة (والتنظيمات التخريبية والمعلومات، التى يضعها مجهولون على شبكات الإنترنت، وسرقة البيانات).

وقد يتصور القارئ أن كل هذا الغموض والتنمية يعنى أن فكرة الطابور الخامس، بكل ما تتطوى من تجسس وتأمير، قد اندثرت تحت وطأة الاستماتة فى الحفاظ على السلامة المعلوماتية. ولكن الأمر ليس بهذه البساطة، وإن كان من الممكن التعبير عن هذه العملية على النحو المبسط التالى: فى مرحلة أولى تشتري حكومة الولايات المتحدة، وخصوصاً وكالة الأمن القومى من بعض مؤسسات السلامة المعلوماتية عيوباً أو ثغرات معلوماتية، تطلق عليها عبارة "اليوم الصفر" (زيرو داي)، أى قابلية التعرض يوماً لممارسات ضارة أو معطلة، وهى أمور لم يتم اكتشافها، وبالتالي فإنه لا توجد وسائل ما قد يترتب عليها، ثم تتولى وكالات المخابرات إبلاغ إدارات شركات المعلوماتية الكبرى بهذه العيوب أو المعلوماتية، فى إطار برامج سرية من نوع البرنامج المعروف باسم "إطار الأمن الدائم".

وفى مقابل هذا الشراء، تتقاسم هذه المؤسسات مع الدولة جملة مهاراتها فى مجال التحليل والاستكشاف الخاصين بالبيانات الشخصية. وهذا التبادل للعمليات النافع للطرفين والذى يتم تحت الراية الوطنية الأمريكية من شأنه أن يودى إلى تحول من المهام العسكرية الخاصة بالدفاع (وهى بنى تحتية بدرجة أو بأخرى)

إلى مهام بوليسية (تتمثل في مراقبة أشخاص معينهم) بأساليب الطابور الخامس التقليدية.

ومن هذا المنطلق، تتعدّد الاختيارات وتتداخل الإجابات بين النفي والاستجابة. فهل يمكن على هذا الأساس اعتبار المؤسسات في مجال المعلوماتية الرقمية كمؤسسات تجارة السلاح؟ الجواب يمكن أن يكون بالنفي، باعتبار أن استعمال المعلومات ليس قاتلاً في حد ذاته، وهو يمكن أن يكون بالإيجاب، إذا اعتبرت أن البيانات الشخصية التي تجمعها هذه المؤسسات يمكن أن تؤدي بعد معالجتها والمقارنة، فيما بينها وبعد تكبير وتحليل مصادرها، إلى تحديد أهداف للتكمير أو أشخاص للقتل.

وفي صحيفة "الأهرام" بتاريخ ٢٠١٦/٤/١٦ كتب الأستاذ خيرى منصور مقالاً بعنوان "غزارة فضائية وسوء توزيع"، يحتوى على رأى مصرى صميم فى مجريات الأحوال فى عصر الإنترنت، وتتسبب مقولة الغزارة والسوء قدر تعلقها بثنائية الإنتاج والتوزيع إلى الكاتب الإيرلندى الساخر برنارد شو، حين شبه بأسلوبه اللاذع النظام الرأسمالى بصلعته ولحيته الغزيرة، وهو المعروف بميوله الاشتراكية، ولكن على الطريقة الفابية، نسبة إلى القائد الرومانى وعضو مجلس الشيوخ فليبيوس، الذى رأى أن التراجع خطوة فى بعض الأحيان قد يكون بمثابة التخطيط للمنتقم خطوتين إلى الأمام، كما أن القائد السكرى إذا فاته اللحظة المناسبة للهجوم الدقيق، فإنه لن يستطيع أن يمسك بتلابيبها مرة أخرى. ويعلق خيرى منصور على مقولة برنارد شو بروح سخرية نفسها قائلاً:

"لكن ما يعنينا من مقولة برنارد شو فى هذا السياق، لا علاقة له بالاقتصاد على نحو مباشر، ولا بصلعة الرجل ولحيته البيضاء. إنها غزارة الإنتاج الفضائية وفائض الفضائيات الذى تنوء بحمولته الأهمار؛ فالفضائيات من حيث العدد أصبحت عصية على أذى الحواسيب وتصنيعها ما يزال غير دقيق، بين ما هو معرفى وسياسى واقتصادى وفنى، إضافة إلى الميديا المودلجة والمدججة باليقين، الذى يودى إلى الوهم باحتكار الحقائق مقابل اقضاء الخصوم، فالقضاء كان قبل ثلاثة عقود وعداً بتحرير الميديا من جاذبية الأرض، وما عليها من نظم سياسية، وتقاوم به من رلوا أنه سوف يفتح آفاقاً جديدة، ولكن سرعان ما خيب القضاء ظن هؤلاء؛ لأن عدوى الإعلام الأرضى بلغت أقصى الفضاء من خلال فايروسات رشيقة وسريعة التأقلم، تماماً كما أن سلالة الإنترنت تحولت إلى سلاح ذى حدين.

فمن جهة، تم تطوير النسيمة ووضع التكنولوجيا فى خدمة الميثولوجيا، ومن جهة أخرى تضاعفت حصته المعرفة لصالح التلاعب العبثى، بحيث لم يعد الوقت من ذهب أو حتى من نحاس، والقاسم المشترك الوحيد بين آلاف الفضائيات هو

عبارة "فاصل ونعد"، لأسباب إعلانية؛ مما أدى إلى حنف الفارق بين الإعلام والإعلان، وكان ما بينهما هو مجرد خطأ مطبعي.. وما كتب عن الإعلان وتداعياته السايكولوجية كثير جداً، ومنه أطروحات أكاديمية بمعظم اللغات.

لكن أهم ما قيل في هذا السياق، هو الربط بالفلوفى بين الإعلان والمشاهد، وتجليات نظرية عالم النفس بالفلوف، لم تتوقف عند الفلسفة الإعلانية بل تخطتها إلى السياسة والفنون ما دلم هناك رنين أجراس، يقترن بوجبة شهية ولعاب يسيل".

ويختتم خيرى منصور مقالته الجامعة المانعة بأن للتخلف فقهه العجيب الخاص به من حيث قدرته على تحويل الدافع إلى ضار والنعمة إلى نقمة، والفضاء ليس الأمثلة الوحيدة في هذا الفقه، لأنه يشمل مجالات الحياة البشرية كلها، بدءاً من رغبة الضرورة حتى وردة الحرية؛ لأنه يشمل كل أنواع الفضاء التي لا حصر لها.

ويبدو أن هذه الفكرة كانت في ذهن الإعلامى الكبير د. سامى عمارة، الرائد في مجال أبحاث الحياة الروسية بشئى أنواعها وأفاقها، خاصة مجال السياسة والإعلام، فنشر في صحيفة "الأهرام" مقالة بعنوان "بوتن والرقابة وإعلام" الطابور الخامس"، بتاريخ ٢٣ أبريل ٢٠١٦، كشف فيها حظر أحد البرامج التلفزيونية الخاصة بالفنان الروسى نيكيتا ميخالكوف، الذى قام بتعرية ما تمليه الأوساط الغربية من دسائس، تستهدف تقسيم الدولة الروسية، مثلما فعلت مع الاتحاد السوفيتى السابق، فى الوقت الذى يتواصل فيه الجدل حول مشروعيته رقابة، التى تخدم عملية أنصار الرئيس الأسبق بوريس يلتسن من نوى الانتماءات اليهودية الغربية، ممن نحجوا فى التسلل إلى صفوف النظام الحالى، فضلاً عن رحل منهم إلى أوكرانيا المجاورة؛ لمواصلة نشاطه المضاد للدولة الروسية.

ويرى سامى عمارة أن فصول هذه القصة قيمة وكثيرة؛ إذ يعود تاريخها إلى ما قبل انهيار الاتحاد السوفيتى إبان سنوات الصراع المرير بين ميخائيل جورباتشوف وبوريس يلتسن، والذى أسفرت نتيجته عن ضياع الدولة، وجنوح يلتسن نحو الارتقاء أحضان الغرب. وقد جاء الإعلان عن افتتاح "مركز تخليد يلتسن" فى يكاتيرينبورج، والذى شارك فى افتتاحه فلاديمير بوتين ورئيس حكومته ديمترى ميدفيدف، ليكشف الأسرار عما تواصلت المخابرات الغربية من مؤامرات، تستهدف الإطاحة بالرئيس بوتين وتقسيم الاتحاد الروسى إلى دويلات، على غرار ما سبق ولحق بالاتحاد السوفيتى، كما لو أن القدر كان قد كتب على روسيا أن تعيش ويلات الرئيس الأسبق يلتسن، حياً أو ميتاً.

وكان بوتين مثلاً للزعيم اليقظ فى القرارات، التى اتخذها لمواجهة أساطين الإعلام الخاص والطابور الخامس وأنابهم، ممن لاذوا بالفرار إلى الخارج.

ولعله ليس سرا أن الغالبية العظمى من هؤلاء كانوا من يهود روسيا، الذين تزعموا حملات الإجهاز على الاتحاد السوفيتي السابق والاستيلاء على ثرواته الطبيعية من خلال برامج الخصخصة، التي آلت بموجبها كل قدرات البلاد ومؤسساتها الصناعية والحربية إلى حصة منهم بأبخس الأثمان، وأحيانا دون مقابل. ولم يكف هؤلاء ممن كانوا يسمون "بأثرياء روسيا الجدد"، بما اكتزوه عن غير حق من ثروات الوطن، حيث راح كل منهم يؤسس قنواته التلفزيونية وأجهزته، التي أغرقت الناس في حملات التضليل والأكاذيب، وتبرير سقطات الزعيم ومواقفه على التفريط في حقوق الوطن، حتى جاءهم بوتن لتغيير قواعد اللعبة.

وإذا كان بوتن قد بدا حريصاً على الوفاء بوعد ضمان شيخوخة الزعيم وعدم ملاحقته، أو أى من أفراد أسرته قانونياً؛ بسبب ما جلب على الوطن من مأسى وآلام. ظهر من بطاقته ولتباعه من تصور إمكانية السيطرة، وإرغامه على مواصلة المسيرة المخزية، وهو ما واجهه بانتفاضته الأخيرة، التي أثبتت كالعادة أن الطابور الخامس في انتظار الجميع، مهما اختلفت أساليب الانتظار وأنواعها، سواء في المكان أو الزمان، والعبرة بالاستعداد سواء على مستوى الفرد أو المجتمع.

(٣) الطابور الإرهابي

الطابور الإرهابي هو تنظيم يكرس العنف، أو بلوح به لتحقيق هدف محدد، أو مصالح معينة، ويركز بصفة عامة على استخدام الإكراه لإخضاع طرف آخر، أفراداً أو مؤسسات أو دولاً، لمشئته الجهة الإرهابية. ومن الضروري أن تتم التفرقة بين الكفاح الشعبى المسلح ضد الاستعمار، والاحتلال الأجنبي، كوسيلة مشروعة لمقاومة الاغتصاب، وبين الإرهاب الذى يمارسه خصوم الأهداف أو المصالح.

وأبرز الأمثلة التاريخية على أنواع الطوابير الإرهابية، فرق الفاشيين التى أعتالت فى إيطاليا عدداً كبيراً من المعارضين والصحفيين والمفكرين، وكذلك الاغتيالات التى مارسها النازيون بألمانيا قبل أن يسيطر هتلر على الحكم، وغير ذلك من عمليات التصفية الجسدية، التى تحرص عليها أجهزة المخابرات ضد المعارضين، أو زعماء أو قادة فى بلدان أخرى يفضل التخلص منهم بطريقة أو بأخرى.

وقد شهدت أواخر القرن العشرين ومطلع القرن الحادى والعشرين، ظهور حركات إرهابية متعددة فى العالم، مثل جماعة بادر ماينهوف، والجيش الأحمر اليابانى، والألوية الحمراء، وغيرها من الحركات التى تشترك كلها فى صفة أساسية، هى أنها رافضة بل وناقمة على مجتمعاتها، ويائسة من إمكانية التغيير، عبر القنوات السلمية، والشرعية المتفق عليها مجتمعياً. فمثلاً، كانت جماعة الألوية الحمراء عبارة عن طابور إرهابي، يمارس العمل المسلح السرى، كوسيلة للاستيلاء على السلطة، وقد أسسه ريناتو كورشيرو، وهو من مواليد ١٩٤٣، وكان عضواً نشطاً فى الحزب الشيوعى الماركسى الإيطالى، وكان أحد قادة حركة ١٩٦٨ الطلابية، فى جامعة ترانكا.

كان كورشيرو يرى أن مواقف حزبه غير جذرية، وغير مجدية، ولذلك انسحب عن الحزب، وتوجه إلى ميلانو عام ١٩٧٠ حيث أسس حركته التى وصفها بأنها ثورة مضادة للإرهاب الذى تمارسه قوى اليمين المحافظ (الفاشيون الجدد)، الذين مارسوا عمليات إرهابية فى ميلانو، فى ديسمبر ١٩٦٩، وأدت إلى مقتل ١٦ شخصاً، وجرح مئة.

وضع كورشيرو استراتيجية حركته على أنها موجهة إلى 'صميم مصالح الدولة البورجوازية' لإجبارها على ممارسة دور فاعل فى توعية العمال، ليتفهموا مصالحهم. وكانت أول عملية للألوية الحمراء فى ٣ مارس ١٩٧٢ حين خطوا رئيس مجمع "سيت - سياتس" الصناعى الضخم، وهى العملية التى اعتبرت فى

ذلك الحين أول عملية اختطاف سياسي في إيطاليا، عقب الحرب العالمية الثانية. ثم توالى الصلوات، فاختطفوا مديري شركتي فيات وألفا روميو، ثم اختطفوا قاضي محكمة جنوا "ماريو سومي" وأخضعوه للمحاكمة، لمدة ٣٦ ساعة في أحد مخابنهم، ثم اختطفوا "الدو مورو" رئيس الحزب الديمقراطي المسيحي، ثم أعدموه، بالإضافة إلى سلسلة متصلة من العمليات الإرهابية.

أما منظمة "بندر ماينهوف" الإرهابية الألمانية، فتؤمن بالانضال المصلح ضد الإمبريالية الأمريكية والألمانية التي لا مجال للتعامل معها أو للنقاش إلا بضربها في الصميم. وقد أسس المنظمة "أندرياس بلور، وأولريك ماينهوف"، وباسميهما عرفت الحركة، رغم أن اسمها الرسمي كطابور إرهابي هو "الجيش المصلح الأحمر" الذي تمثلت عملياته في سلسلة من الاغتيالات السياسية، وبعض الهجمات على القواعد الأمريكية في ألمانيا، ونسف المؤسسات الرأسمالية الكبرى، والسطو على المصارف مثل أعتى العصابات الإجرامية. وكانت أبرز عملياتهم كطابور إرهابي قد تمثلت في خطف هانز مارتين شلاير، رئيس اتحاد رجال الصناعة الألمان.

وكانت فكرة الطابور أو التنظيم أو الحركة قد انطلقت في رأس الأنسة أولريك ماينهوف بصفتها عقل المنظمة، ومخطط عملياتها، عقب مقتل زعيم الطلبة في مظاهرات ١٩٦٥ برصاص الشرطة. فقد كتبت تقول "إن الرصاصات التي أطلقت على "رودي" قد وضعت نهاية لحلم اللاعنف، من لا يحمل السلاح يمت، ومن لا يمت يدفن في السجون، والإصلاحات، وفي المدن الصناعية، وفي أسمنت الأبراج السكنية". وكانت إستراتيجية المنظمة قائمة على ضرورة تدمير المجتمع الاستهلاكي، والرد على عنف السلطة بعنف ثوري. وتواصل الإرهاب؛ فتلف أشكاله وأساليبه إلى أن أعلن عن انتحار قادة المنظمة باندر، وماينهوف، والأنسة جورون أنسلين، ويان كارل راسي في عام ١٩٧٧، عقب فشل محاولة اختطاف طائرة تابعة لشركة لوفتهانزا، وإجبارها على الهبوط في مطار مقديشيو، وقد أتهم محامى الخاطفين السلطات الألمانية بقتل زعماء المنظمة داخل السجن، ثم الإعلان عن انتحارهم.

أما أشهر الطوابير أو التنظيمات الإرهابية العالمية الثلاثة، فهو الجيش الأحمر الياباني، الذي تأسس عام ١٩٦٩، على يد "تاكيا شيومي" الأستاذ المساعد في جامعة كيوتو. وقد تأسس في مناخ عام ساد اليابان في ذلك الوقت، وكان مناهضاً للحرب الأمريكية المدمرة لغيتام لسنوات متصلة. وأعلن تاكيا أنه لاقيادة ترجى من المظاهرات السلمية، التي تتعرض لنقص رجال مكافحة الشغب، ولذلك وجه الدعوة إلى شن حرب عصابات داخل المدن، وتوجيه ضربات مركزة ضد أهداف معينة وبأساليب متنوعة، فقام أفراد المنظمة أو أعضاء الطابور بإلقاء قنابل

مولوتوف على سفارتى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، ثم القيام باختطاف طائرة إلى كوريا الشمالية، تلاها عملية قطار اللد، التى نفذها عدد من القوات الخاصة التابعين للمنظمة، ثم احتلال السفارة الفرنسية ببلهاى، واختطاف طائرة ركاب يابانية، متوجهة إلى "نكا"، ولم يفرجوا عنها، إلا بعد أن حصلوا على فدية مقدارها ٦ ملايين دولار، وإفراج السلطات اليابانية عن بعض المعتقلين السياسيين.

هذه الافتتاحية لاتمنى أن الإرهاب بدأ بها وترسخ فى العصر الحديث، بل هى مواقف ومشاهد، تشكل امتداداً وجذوراً ضاربة فى القدم، بلورها المحلل السياسى الفرنسى جيرار شاليان فى كتاب مثير، وخصب أصدره عام ١٩٨٨ بعنوان "الإرهاب"، أوضح فيه أن العنف ليس بمصطلح جديد فى القاموس السياسى، بل لعله أقدم من السياسة نفسها؛ فالعنف السياسى الذى يشكل القاعدة الراسخة، التى ينطلق منها الإرهاب بكل أنواعه، متعدد الجنسية والهوية والقضية. قد يرتدى ملابس رجال الدين تارة والقمصان الفاشية السوداء تارة أخرى، وقد يعتمد الكوفيات الزرقاء أو قبعات جيفارا، وربما أثنى على صهوة حصان جامح ليلاً، أو على صهوات "الفانتوم" فى وضوح النهار.

الإرهاب سلاح الضعيف عادة، فالخصم أقوى من المواجهة، ابتداء من حركات التحرر الوطنى، التى سادت فى أواخر القرن العشرين ومطالع الحادى والعشرين، ووصولاً إلى قتابل الرعب فى أوروبا، ومسلل خطف الطائرات، والتصفيات الجسدية لحركات التاميل والشيخ والباسك، وغيرها من الجماعات التى عقدت الأمل فى إمكانية التواصل مع الطرف الآخر، بعد أن تعطلت اللغة، وعجزت الأبدى، ولم يعد هناك مجال للمصالحة.. إنها استراتيجية حرب العصابات فى تاريخها الطويل المتواصل، من الصين وفيتنام شرقاً إلى الجزائر وأنجولا فى أفريقيا حتى كوبا مع أمريكا اللاتينية بمختلف بلادها، بالإضافة إلى مظاهر أو ظواهر النضال المسلح فى البلاد، التى لم تتحرر بعد.

والظاهرة الغريبة الجذيرة بالرصد والتحليل أن الاستعمار الذى استطاع أن يغزو العالم الثالث، قبل أكثر من مئة عام، بعدد قليل جداً من جنوده، مستغلاً تفوقه التكنولوجى العسكرى فى ذلك الوقت، قد وجد نفسه مضطراً للانسحاب والتقهقر على أيدى عدد قليل من الجنود أيضاً، بعد أن أدرك استحالة استمرار اللعبة، وخصوصاً بعد أن أدركت الشعوب المقهورة سر تفوقه، وسر قدومه، فتخرجت فى أعماقها الصهوة القومية والعلمية معاً، وانقلب السحر على الساحر. ولم يقدم فلاسفة الغرب العسكريون والمنظرون الاستراتيجيون كثيراً عن دوافع هذه الحرب الجديدة، التى أخرجت المارد من قممه بعد سبات طويل.

لقد أدركت الشعوب المقهورة الغايات الخفية للاستعمار، الذي برر حركته بأنها مجرد رسالة حضارة إنسانية، في حين أنها في الواقع سلب ونهب لخيرات الدول الفقيرة، وسعى فاضح لتجارة الرقيق في أفريقيا. وعرفت الشعوب حقيقة الاستعمار من حمامات الدم التي ارتكبها، مثل إبادة شعب بالكامل في "ريوجراند" في أمريكا اللاتينية، ومذابح الصين الشهيرة عام ١٨٤٠، ومذابح جنوب أفريقيا عام ١٩٠٥؛ حينئذ بدأت الشعوب تفتش عن عوامل العقبة الكامنة عند هذا العدو المتكبر اللدود، فوجدته في العلوم والتصنيع. ولقد استفاد محمد علي باشا في مصر والدولة العثمانية من العلوم الغربية الحديث، إلا أن التجربة اقتصرت على الجانب العسكري والتكنولوجيا الحربية فقط، وظلت في حدود مقارعة الاستعمار بالعنف السياسي والصراع المسلح.

أما البحث عن جذور الإرهاب السياسي عبر التاريخ البشري، فحافل بالقبور القديمة أو المتآكلة وربما الهياكل العظمية الخارجة من أكفانها، وأثار طقوس الموت بالخناجر خلال القرن الحادي عشر على أيدي الحشاشين في العصر العباسي، أو الموت بالمقصلة الفرنسية لجان الثورة الفرنسية، أصبح الإرهاب رسميًا وحكوميًا باسم الشعب ضد أعداء الشعب، بل إن العصر نفسه عرف باسم "عهد الإرهاب". أما في روسيا القيصرية فقد بدأت بذور الإرهاب السياسي خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر على أيدي الحركات السياسية الشعبية التي انتشرت، وكانت لها فلامنتها ومنظروها: "العميون" بزعامة "تيكاييف"، و"الفوضويين" بزعامة "ياكونين"، ومدرسة العنف المسلح لصاحبها "كروبوتكين".

وسرت الاتجاهات لإرهابية كالنار في الهشيم، تحت شعارات الاتجاهات الثورية في البلاد الأوروبية والآسيوية، وتراوحت بين الرغبة في البقاء والتكثير. فمثلاً في عام ١٨٩٦، وضع "ين فو" المانيستو الجديد للصين، والذي استمده من روح الكنفوشوسية القديمة، وكشف عفونة النظام السياسي القائم في بلاده، وجهله وعجزه تماماً أمام التحديات الجديدة، كذلك فساد الطبقة الحاكمة، وانغلاقها عما يجري حولها في العالم، ثم أدخل مفهوم التطور المستمر، من خلال اكتساب العلوم بشتى فروعها، وكرس كذلك نظرية المجد للمستقبل، عوضاً عن عبادة الماضي، وجاء بعده ماوتسي تونج، وزاوج بين الكنفوشوسية والاشتراكية العلمية، ودخل بالصين عصرًا جديدًا.

لكن معظم هذه الاتجاهات، كانت تنظر إلى العنف كوسيلة وحيدة لحرق الفساد والظلم، وكأسلوب محرك للوعي الجماهيري. وقد استطاعت هذه الحركات الثورية زعزعة النظام الروسي، بل واحتلال القيصر نفسه عام ١٨٨١، كما عقد في العام نفسه مؤتمر دولي في لندن، شاركت فيه معظم الحركات السياسية الأوروبية التي آمنت بالعنف طريقاً للخلاص. وقد أوضح جبرار شاليان في كتابه

"الإرهاب" أن القرن التاسع عشر شهد في تلك الفترة أيضاً، ثلاث حركات سياسية كانت تميل لاستخدام أساليب الطابور الإرهابي، للتحرر من مستعمراتها، كالحركة الأرمنية بقيادة حزب "طاشناق"، التي كانت تحارب ضد الحكم العثماني، ومن أنشطتها المعروفة الاستيلاء على البنك العثماني في القسطنطينية عام ١٨٨٧، أما الحركة السياسية الثانية فهي الثورة الإيرلندية ضد الحكم البريطاني، والثالثة "الجماعة المقدونية" التي كانت تحارب ضد الهيمنة العثمانية في البلقان.

واستطاعت بعض هذه الحركات أن تحقق بعض النجاح، عندما أسفرت عن استقلال إيرلندا الجنوبية، وإن كانت إيرلندا ظلت تعاني من الاحتلال حتى مطلع القرن الحادي والعشرين، عندما حصلت على استقلالها بعد صراع مرير. كما أن بلغاريا استقلت عن الدولة العثمانية عام ١٨٧٨. أما الحركة الأرمنية فلم يكتب لها النجاح، وإن كانت قد استقلت كدولة، فيما بعد مع سقوط الاتحاد السوفيتي، وانفصال جمهورياته عنه.

وكان القرن العشرين قد شهد تقسيم حركات العنف أو الإرهاب السياسي إلى أربعة نماذج رئيسية: النموذج الأول يشمل حركات التحرر الوطنية (الجزائر وفيتنام) التي تفرعت عنها بعض الحركات الأخرى، التي تطالب بحق تقرير المصير أسوة بغيرها من شعوب العالم، كالفلسطينيين وحركة الجيش الجمهوري الإيرلندي - وهناك بعض الحركات الطائفية المحصنة، مثل منظمة "أيتا" التي تطالب بانفصال جماعة "الباسك" عن إسبانيا، وحركة السيخ في الهند، والتاميل في سيريلانكا.

أما النموذج الثاني من الطوابير الإرهابية، فكان يمثل الحركات السياسية التي تعتق أيديولوجية مقاومة الأنظمة الديكتاتورية والإمبريالية، وكانت ذات أبعاد ماركسية طبقية. ويشمل هذا النموذج الحركات الثورية والإرهابية كافة في أمريكا اللاتينية، أو ما كان يطلق عليهم اسم "ثوار المدن"، فبعد مصرع جيفارا عام ١٩٦٧، حاول الزعيم الثوري كارلوس مارجيلا استنباط نظرية جديدة للثورة في المدن، واستغلال الأزمات السياسية، وإعلان العصيان المدني عن طريق أنشطة تخريبية داخل المدن لإرباك الحكومات، وإجبارها على التحول إلى الأسلوب العسكري، مما يعطى المبرر الكافي للجماهير للتصدي لهذه الأنظمة ومحاربتها..

لكن يبدو أن هذه الأنظمة قد استطاعت أن تحتوى هذه الأزمات، فلم يكتب النجاح لهذه النظرية، إذ انسحب ثوار المدن، وبقيت الحكومات العسكرية جاثمة على صدور أبناء الشعب. لقد غالى مارجيلا كثيراً في تقديره للدور الذي يمكن أن يلعبه هؤلاء الثوار، الذين كانوا في أحيان كثيرة مجرد إرهابيين يمارسون القتل والتدمير والتخريب. وبهذا انعزلت الطليعة عن قاعدتها الشعبية الحقيقية في المناطق الريفية، التي كانت بمثابة القاعدة الأم التي تغذيهم بالمال والرجال. وكان

من أبرز هذه الحركات الإرهابية "منظمة مارجيلا" في البرازيل، و"تويبا روس" في لورجواي، و"مونتونيروس" في الأرجنتين.

وكان النموذج الأوروبي هو النموذج الثالث، الذي سعت منظماته أو طوابيره السرية المسلحة في أرجاء القارة إلى إحداث ثورات ديمقراطية في المجتمعات الرأسمالية الصناعية الغربية، وتهدف محاربة حلف "الناطو" والتحالف الغربي. وكان من أشهر هذه الجماعات الإرهابية منظمة "الألوية الحمراء"، ولم تكن أهدافها السياسية متبلورة تماماً، فهي لم تتجاوز التركيز على التناقضات الاجتماعية السائدة، ولم تؤثر في مسارات السياسة الإيطالية رغم كل جرائم القتل والاختطاف والاعتقال، التي ارتكبتها في حق الزعماء والقادة الإيطاليين. وهي تقريباً الجرائم نفسها التي ارتكبتها منظمة "بادر-ماينهوف" في ألمانيا الغربية، وجماعة "العمل المباشر" في فرنسا، و"الخلايا الثورية الشيوعية" في بلجيكا، ولكنها لم تكن قوة مؤثرة، وإن شكلت تحدياً ملموساً في وجه النظام الرأسمالي الغربي. ومع ذلك لم يتجاوز هذا التحدي أنواعاً من الإرباك والإزعاج للأجهزة البوليسية في أوروبا.

أما النموذج الرابع، فهو ما يعرف بإرهاب الدولة، وتكن خطورة هذا النوع في أنه غير منظور تماماً، وغير معطن، ورهن طي الكتمان، على النقيض من الأنشطة، التي تمارسها قوى الإرهاب والمعارضة، والتي كانت في مقدمتها التصفيات الجسدية الكاملة، كما حدث في السبعينيات في تشيلي، والبرازيل خلال فترة (١٩٦٩-١٩٧٢). وتعتبر جنوب أفريقيا نموذجاً لهذا الإرهاب، لما كانت تقوم به من قمع واضطهاد للشعب للزنجي، الذي يعتبر المالك الأصلي للأرض، ومن غارات جوية على جيرانها بحجة ملاحقة الثوار الأفارقة. وظل إرهاب الدولة حتى تولى الزعيم الأفريقي الشهير نلسون مانديلا الحكم، وحرص على إرساء قواعد الديمقراطية في البلاد، ولكن يبدو أنه بعد رحيله شرعت الرأسمالية البيضاء المتوحشة في العودة إلى قواعدها القديمة، حين صالت وجالت في أرجاء جنوب أفريقيا، في محاولة مستميتة لاستعادة سطوة إرهاب الدولة بطريقة أو بأخرى.

والحديث عن الطابور الإرهابي، لابد أن يؤدي إلى تفسير العوامل الكامنة وراء ظاهرة حرب العصابات.. لقد كان للمعارك والحروب التقليدية في الماضي مؤرخوها وكتابها ودارسوها الاستراتيجيون، الذين لم يتركوا شاردة أو واردة إلا سجلوها وحللوها، وأصبحت ملاحظاتهم دروساً ومناهج لأكاديمياتهم العسكرية كافة، لكنهم تجاهلوا حروب التحرير أو الإرهاب الجديدة المعروفة بحرب العصابات، لدرجة أن الدراسات الغربية عن هذه الظاهرة تكاد تكون معدومة، رغم أن هذا النموذج من الحروب، سواء أكان تحريراً أم إرهابياً - قد استطاع أن يغير خريطة العالم، في الصين وفيتنام في آسيا، والجزائر وأنجولا في أفريقيا، وكوبا ونيكارجوا في أمريكا اللاتينية، وعادت جنوبها لتشتعل مرة أخرى في

الشرق الأوسط، في فترة شائكة وكثيفة، وتهدد المنطقة العربية بالويل والثبور وعظائم الأمور، وهي كلها من صنع مؤامرات الدول الغربية، التي أطلقت على هذه المرحلة كذباً مصطلح "الربيع العربي"، وإن كان في حقيقته جحيماً عربياً، استمر خمس سنوات ولا يزال مستمراً بل ومتصاعداً، ولا يعلم أحد سوى الله متى تنتهي، وربما انتهت ومعها المنطقة العربية بأسرها، التي تحولت أجمل منديها إلى خرائب، ينشق فيها اليوم، وتعوى الذئاب الجائعة.. يكفي أنها فتحت أبواب جحيم داعش أمام العالم أجمع.

وقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين من المأسى والنكبات والكوارث ما يصعب على الحصر، مثل اغتيال بعض رؤساء الدول، كما حدث هجوم على أكثر من ٥٠ سفارة في العالم. وتتل الإحصاءات أن هناك أكثر من ٢٧٠٠ عمل إرهابي قد حدث ما بين عامي ١٩٨٦ و١٩٧٧ فقط، وتقول الأرقام كذلك إن هناك أكثر من ٣٠٠٠ قتل قد سقطوا بين عامي ١٩٦٨ و١٩٨٤. وظلت عمليات العنف السياسي في العالم، تتصاعد شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً، فقد ثبت مثلاً أن المسيح كانوا المخططين لحادثة انفجار الطائرة الهندية عام ١٩٨٥. وفي الوقت نفسه، كانت نشرات الأخبار تطالع العالم عن هجمات للجيش الإيرلندي في قلب لندن، أو عن أعتيالات جديدة في إيطاليا وإسبانيا، في حين تواصلت المعارك الطاحنة بين جماعات التاميل وحكومة سريلانكا، وكذلك الحال في الفلبين مع الثوار المسلمين والمنظمات الشيوعية.

وفي أوروبا بالذات، كانت أخبار الانفجارات وخطف الطائرات شبه يومية، لأنها كانت المكان المفضل والمناسب للعروض الإرهابية الصاخبة، لما تمتاز به من سهولة الحركة وحرية التنقل، وسرعة الوصول إلى وسائل الإعلام المختلفة من صحافة مقروءة ومسموعة ومرئية.

إن قنبلة واحدة كفيلة بأن يسمع انفجارها العالم كله، كما أن القضاء الأوروبي والمحاكمات العلنية من العوامل، التي كانت تجلب دعاية مجانية لهذه الطواوير الغامضة المريبة وأهدافها المهددة لحياة البشر، كما أن الأحكام القضائية كانت خفيفة نسبياً، فلم يست هناك عقوبات بالإعدام لمثل هذا النشاط السياسي العنيف. بل إن السجون تعتبر أشبه بغنادق بالنسبة لمواطني العالم الثالث، فلا جحور ولا زنازين، ولا تعذيب ولا محاكمات سرية وهمية.

وقد فطن الأوروبيون لذلك، فبدأت السلطات القضائية بتشديد العقوبة نوعاً ما، مثلاً فعلت فرنسا، عندما وضعت سياسة أمنية أكثر حزماء، تفرض تفتيش المسافرين في المطارات، ومناطق العبور، ثم التعاون المشترك بين السلطات الأجنبية في كل الأقطار الأوروبية، وتزويد بعضهم بعضاً بالمعلومات والخطط اللازمة لمكافحة الإرهاب الذي استشرى، ووجد في أوروبا تربة صالحة.

وفى صيف ١٩٩٣، نشر بول ويلكنسون دراسة بعنوان "الإرهاب والعنف السياسي" فى طبعة خاصة، فى كتاب احتوى مقالات وأبحاث، دارت كلها حول "التكنولوجيا والإرهاب"، وصدر فى لندن فى حين تتلاحق صدمات الإرهاب على العالم، منذ وقوع تفجير المركز التجارى فى نيويورك فى ربيع ١٩٩٣. ويبدو أنه كان افتتاحية تجريبية مهدت للضربات القوية، التى تعرضت لها نيويورك يوم الحدى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، والتى دلت طريقة تنفيذها والدقة فى الإصابة على وجود أيد مخابراتية، وإمكانات كبيرة، أعدت هذه العملية لايمن أن تمتلكها مجموعات صغيرة، وإنما دول وطواوير إرهابية منظمة تنظيماً ليس له نظير، أحالت برجى التجارة الأسطوريين إلى تلين أو جبلين من التراب والدخان والنيرون والتمار والخراب والموت، فيما لا يتجاوز نصف ساعة، ومما لا يحدث فى أشد الكوليس وطأة ومولداً.

ولكن بمجرد تحليل أسلوب السياسة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى والتوازن الدولى، يتضح أن أمريكا واصلت البحث عن عدو جديد لتبرير هيمنتها على العالم أجمع، وليس من المستبعد أن تكون كارثة برجى التجارة استمراراً لهذا المسار وتعميقاً له، وبداية جحيم داعش، الذى فتح أبوابه على مصراعيه.

يقول المؤلف بول ويلكنسون إن ظاهرة الإرهاب ليس جديدة على العالم؛ فهى تتكرر على مدى التاريخ، وإن كان قد بدأت تسير فى العقود الأخيرة تيارات من التعصب للقومية أو الأيديولوجيا. وما يلفت النظر فى سلوك الإرهاب الدولى، ما يظهر من وجود سمات مشتركة تجمع تنظيماته، حتى وإن اختلفت وتعددت جنسياتها. وإذا كان الإرهابيون قد أصبحوا أكثر نشاطاً، وعملياتهم أكثر سفاكاً للنماء والتدمير منذ الثمانينيات، عما كانت عليه فى السبعينيات، فإنه من الملاحظ أن الأسلحة التى يستخدمونها والتكتيكات التى يلجأون إليها، ظلت ثابتة على ما هى عليه تقريباً، لكن أوضح سمة مشتركة فيما بينها هى القتل الجماعى للإنسان. ومن الصعب الآن حصر عدد المنظمات الإرهابية، التى تمارس نشاطها فى أنحاء العالم، بعد أن انتشرت عواها من بلد إلى آخر مثل الوباء، وتضاعفت أعدادها بنسب مخيفة للغاية، وبالتالي تضاعف عدد ضحايا الإرهابيين.

ولقد طرأ تحول كبير وحاسم فى طبيعة تفكير وعمليات وأهداف الإرهابيين فى السنوات الأخيرة؛ ففي الماضى كانت الهجمات الإرهابية تتم على منشآت باستخدام القنابل اليدوية والبازوكا، ومنصات إطلاق الصواريخ، ويعقب ذلك الاغتيال أو خطف طائرات أو رهائن، ونادراً ما كانت تحدث عمليات قتل جماعى مقصودة، أو قتل عشوائى؛ فقد كان هدف الهجوم "رمزياً"، وهو جذب الأنظار للإرهابيين وقضيتهم. ولم تكن هذه الهجمات موجهة أساساً ضد بشر، ولكن ضد جمادات، مثل سفارات، وقنصليات، ومكاتب حكومية، ومؤسسات مالية، ومنشآت

اقتصادية، ودوائر أعمال. وكانت ٢٥% فقط من أعمال الإرهابيين في الثمانينيات هي التي تستهدف قتل بشر، أما العمليات الحالية، فهذهما الأساسى قتل أكبر عدد من الناس.

والسبب فيما يبدو هو أن الإرهابيين يعتقدون أن الهجمات الدموية القاتلة تجذب الأنظار إليهم، وتقوى من قبضة الطابور الإرهابى على أعضائه، وتجعل الإرهابى خبيراً متخصصاً فى القتل. ومن هم أسباب زيادة لجوء الإرهاب الدولى لعمليات كهدف، أن الرأى العام لم يعد مستعداً لأن تثيره أشياء، مثلاً كان يحدث فى الماضى؛ مما يدفع الإرهابيين إلى تكثيف شحنة الإثارة، ولو ببحور الدم التى لا يتقنها سوى السفاحين. ولذلك حدث تكاثر فى عدد الطوابير الإرهابية؛ نتيجة الإنشاق عن المنظمة الأم وتشكيل منظمة جديدة منافسة لها؛ مما خلق مشكلة للمنظمات أو الطوابير القديمة والجديدة، إذ اشتعل التنافس فيما بينهما على كسب أنصار أو معجبيين أو مؤيدين على نطاق واسع. ولذلك اندفعت الطوابير الإرهابية إلى القيام بعمليات مثيرة دموياً؛ من أجل تحقيق نفس النتيجة، التى كان مجرد عمل صغير كفيلاً بتحقيقها منذ سنوات قليلة.

ويبدو أن كل الجماعات الإرهابية تتأثر بعنصر مشترك فيما بينها، يتمثل فى أن كل طابور إرهابى جديد يتعلم ممن سبقه، فيصبح أشد شراسة، وعنفاً، وأكثر على الإفلات من قبضة المطاردة؛ ذلك أنهم يشكلون لأنفسهم شبكة معلومات تقيدهم، كونوها من تحقيقات الصحف، وأحكام المحاكم، وشهادة الشهود، التى يستخلصون منها أساليب أجهزة الأمن فى الإمساك بهم وملاحقتهم. ولذلك فإن العنف عند الأجيال الجديدة، التى ورثت الإرهاب عن سلفها، صار هدفاً فى حد ذاته، أو حالة إيمان، بحيث أن توجيه ضربة إلى نظام يكرهه الإرهابى، إنما يحقق حالة من الرضا والمتعة، أكثر من كون العنف وسيلة لتحقيق هدف سياسى محدد، وهو ما كان يعتقه الجيل السابق.

وتكمن الأسباب الرئيسية التى تنشط الإرهاب فى النزاعات العرقية الحادة، والدينية، والأيدولوجية، وكذلك الكراهية التى تغذى العنف الدموى والصراع على السلطة داخل دولة ما، والصراعات بين الدول المتجاورة. ويبدو واضحاً أنه بدلاً من أن يؤدى إنتهاء الحرب الباردة إلى وضع حد لمثل هذه الحالات، التى تغذى موجة الإرهاب، فإن ما جرى كان على النقيض تماماً لذلك؛ إذ شهد العالم حالة تكاثر فى طوابير الإرهاب، التى يمكن أن يضم الواحد منها أكثر من منظمة. بل يبدو أن الإرهاب صار نشاطاً مثيراً ومتناغماً إلى حد كبير مع الظروف المتقلبة التى يعانى منها عالم اليوم، لدرجة أن فترات الهدوء والاستقرار، أصبحت بمثابة الاستثناءات النادرة.

وصارت منطقة الشرق الأوسط على سبيل المثال نموذجاً لهذه المراحل الخطرة، تطبيقاً لاستراتيجية الولايات المتحدة لدعم الإرهاب وإسقاط الجيوش العربية. فبعد ثورات الوهم المميت، الذي عرف باسم الربيع العربي، تعرضت المنطقة لهجمة شرسة وحشية من طوابير إرهابية، تسعى إلى السيطرة الكاملة على مجريات الأمور، والدخول في عمليات اقتتال مستميت مع الجيوش النظامية، كما حدث في سوريا والعراق وليبيا، وذلك بالتوازي مع الحرب الشرسة التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة، بدعم خفي من طابور حماس الإرهابي، بهدف تغيير الوجه الحقيقي لمنطقة الشرق الأوسط، وتقسيمها إلى دويلات لتبقى إسرائيل القوة الوحيدة في المنطقة، وتمتحوذ الولايات المتحدة بالتالي على نصيب الأسد من ثروات هذه المنطقة الحيوية.

وليس من الصعب على أية دراسة علمية لاستراتيجية الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، أن تكشف خططاً طويلة الأجل، تهدف تدمير القوة العربية بالكامل على أيدي العملاء من مواطني دول المنطقة، وتفتيت هذه الدول في الوقت نفسه، لدرء أي مخاطر عن المصالح الأمريكية وبمساندة بعض دول المنطقة وبخاصة تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير، والقضاء على محور الشر الذي أعلن عنه من قبل الرئيس الأمريكي السابق في عام ٢٠٠١ بعد أحداث ١١ سبتمبر، وكان يقصد وقتها العراق وإيران وسوريا.

واستطاع البنتاجون (وزارة الدفاع الأمريكية) أن يضع خطته لتدمير الجيوش العربية بخوضها حروباً أهلية داخلية على أرضها؛ حتى أصبحت عاجزة ومشلولة عن تنفيذ خطط قد ترغب في تطبيقها لحسابها، إذ لم يعد لها أي حساب في نظر القوات المتصارعة.

وجاءت البداية في عام ٢٠٠٣ صريحة وفاجرة ومكتشوفة، كوجه عاهرة، بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، مع تعيين بول بريمر كأول حاكم أمريكي للعراق، سارع باتخاذ قراره الأول بحل الجيش العراقي، وهو الأمر الذي لم يحدث في أي دولي في العالم من قبل؛ فالجيش يعني هوية الدولة، كما يعني الاستقرار لها، ومواجهة أي عمليات داخلية أو خارجية. وحتى لو كان منكسراً بعد حرب لا يمكن أن يتم حله بهذه البساطة، إلا إذا كانت هناك أسباب تبرر ذلك، وهي أسباب تصب كلها في مصلحة الولايات المتحدة، وأهمها جعل العراق بلا هوية لإعادة تشكيلها من جديد. والعمل على تقسيمها دون أية مقاومة.

إلا أن المخطط الأمريكي ازداد شراسة مع الاعتماد على الإرهابيين والقلة المأجورين، وفتح الباب على مصراعيه لدخول تنظيم القاعدة في الأراضي العراقية، التي أصبحت نهياً للإرهابيين، حتى تم تدمير ما تبقى من كيان وهوية الدولة العراقية؛ مما نأى بالعراق بعيداً عن الصورة الإقليمية، بعد أن كانت قوة

محورية ومؤثرة بشكل كبير فيها. وهنا بدا جناحاً كل من القاعدة ثم داعش في تغطية المنطقة بأسرها.

لم يتوقف المخطط الأمريكي الإرهابي عند هذا الحد، بل إن أمريكا سارعت في عام ٢٠٠٤ إلى إقرار مشروع الشرق الأوسط الكبير في قمة الثماني، ثم في قمة اسطنبول لحلف الناتو؛ بحيث جعلت للحلف مهاماً أمنية واستراتيجية داخل المنطقة؛ لتكون له الغلبة، من خلال إعادة نشر قواته في مواقع استراتيجية مثل البحر الأحمر والخليج العربي وقواعد عسكرية في دول أخرى.

وخلال تلك الفترة، لم تتوقف الإدارة الأمريكية من فتح قنوات اتصال مع بعض الإرهابيين والمتطرفين والعملاء في بعض الدول العربية؛ ليكونوا موالين لها في حال تنفيذ أي ثورات بعد إعلان كوندليزا رايس - عندما كانت وزيرة للخارجية الأمريكية - عن مصطلح الفوضى الخلاقة، الذي يجب تنفيذ لإعادة تنظيم الملفات والأوراق وترتيبها حتى تنتظم وتصبح قادرة على فتح آفاق جديدة ومنطلقة من الفوضى العربية العارمة نحو سياق خلاق متطور ومثمر. وهذه أكتوبة فاضحة لأن كل هم الولايات المتحدة كان إيجاد حلفاء لها، في حال حدوث ثورات عربية تشتت الاستراتيجية التي تسعى لترسيخها، وهؤلاء الحلفاء هم الإرهابيون والمجرمون والسفاحون والعملاء الذين تحتضنهم أمريكا لتنفيذ مؤامراتها الفوضوية المنمرة لكل سياق خلاق.

ومن السهل رصد التشابه بين الإرهاب الأمريكي، الذي يتم طبخه في أفران وكالة المخابرات المركزية، والإرهاب الإجرامي المأجور لمن يدفع أكثر؛ مما يجعل كلا النوعين من الإرهاب وجهين لعملة واحدة، كانت المحرك والدافع الأساسي لما عرف باسم "ثورات الربيع العربي"، التي أتاحت للولايات المتحدة دوراً أكبر للقيام به، دون مثل رغم سخافته؛ لتكون نصيراً للديمقراطية في الشرق الأوسط، من خلال طابور عملائها، الذي ينتشر في أرجاء العالم مثل النار في الهشيم.. وهو طابورها الخفي، الذي تغطي به تنفيذ مشروعها الكبير في الشرق الأوسط، من خلال تدمير مؤسسات دولة، ثم تدمير الجيوش العربية، وبالتالي تعجز هذه الدول تماماً عن تحديد مستقبلها بنفسها، وتعمل من الولايات المتحدة وصية عليها لتنفيذ تعليماتها التي تقضى على كل ما هو قوى ومثمر وإيجابي في تلك الدول، مثلاً حدث في النموذج العراقي.

وهو ما ظهر جلياً في تعامل الإدارة الأمريكي مع الملف السوري، عندما جاءت لها فرصة ذهبية لتدمير الجيش السوري تماماً من خلال تسليح المعارضة وإدخال البلاد في حرب أهلية؛ بحيث تحولت الثورة الشعبية السلمية إلى صراع نموي، يقتتل فيه الجانبان. وفي النهاية خرجت سوريا مهلهلة، بلا جيش، ومدمرة

اقتصادياً، وتحولت مدنها السياحية الجميلة إلى خرائب تتعق فيها البوم، وسط صراعات طائفية، لا تمنح فرصة لأحد الأطراف لكي يلتقط أنفاسه.

وطبقت الولايات المتحدة الخطة الإجرامية نفسها على ليبيا، عندما منحت حلف الناتو دور الطابور الخامس بتسليح المعارضة، وإشعال الصراعات القبلية، التي أدخلت الدولة في دوامة كبيرة تزداد عمقاً بمرور الوقت، لا بد أن تؤدي بعد ذلك إلى الاحتكام للولايات المتحدة وحلفائها في الغرب؛ ليتم تقسيم ليبيا إلى دويلات صغيرة.. وتوالت مفاوضات الاحتكام في دول أوروبية وعربية، لكنها منيت في معظمها بالفشل، كما أن الصراعات القبلية كانت مزمنة وجادة بحيث استحال طرق تفكيكها وحلقتها، وعجزت المفاوضات عن الخروج من الطرق المسدودة والكهوف المظلمة التي تورطت فيها.

أما بالنسبة لمصر، فهي نموذج مختلف إذا ما قورنت بالدول العربية الأخرى، فهي ليس بها خلافات إثنية أو عرقية أو قبلية، إذ إنها دولة ممتاسكة عبر العصور، حتى بعد الثورة، لأنها تملك جيشاً قوياً قادراً على حماية الدولة وأركانها؛ بحيث يصعب على أي طابور خامس اختراقها لتفكيكها، رغم المحاولات العديدة والعربية من خارج حدودها أو داخلها لإحكام الجيش في صراعات.. إلا أنه استطاع أن يتجنب كل هذه الاضطرابات والصدمات لكي يتفرغ لمهمته المقدسة في حماية الدولة.

ولذلك لم تمر مصر بما مرت به الدول العربية الأخرى منذ مضي أكثر من خمسة أعوام على اندلاع الثورات العربية، فيما سمي عالمياً بالربيع العربي، وحتى هذه اللحظة لم تستقر الأمور؛ حتى يتم تحديد رؤية واضحة تحليلية عن مستقبل تلك الدول أو المنطقة بشكل أشمل، فقد دخلت في إطار الفوضى الخلاقة، وهو الشعار المسموم، الذي رفعته كوندليزا رايس بعد غزو الولايات المتحدة العراق في عام ٢٠٠٣، في إطار الشرق الأوسط الكبير أو الجديد أو الموسع، والذي يتم فيه تقسيم الدول العربية إلى دويلات صغيرة، تجعل من إسرائيل القوى العظمى.

ولم تتكرر الولايات المتحدة بطرقها الملتوية، التي لا تفصح عن الوقائع، وجود مخطط أمريكي إسرائيلي لتقسيم أو إعادة تقسيم العالم العربي إلى كائنات عرقية ووطنية، حيث إن الولايات المتحدة قد اعترفت بأنها عملت على إعداد مجموعات فاعلة من الشباب العربي لقيادة "الثورات" القائمة، تحت شعارات "الديمقراطية" في خدمة هذا المشروع، بدليل أن عدداً من شباب "الثورة المصرية" تدريبوا في أمريكا منذ عام ٢٠٠٥ على برامج، تحمل عنوان "الديمقراطية ومهارات التنظيم السياسي".

وكانت الولايات المتحدة رائدة في ممارسة الإرهاب للمباصى في أشكال عديدة، مثل: إرهاب السلطة المعتمدة على القانون، فهو إرهاب الأقوياء، والإرهاب المنظم والمقنن، والإرهاب الذي يوظف ضد أي تهديد خارجي أو داخلي. ونتيجة

لعدم توافر الردع القانوني الدولي لظاهرة الإرهاب السياسي الذي تمارسه الولايات المتحدة بلاضابط ولا رابط؛ فقد زاد من الظاهرة، وستزداد أكثر لعدم وجود الضوابط الحاكمة لتحجيمها. وإذا كانت هناك دراسات لمعالجتها، فهي دراسات خاضعة لتوجهات أمريكية مخبرانية، وبالتالي لمتغيرات خاضعة أيضاً لمتغيرات سياسية واقتصادية وعسكرية وفكرية، ذات مسارات مضطربة، لا تملك القوى اللازمة لتعديل هذه المسارات، التي كثيراً ما تميل إلى تركيز العنف.

ومع ذلك، يمكن رصد بعض العوامل التي تتيح قوة الدفع لهذه المسارات المنحرفة بطبيعتها، مثل: الأحادية القطبية التي هيمنت سياسياً وأرهابت دولياً، وأصبحت تمثل السلطة العليا الوحيدة في العالم، من خلال طواويرها العسكرية والإعلامية والتنقيفية والمجتمعية والمخابراتية والماوسونية والرأسمالية والعولمية والسياسية والدبلوماسية.. إلخ، فهي تحتكر صنع القرار الدولي وفقاً لمصالحها الوطنية وخارج إطار الشرعية الدولية، وهو ما سمي بعولمة القطب الواحد، وكأحد مخرجات الدول المعنية والمعينة في إطار انتقائية عشوائية وعمياء؛ خاصة وأن تراث الفكر السياسي يعتبر مدرسة لتعليم الإرهاب السياسي، المستخدم كأداة لتحقيق كل المصالح الممكنة.

وتتوالى فوائد الإرهاب السياسي للدولة، التي تمارسه بلا حرج أو حياء، خاصة عندما يتحقق النصر الإقليمي والدولي على المدى القصير، دون خسائر كبيرة ومعها بالتوازي مزايا جيوسراتيجية ومصالح وطنية على المدى المتوسط والمدى البعيد، وهو مما يزيد من انتشار ظاهرة الإرهاب السياسي في مجال أصبح مفتوحاً لها على مصراعيه، ويساعد على الهيمنة والسطو والسيطرة على أسواق النفط من حيث الإنتاج والتسويق والنقل والتوزيع والسلة السعرية. وبالتالي فإن من يحكم ويتحكم في الطاقة في العالم، يستطيع أن يتمكن من إدارة الدورة الحياتية لبقية شعوب الأرض، نتيجة لتطويع السياسة النفطية بما يتواءم مع تحقيق المصالح السياسية والاقتصادية والأهداف الاستراتيجية للدولة المسيطرة.

ومن المعروف أن الدول الممارسة للإرهاب السياسي، تحرص دائماً على تحقيق موقع الصدارة الاقتصادية والسياسية في العالم، بصرف النظر عن وسائل ووسائل تحقيق ذلك. إن الإرهاب السياسي يساعد هذا النوع من الدول على التحكم في إيقاع النمو الاقتصادي، وضبط القدرات العسكرية، وإملاك زمام المبادرة في مواجهة الدول، التي قد تتصور أن في مقنورها أن ترهب الدول، التي تشكل خطراً على أمنها الوطني، لدرجة أنه يمكن اعتبار الإرهاب السياسي نوعاً من الميزان الحساس والدقيق، الذي يساهم في ضبط الحسابات، دون خوف من الوقوع في أخطار غير محسوبة.. فقد تجاوز مفهوم الإرهاب السياسي الأطر الدينية والأخلاقية والتاريخية والحضارية والبشرية والإنسانية كافة، بحيث يمكن

القول بأن هذه الأطر أصبحت نوعاً من الهولمش، التي تحوط به دون أن تمارس ضغطاً يذكر.

إن ممارسة الإرهاب السياسي على المستوى الدولي الآن، تنذر بتهديد كيانات وأنظمة سياسية وفرض أنظمة أخرى مسابرة لمصالح الدول المتحكمة في مقاليد الأمور الدولية، والباحثة عن حجج ديمقراطية، لا تمل من ترديدها وتكرارها، والتغني بحقوق الإنسان التي تنه بها على العالم أجمع، وكأنها من ابتكارها واختراعها، في حين أنها في مقدمة الدول، التي تنكس عليها وتنتهكها، والحرص على سلام العالم بالبحث عن أسلحة الدمار الشامل للتخلص منها، والقضاء على الطوابير السرية والخفية أولاً فلولاً. والدليل على أن هذه كلها مظاهر زائفة وخادعة وكاذبة تستهين بعقول البشر، أن الإرهاب السياسي ضاعف من بور الصراع والتطرف والعنف، بل أدى إلى توليد أنواع أخرى من الإرهاب.

وكانت الحرب ضد العراق بمثابة أزمة كبرى، مرت وتمر بها الدول العربية، وشهدت أشد أنواع الإرهاب السياسي للنظام العراقي، ولوجد تداعيات رزحت تحت نيرها المنطقة لحقب زمنية قادمة، ومن أخطر التداعيات التي تولدت عن هذه المأساة، تشويه الهوية والكيان والتراث الحضاري والتاريخي والإنساني والديني وغيره.. لقد أصبحت أزمة تتعلق بموازين القوة، وإعادة هيكلة النظام واختزاله في قوى مقننة لمصلحة القطب الواحد، بحيث أختلفت طبيعة إدارة الأزمة بين دول المنطقة كافة، وصار التوافق مستبعداً، رغم بعض الجهود العربية المخلصة. وخلاصة أن الولايات المتحدة تقننت في إدارة الأزمة بأزمة، وحرصت بعض الدول الأوروبية والآسيوية على أن تدير الأزمة عن بعد، بما يخدم مصالحها الوطنية، في الوقت الذي أنتاب أغلب الدول العربية الاحتقان السياسي وعدم الموضوعية والميل لحكم الجندية رغم المحنة التي ألمت بالأمة.

رغم أن الإرهاب أصبح كابوساً يحتم على كاهل هذا العصر، وحديثاً على معظم الأسئنة، فإن أشكاله وأساليبه وأنواعه تعددت وتباعدت لدرجة تصعب على الحصر والتحديد. ولعل كتّاب "الإرهاب: التهديد والرد عليه" الذي ألفه إريك موريس والآن هو، وترجمة أحمد حمدي محمود، من أفضل الكتب التي حرصت على شرح وتفسير وتحليل معظم أشكال الإرهاب وأساليبه وأنواعه، بداية من المصطلح نفسه، ومروراً عبر العصور حتى أواخر القرن العشرين، رغم أن هناك قدراً ضئيلاً من الاتفاق بين الخبراء، عندما يتعلق الأمر بالتعريف والتقنين، لكن يمكن اختزال الإشكالية باللجوء إلى الاستعمالات التقليدية، والبرجماتية، والثورية، ومع ذلك يختلف الأمر تبعاً لمن يستعمله.

فمثلاً، في القرن التاسع عشر، كان الإرهابي هو الشخص الذي يشترك في نوع خاض من الأعمال العنيفة ضد الدولة، وهل هو مرتكب أحد هذه الأفعال أو من ضحاياها. على أن الأمر لم يعد كذلك الآن؛ إذ كان المقترفون لعمليات الإرهاب يخوضون حرب عصابات لتحرير بلادهم، مما يجعلهم من الفدائيين، وليسوا إرهابيين، أما أتباع الطابور الآخر، فإنهم يستخدمون كلمة إرهاب للدلالة على أي فعل يتضمن إحداث خلل في الوظائف العامة للمجتمع، وينضوي تحتها ألوان متعددة من العنف، ابتداء من عمليات اختطاف للطائرات إلى إلقاء القنابل بلا تمييز، إلى عمليات اختطاف الساسة من ذوى الحيثة، والاعتقال، وحوادث القتل باسم الدين، وإتلاف الملكيات العامة، وغير ذلك من جرائم التخريب والتدمير.

وهذه التعددية والتنوع والتداخل بين مختلف أنواع الإرهاب، الذي ينقسم بطبيعته إلى طوابير خفية أو سرية أو متلونة، يصعب رصدها وتحديدها وتقنينها، جعل من الصعب بل ومن المستحيل أحياناً، الخروج بنظرية واحدة تقن لهذه الطوابير المتعددة والمتنوعة بهدف التعامل المنتظم معها، ويصبح من الخطأ الاعتماد على مثل هذا المعيار العاجز عن التمييز بين مختلف الشرور، التي يولدها الإرهاب؛ خاصة وأن الغموض الذي يكتنف استعمال المصطلح يعد من الأسباب الأساسية لإساءة فهم طبيعة الإرهابي والدوافع، التي جعلته يملك هذا المملك الإجرامى، والتهديد الذي يمارسه بالتبعية.

وهناك تعميم شائك وخرج ارتبط بخصائص الإرهاب وصفاته، التي تطلق على عواهنها بلا تدقيق أو تحديد موضوعي؛ فقد تم وصف مرتكبي أحداث التمرد ومعارك الشوارع والصراعات المدنية، ومثيرى الشغب بين العمال والداعين للعصيان، والمشاركين في حرب العصابات في الريف، وتقايب أوضاع الأمر الواقع، وإطلاق تظاهرات جماعات الضغط باسم الحفاظ على البيئة أو حقوق الحيوانات، في أوقات مختلفة، بأنهم إرهابيون. ووسط كل هذا التخبط والتداخل، يبتعد المصطلح عن التدقيق والتحديد. وربما بدت هذه الصفات سلسلة مثيرة في عرف أجهزة الإعلام، ولكن مثل هذا التخبط أو التشتت يسبب خلطاً ومزجاً من معظم أنواع المصاعب، خاصة عندما تضخم من قدر الإحصاءات، بحيث تجعل المشكلة أضخم من حجمها الفعلى، وبذلك تحدث ذعراً كبيراً، كما أن غياب التدقيق والتحديد في الوصف يعقد مهمة إدراك طابع الإرهاب، وبالتالي قد تطيش أهداف التعامل معه.

ويمتد هذا التعدد أو التخبط إلى مجال الدارسين والمحللين، عندما يجنون أنفسهم يتبعون اتجاهات شتى عند التعامل مع طوابير الإرهاب؛ خاصة إذا كانت سرية أو خفية أو غامضة. فهناك اتجاه يعتقد أن مفتاح حل مشكلة الإرهاب يكمن

فى ضرورة فهم الشعب واستيعابه لأفكاره ومفاتيحه. ويركز هذا الاتجاه الذى يحذره علماء النفس تحبيذاً كبيراً، على دراسة من هم الإرهابيون، ولكن له أوجه قصور واضحة لا يمكن تجاهلها؛ فمثلاً ليس بمقتور هؤلاء الدارسين والخبراء التحدث عن أى إرهابى خاض التجربة وخرج منها على قيد الحياة. ولذلك فإن مسألة تعذر تحليلهم لنفسية هؤلاء الإرهابيين، قضية مفروغ منها. والمعروف أن الإرهابيين الذين قاموا بأدوار فاعلة، يتملصون من أية عملية تحليل طويل المدى لأعمالهم. وربما كشف أولئك الذين قبض عليهم أو احتجزوا عن بعض معلومات نافعة، ولكن بمجرد ابتعادهم عن الدور الفاعل الذى قاموا به، فإن قيمة هذه المعلومات تفقد دلالاتها العملية بمرور الوقت.

وقد أصبح الإرهاب مسألة تخص العالم برمته، ومن ثم فإنه يتحتم على المسؤولين أن يحرصوا على النظرية العلمية إلى طبيعة وظروف المجتمع، الذى تجرى فيه العملية الإرهابية؛ لأنها لاتخضع لقواعد عامة برزت فى عمليات أخرى. ففى بعض أجزاء من العالم، توجد مجتمعات، العنف فيها أمر معتاد، أى مسألة متوطنة لأنه غالباً ما يكون من عادات العشيرة، ويتخذ مظهر الطقوس، لدرجة أن الأنظار لاتلتفت كثيراً إلى الأفعال، التى كان من المفروض أن تسترعى الانتباه، وتسيطر على مجتمعات أخرى أنظمة تمارس القمع والتعذيب والقتل بحكم القانون، ويخضع فيها الناس للإرهاب، الذى يمكن أن يصير متبادلاً بين المسؤولين فى السلطة والمعارضين، الذين عليهم أن يسيروا النظام السائد، ولكن بطريقتهم عندما يبحثون عن خصومهم ونجهم.

ومع تعدد أنواع الإرهاب، ظهر فى الآونة الأخيرة نوع آخر من الإرهاب؛ خاصة فى تلك البلدان، التى عجزت فيها حكوماتها عن مواجهة التحدى والمعارضة العنيفة. وهو إرهاب الدولة التى تمارس البطش بالقانون لحسابها؛ بحيث يصبح من سلطة رجال الشرطة أن يقتلوا القتلة بل والمشبوهين أيضاً، بدلاً من القبض عليهم. ويصل التخطيط لقمته عند أية محاولة للتفرقة بين العنف والإرهاب، فإذا كان العنف من مقومات الإرهاب، فإن نبرة الجدل العقيم تملو عند بروز سؤال، يطرح نفسه مراراً، وهو: هل يعد الإرهاب عملاً حربياً؟ وتظل الإجابة معلقة دون حسم، مع إصرار الخبراء على تجنب الإجابة الشافية، وخاصة فى البلدان، التى لاتحتمل المواجهة المباشرة مع قوى العنف والإرهاب.

أما عند الإرهابى فالصورة تختلف تماماً، إذ إنه لاتسلوره أى شكوك فى دوره كمحارب أو كبطل عندما يجتاحه الغرور؛ خاصة بعد أن تستحوذ عليه الحاجة لتقديم أوراق اعتماده كإرهابى بعد التعريف بدوافعه للطاير الذى سينضم إليه. إنه يظل مقتنعاً بأنه يقاتل فى حرب، ويتصور نفسه جندياً يضع حياته على كفه فداء للقضية التى نذر نفسه لها. ولايهمه إذا لم يرتد زياً عسكرياً، أو لم يتدرب

تدريباً نظامياً. وقد تكون المنظمة الإرهابية ذات طابور مؤقت، ينفذ بانتهاء مهمته، وقد لا يتلقى أعضاؤه أكثر من الحد الأدنى من التدريب، إلا أنهم يتسكون بوصفهم جنوداً، إذ إن أسلحتهم هي البندقية والقنبلة، وميدان قتالهم هو شوارع المدينة، وأهدافهم هي النقاط المعرضة للخطر والحساسة والتحول المصيري في المجتمع الحديث.

وقد يتخذ الإرهاب كثيراً من المظاهر، التي تعود عادة إلى الصراعات القبلية، كما تلعب الحرب السيكلوجية الحديثة دوراً مهماً، لا يمكن تجاهله، عندما يكون الهدف هو تحطيم معنويات القوى المعادية أو حكوماتها، وكذلك الذين يعتمدون عليه في مؤازرتهم. ويتجلى الجانب المأسوي في العملية بأسرها في أن الدمار المادي له مكانة عليا في قائمة أهداف الإرهابيين؛ إذ إنه يؤدي إلى تدمير وتخريب الموارد ووسائل النقل ومرافق الصناعة، وبالتالي يصيب السلطة أو الحكومة بالشلل.

لكن الأمر برمته ليس بهذه البساطة، التي يتصورها الإرهابيون في اندفاعهم المسعور، فمن الطبيعي أن يحدث هذا الخراب شعوراً بالقلق والتشاؤم وعدم الارتياح، بحيث يُنفر المؤيدين وغيرهم من المتحمسين للقضية بصرف النظر عن توجهاتها، مما يدفعهم إلى سحب تأييدهم وتمويلهم واستثماراتهم. وقد تتعرض التجارة والاقتصاد إلى الانكماش، وبالتالي تتآكل القاعدة، التي يمكن أن ينطلق منها الإرهابيون للقيام بمهامهم.

وما جرى في أوروبا، في الثلث الأخير من القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين، نموذج لما فعله الإرهابيون في سعيهم المسعور لإثبات وجودهم والتمدد إلى آفاق أبعد وأعمق. فقد حول الإرهابيون الأوروبيون أوروبا إلى أرض معركة، وازداد عبث الفساد فيها؛ نتيجة لخطط الطواير الدولية العديدة والخلايا السرية التي احتارت العمل هناك.

وانقسم الإرهاب الدولي إلى ثلاثة طواير: اختص الطابور الأول بعمليات الاغتيال أو الاختطاف أو الحرب أو الاغتصاب، وهذه الأعمال إجرامية أساساً، والطابور الثاني قام بتوظيف الإرهاب الدولي في مؤامرات سياسية، تهدف للتلاعب بمسارات الجغرافيا الدولية والخرائط والحدود، عندما تلجأ أية جماعة سياسية متطرفة، بعد اقتناعها بالجوء إلى العنف لنصرة قضيتها، ولذلك تشن اعتداءات، يظهر فيها قتل الأبرياء بمظهر الغاية، التي ترمى إلى إحداث صدمات مضاعفة. والطابور الثالث لا يكتفي فيه الإرهابي بالعمل داخل الحدود القومية، ولكنه يتجاوزها ابتغاء جذب الانتباه لقضيته.

ولا شك أن الإرهاب في العصر الحديث إجرام، يسرى كالنار في الهشيم بين الشعوب، التي تنكب بدواء التي سرعان ما تصبح مزمنة وتتأصل جذورها دون أمل حقيقى فى اقتلاعها والتخلص منها؛ فالإرهابيون يقتلون ويشوهون الآخرين ويعذبونهم بلا رحمة أو شفقة. وقد يكون ضحاياهم أطفال إحدى المدارس أو حتى المسافرين أو فى رحلات سياحية، أو من قطاب الصناعة من المشاهير، وهم فى طريقهم من منازلهم إلى مقر أعمالهم؛ فقد يكون ضحية الإرهابى أى إنسان. ورغم أن رجل الأعمال ليست له هوية سياسية معينة تميزه، فإن هذا لا يحول دون اختطافه أو حتى تمزيقه إرباً، مثل: المرض أو الوباء الخبيث، الذى يصيب ضحيته، بل ويقضى عليها بمجرد انتقال العدوى إليها.

وفى المواقع التى تقع تحت وطأة الإرهاب، تصبح عوامل الأمان والأمن والسلامة معرضة لضربات مميتة. وما لم تدعم هذه الاحتياجات الإنسانية الضرورية فى كل لحظة، فإن الشعب سيجد نفسه يحيا فى كابوس من الهلع الدائم عن الإرهابيين، كما يصبح فى حالة نفور وكراهية للسلطة العاجزة عن حمايته. وإذا تلاشى الإحساس بالأمان، فإن الحياة نفسها تصبح بلا جدوى وبلا معنى. إن الإرهاب يهدف إضعاف الثقة، التى يشعر بها المواطنون تجاه مقدرة الحكومة، القائمة على توفير بيئة آمنة تمنحهم حياة هادئة هانئة، دون خوف على أرواحهم أو سبل عيشهم. وهذا يدل أن هدف الإرهاب هو الهجوم على معنويات المواطنين، والقضاء على ثقتهم فى يوم، يمكن أن يطمئنتوا إليه.

ولما كانت دوافع الإرهابيين، فإنهم يختارون كهدف لهم فئة بالذات يركزون عليها تهديدهم العنيف. ويعتمد هذا عادة على نوعية المكان، الذى يوجدون فيه لحظة اختطافهم كرهائن، كالأفراد الموجودين فى مكان محصور (مسرح أو سوق أو متجر أو طائرة). فى صيف ١٩٨٥، قامت طائرة T.W.A. بالتحليق بالمحتجزين داخلها، الذين لا حول لهم ولا قوة فوق البحر المتوسط، بعد أن اختطفها اثنان من المتطرفين الشيعة، وعاشت الولايات المتحدة بعد ذلك سبعة عشر يوماً تعاني من أبشع صنوف الإذلال؛ حتى تم إطلاق سراح آخر رهينة من هؤلاء الرهائن.

وينقسم الرهائن بصفة عامة إلى ثلاث فئات: الشخص ذو الحبيثة الذى أصبح هدفاً لجماعة إرهابية بالذات، ربما بهدف اختطافه من أجل الدعاية السياسية للقضية، أو بقصد المطالبة بغنية كبرى، وربما للتهدين معاً. وفى بعض الحالات، قتل أمثال هؤلاء الضحايا فى المرحلة المبكرة من العملية الإرهابية، ربما على سبيل الثأر، أو للحصول على مكسب سياسى، وكثيراً ما يكون بقاء الضحية على قيد الحياة أثمن وأهم فى نظر الجماعة الإرهابية.

والفئة الثانية من الضحايا هم الذين يقبض عليهم، بناء على خطة مسبقة، ويحتجزون كرهائن، لهم فائدة خاصة في موقف معين، والمثل التقليدي لذلك هو المسافر على أية طائرة تتعرض للاختطاف، لمجرد أن سوء طالعهم أوجده في المكان الخاطئ وفي الوقت الخاطئ. ولا تزيد قيمته في نظر الإرهابيين في هذه الحالة عن كونه أحد التمساء، الذين وقعوا في قبضتهم، أما شخصه كمواطن أو إنسان فلا أهمية له. وليس لديه أى أمل في تجاوز هذه المحنة سوى رحمة الله، وقد تنتهى حياته نهاية مأسوية بطريقة وحشية للغاية.

أما الفئة الثالثة فترى في الاختطاف صفقة ضخمة رابحة، بأقل قدر ممكن من الخسائر، ولاتتبع موقفاً مخططاً بصورة مسبقة، إلا في أحيان قليلة. وكثيراً ما ترتبط هذه الحالة بالأنشطة الإجرامية أكثر من مواكبتها للخطط الإرهابية. وعندما يحتجز الرهائن، فإنهم يجدون أنفسهم في وضع مرعب ومثير للتوتر وشديد الأذى وطارق بتوقعات مميتة؛ خاصة وأن هؤلاء الرهائن يدركون جيداً أنهم وقعوا في هاوية، يمكن أن تنتهى بموتهم؛ لأن ظروف اختطافهم لاتتطوى غالباً على أى أمل في انفراج الأزمة، فهي من الظروف الرهيبة التى تفوق قدرات وموارد أكثر الحكومات براعة واقتداراً.

وفي حالات اختطاف الأشخاص أو الطائرات أو الحصار، التى قد تكون أسبابها وأكثر من شهور، بل وسنوات، يبرز جانب مشترك بين الرهائن والسجناء، سواء أكانوا من المجرمين أم أسرى الحرب، ربما باستثناء وحيد، وهو أن الاحتجاز كرهينة يكون عادة كارثة غير متوقعة على الإطلاق.

وليس هناك أنماط متميزة للإرهابيين، فهم أفراد شولذ نوعاً، تجتذبهم جماعات تقبلهم وتكسبهم هوية خاصة، وبذلك تكون هذه الجماعات هى التى أكسبت تأثيرها طابعاً خاصاً لمسلك الفرد، وبخاصة في حالة الإرهابيين. وتتصف الجماعة الإرهابية بطابع الكتمان ومسلك المتخفى، ومن هنا يتحقق لها التماسك بصفة دائمة أكثر من الجمعيات الأخرى، وتعمل هذه الجمعيات في ظروف متوترة للغاية، وما أسهل جنوح تفكيرها من ناحية الفرد والجماعة معاً إلى الالتواء والفساد.

وفي الحالات التى يتصف فيها سلوك الإرهاب بعقلانية أكبر، عندما تكون غرائز الحياة والاستمرار في البقاء مازالت بخير، ينوب الفرد نوباً كاملاً في الجماعة، وتتحول ذاتيته إلى ذاتية الجماعة. وتؤمن الجماعة بأحلامها وأوهامها، وبالحرب الوهمية التى تحاربها ضد العدو. وإذا اتسم رد السلطات بالعنف، فإن ذلك يكون عاملاً مساعداً على تعزيز جو البطولات والتشجيع بالأساطير، وجعل الجماعة تزداد تماسكاً وصلابة.

وإذا كان عنصر التجارة من العناصر، التي ينهض عليها نجاح العمليات الإرهابية؛ فإن تجارة الإرهاب تحرص على جمع الصفات التي تتضمن الذكاء وسرعة البديهة واللامحبة واتخاذ القرار، وغير ذلك من القدرات التي تتوافر في الضابط العسكري الممتاز، الذي يجب أن يتمتع بقدرة عالية من المهارة القيادية، وأن يكون قادراً على الحصول على أفضل أداء من أتباعه، الذين قد لا يشتركون معه في مواهبه، وأن يكون بارعاً في التخطيط، وضبط الحسابات، والبراعة في اجتذاب المال وتكبيره، والموهبة للراسخة في المسائل التنظيمية، بصفتها قضايا أساسية لا يمكن حسم مسائل الأمن دونها، وأن يهب الشخص نفسه تماماً للقضية، وأن يستوعب بسرعة الدلالات الكامنة وراء الأخبار الإعلامية، ومعرفة تأثيرها على للرأى العام؛ لتحقيق أعظم وأعمق تأثير مطلوب.

والأمن في مواجهة الإرهاب كان وسيظل يعاني من معضلات لا حدود لها؛ فمثلاً تعاني السفارات والشركات والمؤسسات من التهديدات غير المتوقعة حتى إن حولت مبانيها إلى قلاع محصنة، أو عملت على حماية العاملين فيها في الذهاب والإياب، ينقلهم في سيارات تسير في قافلة تحميها الشرطة. بل إن هذه الوسيلة يمكن أن تؤدي إلى لجوء الإرهابيين إلى نصب الكمائن، لو أدركت أن الهدف المراد اختطافه فريسة ثمينة. ولعل أفضل طريقة للوقاية هي تدريب المسؤولين وعائلاتهم، وتعريفهم بأسس قواعد الاحتياط، التي تساعد على تصعيب اختياريهم كأهداف؛ أي يجب أن يبدلوا باتباع وسيلة علاجية قوامها الحرص على الذات؛ فالحكمة تكمن في أن يجعل المواطن نفسه هدفاً صعباً للإرهابيين، الذين سيضطرون إلى البحث عن شخص آخر لا يتحلى باليقظة المطلوبة.

وإذا نجح العنف كوسيلة لتحقيق غاية سياسية، فإنه يمكن أن يصبح أقرب إلى المرض المتوطن، إذ ستمسى شخصية تلو الأخرى، بعد أن تتعرف إلى الوسيلة، إلى شق طريقها بالقوة إلى الأمام لبلوغ ما تعتقد أنه حق شرعي لها، أي السيطرة على السلطة. وهكذا يتضح أن الانقلابات والاعتقالات نادراً ما حمت أية دولة من انتشار العنف، كما أنها لم تساعد على توقفه.

ومن السهل التنبؤ بأن ازدياد تطور الأسلحة، ووسائل النقل، والتكنولوجيا التي تتقدم بسرعة لم يسبق لها مثيل، وتعدد الدوافع وتشابكها نتيجة لازدحام الساحة السياسية بالمشكلات، التي لا تنتهي والمآزق الأخلاقية التي تتطلق من سيء إلى أسوأ، والتي لم تلق سوى القليل من الحلول الهزيلة.. كل هذه العوامل والمؤثرات قد أدت إلى حدوث تغيير للحكومات، التي لم تعد تجد حرجاً في اللجوء إلى وسائل العنف، لدرجة أنها أصبحت أمراً مألوفاً للغاية.

ورغم كل هذه العقبات والعوائق والتعقيدات والمآزق، التي تتمثل في الطابور الخامس الإرهابي، فهي كلها تحتم التصدي له بكل الأساليب الحديثة والمتنوعة، وفي مقدمتها الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات الواقعية والمؤكدّة عنه؛ حتى يمكن مواصلة حصاره إلى أن يفقد القدرة على التصدي، إذا ما طالبت معارك الصمود سواء اختلف المكان أو الزمان. ولاشك أن مناهضة الإرهاب هي بمثابة الرد الإيجابي على تهديد الإرهابيين، وهدفها الأساسي هو التعرف عليه، ومنعه، والحماية ضده، والقضاء على كل الأعراض الإجرامية المثيرة التي ترتبط بالسلوك الإجرامي بصفة عامة والإرهابي بصفة خاصة. وتهتم مناهضة الإرهاب أساساً بحماية القانون والنظام، ومهارة الحصول على المعلومات، التي تصدر عن الوقائع والحسابات الدقيقة، وابتكار وسائل احتياط معقولة، والتخطيط المنطقي للطوارئ والمفاجآت، واليقظة العقلية التي ترصد كل شاردة أو واردة.

ولابد من توافر سلطات مناهضة للإرهاب، تتمتع بقدرات وكفاءات عالية. ولا تقتصر هذه المناهضة على الدور الذي تضطلع به الحكومة، إذ إنه ميدان تشترك فيه المؤسسات وقطاعات الأعمال، وكذلك الأفراد. وقبل القيام بأي رد، وقبل الشروع في تحريك الجهاز المناهض للإرهاب، يجب توافر اتفاق حول مبادئ معينة، ويتحتم الحرص على التمسك بها، حتى لا تحدث تناقضات أو فجوات يمكن التسلل منها، كما يجب أن يكون تصميم ينطبق على كل القائمين بالتصدي للإرهابيين، كما يجب أن يتوافر الإيمان الكامل بالقدرة الفائقة على الإنجاز بمنتهى الإتيان.

ويتعين التمسك بقوانين البلاد لتجنب الوقوع في الفوضى. ويجب عدم الخضوع للضغط بصرف النظر عن الثمن الذي يدفع، ولبنان مثل بارز لانتهيار الدولة الذي جاء نتيجة للتناقص بين النحل أو الطوائف الدينية، التي أوقعت البلاد في حالة حرب أهلية، ويترتب على مناصرة قوانين البلاد بالطبع خضوع الرد على الإرهاب لهذه القوانين نفسها. ولابد أن يدرك الشعب بصفة عامة أن الأهداف المضادة للأفعال الإرهابية، وتكتيكاتها موجهة للمنظمة الإرهابية وحدها.

ولاداعي للتنبيه إلى أن الحكومات تستخدم مثل هذه الإجراءات بحكم سلطتها في حالة الطوارئ فحسب، حتى لا تثير حساسيات هي في غنى عنها؛ إذ من البديهي ألا توجه القوانين لأي أغراض أخرى غير الأغراض، التي أعدت لأجلها. ومن المعروف أن الانتشار الدولي للإرهاب ساعد على تجميع المعلومات من مختلف الدول، وبذلك أصبحت المعلومات تتصف بدوليّتها، مثلما تتصف الجماعات الإرهابية بدوليّتها.

ولا تخلو المشاركة الدولية في "المعلومات" و"المخابرات" من المشكلات، ولو قبل الرأي للقتال بأن الهدف الأول لمثل هذا النظام هو تزويد الدول والأشخاص والمؤسسات بإذار مبكر بما يحتمل حدوثه من أفعال إرهابية، وللشكل الذي ستتخذه. في هذه الحالة، سيكون التحديد الدقيق للاختلاف بين "المعلومات"، و"المخابرات" أمراً حيوياً لا يمكن تجاهله؛ ففي مرحلة المخابرات التي تمت فيها المضاهاة والتقييم، فإنها قد تكشف عن أسلوب في التفكير السياسي والاقتراض السياسي، ربما كان سيئاً أو غير مفهوم أو ضاراً للمتلقي.

وفي مراحل أو حالات أخرى قد يوحى بالمصدر الذي خرجت منه، فقد يثير الإرهابي المحتمل، والذي يراقب إلكترونياً، ويتصت على أحاديثه في بعض البلدان تسلاوات حول حقوق الإنسان، وقد يوصف ذلك في بلد آخر بأنه اعتداء على خصوصياته. وقد يتسبب في خلق مواقف دولية حرجة على نحو لا مبرر له على الإطلاق؛ مما يدل على أن الطابور الإرهابي يمثل منظومة من العضلات، إذا نجح في حل معضلة منها، فإن عضلات عديدة يمكن أن تحل محلها، وهكذا تتواصل دومة الطوابير الإرهابية إلى ما لا نهاية.

(٤) الطابور المخبراتي

كانت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بمثابة المدرسة أو الجامعة التي تخرج فيها معظم وكالات المخابرات في شتى أنحاء العالم، وخاصة الدول الغربية منه، إذ إنها صاغت مناهج التحليل والتعامل مع المسائل المتعلقة بالأنشطة والعمليات التجسسية التي تتولاها الدوائر والوكالات والأجهزة الحكومية المرتبطة بالأمن القومي، وذلك باستثناء جهاز المخابرات البريطانية، الذي كان سابقاً في هذا المضمار، وإن سار بعد ذلك على النهج الأمريكي بحذافيره. وإذا كان مصطلح "الطابور الخامس" العسكري أو التجسسي قد عرفه العالم منذ الحرب الأهلية الإسبانية (١٩٣٦-١٩٣٩)، فإنه يمكن القول بأن معظم هذه الطوابير التي يطلق عليها هذا المصطلح، كانت بمثابة تلاميذ نجباء لهذه الوكالة، بطريقة أو بأخرى، خاصة بعد أن تحولت إلى دولة غير منظورة، لها ميزانيتها الموهلة الخاصة بها ورجالها، الذين يأتمرون بأمرها، ولا يتطلعون إلى غير أوامر رئيسهم.

ويعرف جميع الذين يقطنون في واشنطن منذ عام ١٩٦١، حين انتقلت الوكالة إلى منطقة خضراء في ولاية فرجينيا بعيداً عن العاصمة الأمريكية، أنها أصبحت من معالمها الشهيرة رغم بعدها عن قلبها، فقد سلطت الأضواء منذ مطلع ستينيات القرن العشرين على وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وأصبحت الصحافة تهاجمها وتكديها، متهمة إياها بارتكاب جميع الأخطاء، بل والمآسي التي وقعت في النصف الثاني من القرن العشرين، مثل النكسة التي حلت بها نتيجة لفشل غزو كوبا، الذي خططت له الوكالة في أبريل من عام ١٩٦١. وكانت الوكالة واثقة ثقة عمياء من أن الشعب الكوبي سيقف صفاً أو طابوراً واحداً في وجه فيدل كاسترو، عندما تطلأ قدم أول جندي أمريكي من الجنود الغزاة الأرض الكوبية.

هذا ما قالته الوكالة للرئيس جون كينيدي، الذي كان متردداً قبل إقرار خطة الغزو، ولكنه عاد ووافق تحت ضغط وكالة المخابرات، التي كانت تدرك جيداً أن خبرته العسكرية لا تزيد على أنه كان مجنّداً في البحرية الأمريكية في أثناء الحرب العالمية الثانية. ولم تكن وكالة المخابرات قد أنشئت بعد في ذلك الحين. فقد وضعت الحرب أوزارها في أبريل عام ١٩٤٥، بعد الضربة التي تلقتها الولايات المتحدة في بيرل هاربور من الطيران الياباني، والتي جعلت الولايات المتحدة في أشد الحاجة إلى جهاز كفاء للمخابرات، يعمل على النطاق الدولي، ويحميها من الضربات غير المتوقعة مما يعرف بالطابور الخامس.

وكانت أول هيئة مركزية للمخابرات الأمريكية قد أنشئت في عام ١٩٤٧ في وزارة الدفاع، وأطلقت عليها اسم "الفرقة السوداء"، لكنها لم تصمد طويلاً، لتظهر مكانها وكالة المخابرات المركزية، التي أصبحت فيما بعد دولة في حد ذاتها؛ إذ كانت قوة عين معظم الرؤساء، الذين تعاقبوا على رئاستها، والأعمال المشهورة التي أنجزتها، إضافة إلى الطوابير التي جعلت أول طابور خامس في الحرب الأهلية الإسبانية يشبه ألعاب الأطفال في رحلات التتزه؛ فقد جعلت من التجسس علماً معقداً ومتقرباً إلى آفاق، تجاوزت كل طموحات أجهزة الخيال العلمي، مع إرسال الأتجار الصناعية إلى الفضاء بحجة الفتوحات العلمية، وبالطبع التنصت على الاتصالات السلكية واللاسلكية كافة في العالم أجمع شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً.

ولم تكن عملية غزو كوبا التي عرفت باسم "خليج الخنازير" أول هزيمة لأمريكا، أو الوحيدة التي نفذت فيها خطة التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للدول الأخرى؛ فقد تواصل التدخل الأمريكي في الكونغو واعتقال باتريس لومومبا على يد موريس تشومبي، كذلك التدخل العسكري المباشر في جمهورية الدومينيكان. كما سارعت الوكالة لتجهيز نفسها بسرعة لإحكام الجيش الأمريكي مباشرة في حرب فيتنام وكمبوديا ولاوس. كما كان من الأعمال التي قامت بها الوكالة قلب حكومة مصدق رئيس وزراء إيران في عام ١٩٥٣، ويبدو أن الحكومة الأمريكية تحرص باستمرار على خصوص الحروب عن شتى الأنواع، حتى يظل الشعب الأمريكي مهموماً بطريقة أو بأخرى بها، بدلاً من أن يلقى همومه ومتاعبه ومشكلاته على عاتق حكومته، فيتسبب في إيجاد أحمال وأثقال قد بنوه بها كاهلها، ومن هنا كانت أهمية وضرورة الوكالة، سواء على مستوى الجبهة الداخلية أو الخارجية، سواء في وقت السلم أو الحرب.

وقد مضت فكرة إنشاء الوكالة في شكلها المبكر، في ذهن الرئيس هاري ترومان في ١٨ سبتمبر عام ١٩٤٧، عندما قدم طلب إنشائها في الكونجرس الأمريكي، الذي أقر أيضاً قيام مجلس للأمن القومي، على شكل هيئة مصغرة مكلفة بتقديم النصح والأفكار للرئيس الأمريكي، حول شئون الحرب والسلام بصفة خاصة وشئون الأمن والاستقرار بصفة عامة، وكانت الرؤية واضحة بحيث تبلورت في استراتيجية من خمس عناصر.

العنصر الأول: تقديم الرأي والمشورة إلى الرئيس بمجلس الأمن في المسائل المتعلقة بالعمليات التجسسية، التي تتولاها الدوائر والوكالات الحكومية والمربطة بالأمن القومي. والثاني: كتابة التوصيات إلى مجلس الأمن القومي للتحقيق بين هذه العمليات وتفعيل العلاقات فيما بينها، والثالث: إجراء حصر وفرز المعلومات ذات العلاقة بالأمن القومي، وتوفير التوزيع لهذه المعلومات على الدوائر

الحكومية المختصة، والرابع: أداء الخدمات الإضافية ذات الأهمية العامة، بالشكل الذى يرى مجلس الأمن القومى تنفيذه على نحو مركزى أفضل، مما يعود بالفائدة العملية على وكالة المخابرات بصفة عامة، والخامس: ممارسة الواجبات والمهام الأخرى، فى إطار علاقاتها بالمخابرات؛ طبقاً لتعليمات مجلس الأمن من وقت لآخر.

ويقول مايلز كوبلاند، أحد الذين عملوا فى جهاز الوكالة، إن الولايات المتحدة هى آخر دولة عظمى، تنشئ جهازاً مركزياً بهذا الخصوص، وإن كانت بريطانيا قد سبقتها بجهازها المعروف، الذى كان الأمريكيون أنفسهم يقلدونه فى بعض وسائله وآلياته، وإن كانوا قد تفوقوا عليه فيما بعد. لكن الأمور بدأت فى التشابك والتعقد منذ وصول هتلر إلى الحكم، وواصل البريطانيون الضغط على الحكومة الأمريكية لى تنسب إلى هتلر، الذى كان قد صعد إلى الحكم فى ألمانيا، مما أدى إلى بروز المهام الجديدة والمعقدة والمتشعبة على الإطار المخابراتى، الذى احتوى الدول الغربية بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية.

وعندما استولى هتلر على الحكم، أخذ فى تدعيم النظام الاشتراكى الوطنى (النازى)، والقضاء على خصوم النازية من الشيوعيين والاشتراكيين واليهود، مستخدماً وسائل مبتكرة فى الدعاية والمخابرات والتجسس، أشرف عليها خبير الدعاية والمخابرات الشهير فى الجيش الألمانى الدكتور جوبلز، الذى استطاع أن يتصدى لمعاهدات الصلح وقوانين منع التسلح، وبوفاة هيننبورج رمز الإمبراطورية المنهارة فى ٣٠ يولية ١٩٣٤، جمع هتلر بين منصب المستشارية (رئاسة الحكومة) ورئاسة الجمهورية، وعرف بلقبه الفوهرر (القيصر) أى الزعيم.

ولكن التاريخ كان قد سجل لبريطانيا ريادتها فى العمليات المخابراتية، وكانت أول دولة تستخدم مصطلح "المخابرات" فيما بين قواتها البرية والبحرية ثم الجوية فيما بعد، خلال الحرب العالمية الأولى، عندما جرت الدول الأوروبية كثيراً من دول العالم إلى الاشتراك فيها أو الوقوف منها موقف الحياد. ومنذ ذلك الحين، أصبح مصطلح "المخابرات" تعنى نشر الأنباء والبيانات الرسمية والدعاية للمجهود الوطنى والعسكرى ومحاربة دعاية العدو فى الدول المحايدة، ومن ناحية أخرى جمع المعلومات ذات الأهمية من المصادر الأجنبية لصالح الوطن.

وأصبح الغرض من إنشاء أجهزة المخابرات، حماية الأمن الداخلى ونظم الحكم القائمة إيان السلم ومساندة المجهود العسكرى إيان الحروب. وكانت الحركات الاشتراكية وشيوعية وفوضوية ورائيكالية أكبر مصدر للخطر على نظم الحكم، واجهته الدول الأوروبية إيان القرن التاسع عشر. ولذلك قامت فى

هذه الدول، خاصة في ألمانيا وروسيا أجهزة للمخابرات، ركزت أساساً على عمليات التجسس، وكانت تابعة لوزارة الداخلية، وكان عليها متابعة هذا النشاط السياسي في الداخل والخارج.

في السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الأولى، أنشأت بريطانيا ما عرف باسم وزارة للمخابرات، لكنها بدأت في صورة إدارة تابعة لوزارة الخارجية، ثم تحولت في عام ١٩١٦ إلى إدارة مستقلة تابعة لمجلس الوزراء تحت إشراف السير هنري كارسون أحد أعضاء وزارة الحرب، وتنقسم نشاطها إلى إدارات برزت منها إدارة البروياجاندا (الدعاية)، وكان يشرف عليها اللورد نورثكليف صاحب دور الصحف العديدة، وفي فبراير ١٩١٨ تحولت إلى وزارة وعين وزيراً لها صحفي آخر، هو اللورد بوفر بروك، الذي كان أحد أعمدة الصحافة البريطانية.

إبان الحرب العالمية الثانية، أصبحت المخابرات في مقدمة العناصر التي يتم التركيز عليها في العمليات الحربية؛ فأعيد إنشاء وزارة المخابرات البريطانية التي ظلت تمارس نشاطها حتى عام ١٩٤٦. كما أنشأت ألمانيا النازية جهازاً ضخماً للتعليم بكل مهام التجسس وعمليات الطلوع الخامس، عرف بوزارة البروياجاندا، وكان يديره الدكتور جوبلز قائد المخابرات النازية، وفيلسوف البروياجاندا بكل ألوانها السوداء والرمادية والبيضاء. وكذلك أنشأت إيطاليا الفاشية جهازاً مماثلاً تحت إشراف موسوليني شخصياً. وبالتالي نشبت خلال الحرب ما عرف بحرب الدعاية أو حرب الأعصاب، وكانت وزارات وإدارات المخابرات مركزاً لها.

ومع الأيام، اندمجت أجهزة الدول في معظم أنحاء العالم، وأصبح التفاعل فيما بينها من التقاليد المقبولة والمتعارف عليها، في مختلف المجالات وتعدد المستويات، وفي مقدمتها أجهزة الإعلام المختلفة كالصحافة والنشر والإذاعة، فضلاً عن وسائلها الخاصة كنشر الشائعات لغرض إثارة أفكار ومشاعر معينة أو العكس بإدخال الحقول في مآهات، تقفها القدرة على تحديد الاتجاهات. وتستعين أجهزة المخابرات في مباشرة نشاطها بالأشخاص والهيئات الرسمية، وأيضاً بالهيئات والمنظمات الوطنية والأجنبية. ومن هنا كانت العلاقات وثيقة بين الجاسوسية والمخابرات.

ولكن الجاسوسية التقليدية ظلت تتراجع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مع اندماج حماس المتطوعين لها خلال عقود سابقة؛ فقد حلت محلها هيئات ومنظمات أكثر حرصاً وتسترأ على أعضائها، شملت جمعيات الصداقة والمجتمع المدني، والروابط الأدبية، والمراكز الثقافية، ومنظمات الشباب والكشاف والجوالة؛ مما لاثير الشكوك حول نواياها وأهدافها.

وكانت بريطانيا من أسبق الدول في استخدام هذه الهيئات والجمعيات والمنظمات، منذ الحرب العالمية الأولى، التي كانت تعرف في ذلك الزمن باسم "الحرب العظمى"، فأنشأت في القاهرة ما عرف باسم "المكتب العربي"، وعهدت بإدارته للمستشرق وعالم الآثار ديفيد جورج هوجارت (١٨٦٢-١٩٢٩)، الذي كان من أعرانه الجاسوس الأشهر في الجزيرة العربية توماس إدوارد لورانس، الذي عرف بلقب "لورانس العرب" الذي لعب دوره الممثل البريطاني بيتر أوتول من إخراج المخرج البريطاني الكبير ديفيد لين. وكان بدوره خبيراً باحثاً في الآثار في الجزيرة العربية، التي قاد فيها ثورة العرب ضد الأتراك، وقد تحول "المكتب العربي" بعد الحرب العالمية الأولى إلى مكتب السكرتير الشرقي بدار المنسوب السامي البريطاني.

وتعرف المخابرات في المفهوم السابق بالمخابرات العامة تميزاً لها عن المخابرات العسكرية أو الحربية، التي تتبع القوات المسلحة، وتقوم بجمع المعلومات والبيانات المتصلة بالمجهود الحربي في الدول الأخرى، سواء أكانت معادية أم لا طبقاً لما تتطلبه الظروف الراهنة؛ أي كل ما يفيد هذه القوات، في حين تتبع إدارة المخابرات العامة وزارة الداخلية عادة، وتتابع كل نشاط سياسي يكون له أثر سلبي على الأمن الداخلي كالجمعيات والمنظمات السري المناوئة لنظام الحكم القائم. وكان هذا الجهاز يعرف في مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، باسم "القسم المخصوص"، وقد ألغي في عام ١٩٥٢ وحلت محله بعد ذلك "إدارة المخابرات العامة"، وهي غير إدارة الأمن الداخلي لمكافحة الجريمة، التي يطلق عليها عادة "المباحث العامة"، التي صدر لها قرار وزارى في ١٩ أغسطس ١٩٥٢، نص على مايلي:

"تظراً لضرورة وضع نظام دقيق لمراقبة كل نشاط ضار بأمن وسلامة الدولة، تنشأ بوزارة الداخلية إدارة يطلق عليها إدارة المباحث العامة، تتبع إدارة الأمن العام، وتكون لها فروع في المحافظات وعواصم المديريات، التي ترى وزارة الداخلية إنشاء فروع لها فيها".

وكانت غاية هذه الإدارة منذ إنشائها موجهة إلى رقابة نشاط الأجانب المقيمين في البلاد مؤقتاً أو بصفة دائمة، ونشاط الصهيونيين والشيوعيين، ونشاط الهيئات والمنظمات ذات المبادئ الهدامة. وإدارة المباحث العامة غير إدارات أخرى للمباحث تتبع وزارة الداخلية الجنائية، وهي معنية بمكافحة جرائم النفس والمال والعصابات، وأيضاً مكافحة المخدرات، وحماية الآداب والأحداث، كما تضم الوزارة إدارة لمباحث النقد ويشمل اختصاصها مكافحة التهريب والتزيف، وأيضاً إدارة التمويل لمكافحة نشاط السوق السوداء.

وكثيراً ما يحدث خلط مقصود أو غير مقصود بين مختلف فروع هذه الأنشطة التي تعتبر بطبيعتها سرية أو سرية للغاية، نظراً للتشابه في الأدوات والأساليب والوسائل والغايات التي تسعى لتحقيقها؛ فمثلاً تعد الجاسوسية كمصطلح قانوني هي العمل سرّاً وبإدعاء الحيل التي تضلل الطرف الآخر؛ حتى يقع في أحابيل تمرى أهدافه وتثبت جرائمه. ومن أهم وظائف الجاسوسية التي تجعلها موازية إلى حد كبير مع المخابرات بشتى أنواعها وأساليبها، أنها تدرب العملاء على الاستيلاء على معلومات حيوية؛ بهدف توصيلها على الأعداء والعمل بمقتضاها. ونصت اتفاقية لاهاي الدولية عام ١٩٠٧ على محاكمة المتهم بالجاسوسية والحكم عليه بما في ذلك الحكم بالإعدام.

ولكن الاتفاقيات العسكرية في زمن الحرب بين الجيوش، نصت في حالات سجلها تاريخ المعارك، على أنه لا يعد من الجواسيس الجنود الذين يقبض عليهم في مناطق الأعداء ماداموا لا يخفون شخصياتهم، ولو كانوا يحاولون الحصول على معلومات، أو المدينون والجنود الذين يقبض عليهم، وهم يعملون في نقل التعليمات أو المراسلات، أو الذين يهبطون بالمظلات. أما في زمن السلم، فيبدو كل من يحاول الحصول على معلومات خاصة بالقوات المسلحة أو الذخائر أو للتحصينات أو القلاع بهدف توصيلها إلى دولة أخرى جاسوساً.

من قضايا الجاسوسية الكبرى منذ الحرب العالمية الثانية، القضايا المتصلة بإفشاء أسرار الأسلحة النووية، من أشهرها القضية التي أتهم فيها الدكتور كلاوس فوخس في إنجلترا بإفشاء أسرار القنبلة الذرية إلى الاتحاد السوفيتي، وحكم عليه في مارس عام ١٩٥٠ بالسجن ١٤ سنة، والقضية التي أتهم فيها يوليوس روزنبرج وزوجته إثيل روزنبرج عام ١٩٥١ في الولايات المتحدة بإفشاء أسرار القنبلة الذرية إلى الاتحاد السوفيتي ومحاولة التخريب، وقاما للمحاكمة مع آخرين في ٢٩ مارس، وحكم عليهما بالإعدام، مع رفض النظر في طلب الاستئناف، وتم تنفيذ الحكم في سجن منج منج في ١٩ يونيو ١٩٥٣.

ونظراً لموقع مصر الاستراتيجي والحساس في قلب العالم، فقد عانت من قضايا متتابعة ومتنوعة من الجاسوسية، مثل القضية التي عرضت على محكمة الثورة في عام ١٩٥٤، وحكم فيها على أربعة من المتهمين بالإعدام وعلى آخرين بالأشغال الشاقة لأنهم أمدوا جهات أجنبية بمعلومات عن مصر؛ بقصد الإضرار بمصالح البلاد العليا. وفي ٢٧ أغسطس ١٩٥٦ بعد تأميم قناة السويس، اكتشفت شبكة للجاسوسي البريطانية وحكم على اثنين من البريطانيين المشتركين فيها بالسجن مدداً مختلفة. وفي أكتوبر ١٩٦٤ قبض على ألماني وزوجته متهمين بالتجسس واستخدام المتعجرات لإرهاب الألمان العاملين في مصر، وحكم على كل منهما بالسجن لمدة ٢٥ سنة. وهكذا لم ينقطع اكتشاف كثير منها وتقديم المتهمين إلى المحاكمة، في ضوء تشريعات الأمن في كل دولة.

أما الولايات المتحدة الأمريكية، فعندما شرعت في ممارسة الجاسوسية على مستوى دولي، فإنها استفادت في بادئ الأمر من السير على النهج البريطاني، الذي برع في استخدام وتوظيف الجواسيس والعلماء، فمثلاً استخدمت المخابرات البريطانية أحد كبار المهربين الذي كان قد كون ثروة هائلة، وأصبح أحد كبار المال والأعمال، وكان اسمه جون فارش، وهو المسئول عن تقديم فكرة الطابور الخامس إلى المجال العسكري بل والمجال المدني أيضاً، وعن إيصال الجنرال فرانكيسكو فرانكو إلى الحكم في إسبانيا، بعد تطبيقه لاستراتيجيات وتكتيكات وآليات الطابور الخامس في الحرب الأهلية الإسبانية (١٩٣٦-١٩٣٩)، التي كانت من ابتكارات جون فارش، الذي سبق له أن تألق كعميل للمخابرات البريطانية في الأوساط اليمينية، واستطاع أن يقيم اتصالات مع الأدميرال فيلهم كاناريس رئيس المخابرات العسكري الألمانية، وقدم مجموعات كبيرة من التقارير، التي أصبحت فيما بعد مقنعة وكافية لوزير الخارجية الأمريكية، في ذلك الوقت، وهو هنري ستيمسون، لكي يوافق على إنشاء هيئة مركزية للمخابرات، عندما أصبح وزيراً للدفاع.

وكان رجل المخابرات الأمريكي مايلز كوبلاند قد علق على هذه التوجهات بقوله: [بأننا لسنا في حاجة إلى جهاز قوى يتجسس لحسابنا؛ لكي نخبرنا عما سيفعله هتلر، ولكننا كنا في حاجة إلى معرفة كل التفاصيل الممكنة عن هتلر. ولم نضع في حسابنا فقط أن نتعرف إلى نقاط ضعفه بل إلى حسناته أيضاً، وحدثت محاولات في هذا الشأن أهمها المحاولة مع "الشركة الدولية للتلغراف والتليفون" المعروفة باسم "آي. تي. تي"، والتي كان رئيسها في ذلك الحين سوستينس بين، والذي كان قد قام بزيارة إلى هتلر مع بعض رجال الأعمال الأمريكيين. وقدم تقريراً مطولاً عن كل شيء شاهده في هتلر، ثم كتب انطباعاته عن الرجل، وختم تقريره بالعبارة الشهيرة "سري للغاية".

وبعد فترة، قام بعض رجاله بتقديم تقارير طويلة مفصلة، لقيت اهتماماً كبيراً من الحكومة، وكانت كلها خاضعة للسرية المطلقة. والعجيب أن هذه التقارير كانت مطابقة لتقارير السفير الأمريكي المرموق في لندن جوزيف كينيدي، وكان كل السياسيين والدبلوماسيين وكبار المسئولين الأمريكيين يعملون بالجاسوسية بطريقة أو بأخرى. وكان هنري ستيمسون يتألف من قراءة بريد السادة الآخرين، عندما تولى وزارة الخارجية لإحساسه الدفين بأنها نوع من التلصص أو التجسس، لكنه بمرور الأيام في المنصب اعتاد الاستماع أو التلصص على أحاديثهم التليفونية أيضاً في كل أنحاء أوروبا، بفضل التكنولوجيا الفنية، التي كانت الشركة الدولية للتلغراف والتليفون قد نشرتها في كل أوروبا، بحيث مكنت كل الأمريكيين من معرفة كل أسرار أوروبا. وكانت الدعاية الشائعة بين المسئولين الأمريكيين أن

هذه الشركة أصبحت بدورها هيئة المخابرات الخاصة بمستر ستيمنسون نفسه، عندما كان وزيراً للخارجية أو وزيراً للدفاع بعد ذلك.

وعندما حان الوقت لكي تنشأ وكالة المخابرات المركزية، كانت هذه الشركة إحدى دعائمها، برجالها ومهندسيها وفنييها التي كانوا جميعاً يتمتعون بخبرة عالية في كل وسائل الاتصالات وغيرها، ورغم أن الوكالة كانت جديدة، بل كانت أحدث جهاز مخابرات مركزي، تملكه دولة كبرى، فإن ألن دالاس قال: "نحن الآن أنعم جهاز مخابرات، وكان هذا في حديث له مع أحد الأصدقاء في جهاز المخابرات البريطاني. وكان يعنى بجملة هذه أن الوكالة تملك الشركة الدولية للتلفون والتليفون. كما أضاف قائلاً: "لقد بدأت المخابرات المركزية الأمريكية بتقليد البريطانيين، ولكنهم سرعان ما سيقلدونها هم والموفيت".

(لا أن هذا لايفنى أن التجسس ليس هو العملية الرئيسية للوكالة المركزية، وكان عدد من وزراء الخارجية الأمريكية ضد إنشاء وكالة خاصة للتجسس. ومن هؤلاء كان جيمس بيرنز وجورج مارشال ودين أتشيسون. وكانوا جميعاً يرفضون ذلك لأسباب أخلاقية، في حين كان خبراء الوكالة يرفضون أن يكون التجسس هو المحور الرئيسي للمهام، التي تقوم بها الوكالة دون وضع قضية الأخلاق في حسابهم، وإنما كانت لديهم أسباب ودوافع أخرى، منها هذه الأحداث أو الحوادث بمعنى أدق.

قصة تكل على أن المذابح التي كانت ضحيّتها جواسيس من خيرة الكفاءات العسكرية لم تكن تستحق كل هذه الدماء المهدرة؛ لأن العقل المتمكن من أصول الجاسوسية يستطيع أن ينقذ أرواحاً كثيرة؛ إذ وظف قمة قدراته في الابتكار. ففي هذه القصة أو الحادثة أسقط مكتب الخدمات الاستراتيجية (وهو مكتب جاسوسية) عدداً من رجاله في منطقة كلير مون نيرو" في فرنسا؛ لكي يعيدوا بالمعلومات اللازمة عن آثار القصف، الذي تقوم به طائرات الحلفاء. وزود كل أولئك الرجال بكل ما يلزمهم من أجهزة إرسال واستقبال وقطع غيار وحمولة سيارة كاملة من الأسلحة والمتفجرات ومواد طبية للعلاج في أثناء الجروح. وفقد المكتب من رجاله في هذه العملية التي أطلق عليها اسم "ألفا" ثلاثين رجلاً وامرأة، ولم يبق منهم إلا قليلون جداً، كان أحدهم يدعى جيمس لولاند، حصل على ترقية من رتبة ملازم إلى عميد في أقل من سنتين تقديراً لكفائته، كما نال عند خروجه من الجيش النجمة البرونزية ووسام الاستحقاق والنجمة الفضية، وغير ذلك من الأوسمة والنياشين والميداليات.

وكانت مهمة هؤلاء الجواسيس هي أن يرسلوا في كل أسبوع رسالة أو اثنتين يخبرون فيها المكتب بآثار القصف ونتائجه. وكانت ترسل تقاريرهم إلى مكاتب المحللين ليستنتجوا منها كل ما يلزم عن آلة الحرب الألمانية وما جرى لها. ولكن

حدث أن رجلاً أسمه "التر ليفي" وكان مشهوراً بأنه أحد رجال الاقتصاد البترولييين العالميين، وقد استطاع أن يعرف من كل ما كان يعرفه في مجال السلاح الجوي شيئين: الأول هو تحليله للصور التي كانت تلتقطها الطائرات في أثناء القصف، والثاني هو مراقبته للتغيرات، التي يحدث لأسعار البترول. كان يستنتج من ارتفاع هذه الأسعار في منطقة ما أن وسائل المواصلات في هذه المنطقة ضربت، فإذا عادت الأسعار إلى طبيعتها، فإن هذا يعني أن وسائل المواصلات أصلحت. وهكذا كان من السهل بهذه الطريقة معرفة كل شيء بلا الحاجة إلى كل هؤلاء الجواسيس مع تكاليفهم الباهظة، والمخاطرة بأرواحهم بلا مقابل.

ونجد في مجال الجاسوسية أن كل شيء قابل للتفسير والتحليل، مهما بدا في أول الأمر في منتهى التعقيد والصعوبة؛ إذ أصبح في ذلك الوقت أن من الممكن الحصول على أهم المعلومات عن الاتحاد السوفيتي، عندما كان في قمته، من مجرد تحليل المقالات التي تنشر في مجلة طبية، أو تفسير مجموعة صور التقطتها إحدى الفتيات في زيارة سياحية لها داخل الاتحاد السوفيتي. وحتى قبل أن تبدأ وكالة المخابرات المركزية عملها بشهر واحد، أي في أغسطس ١٩٤٧، استطاع بعض العلماء الأمريكيين المدربين تدريباً عالياً مولكياً للعلماء السوفيت في المعضلات النووية، أن يستنتجوا كل ما هو مطلوب معرفته عن مستوى الاتحاد السوفيتي في التسليح النووي، من مجرد مطالعتهم للمجلات العلمية. وكذلك كان في استطاعة السوفييت أن يحصلوا على الشيء نفسه، وكان ذلك من دون الحاجة إلى جواسيس.

ومع ذلك، فإن التجسس قائم، وتباثره مكاتب عدة داخل الوكالة، منها مكتب العمليات الخاصة ومكتب تنسيق السياسة، وهما المكتبان اللذان قاما بعملية "خليج الخنازير"، وهو الخليج الواقع على الساحل الشمالي من كوبا؛ حيث حاول الكوبيون المعادون لفيدل كاسترو إنزال قواتهم المسلحة في ١٧ إبريل ١٩٦١، بقيادة المجلس الوطني للثورة المضادة، الذي اتخذ مقره في الولايات المتحدة تحت إشراف وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. وقد باءت المحاولة بالفشل الذريع وأثارت هذه العملية وغيرها استياءً واسعاً من عمليات التجسس على نطاق السياسيين والجمهور، وبدأت الأصوات تعلو بالمطالبة بأن يكون لعمليات التجسس حدود يجب ألا تتجاوزها.

وهكذا كان لابد من البحث عن البدائل. وبدأ التفكير في إمكانات رجال الصحافة وقدراتهم، التي يمكن أن تجعل منهم جواسيس من طراز رفيع. فالصحفي مالم يكن قصير النظر، فإنه يمكن الاستفادة منه إلى أقصى حد، بالإضافة إلى أن وظيفته تمنحه من أساليب التغطية والتضليل ما لا يتوافر في وظائف أخرى، ففي استطاعته أن يخترق أي مكان ويوجه أي سؤال من دون حذر، ويحصل على كل

المعلومات التي يريدونها. وهو عادة يلتقى أشخاصاً، يعطونه أسراراً ويطلبون منه ألا يذيعها!!، ولذلك لم تكن كل أنواع الطابور تخلو من أنماط مختلفة من الصحفيين والمراسلين، الذين يملكون قدرات غير عادية على التجسس. وأصبح من المعتاد أن يقرأ للرئيس الأمريكي وأعضاء حكومته الكبار، بل ومدير المخابرات المركزية، الآراء والتعليقات، التي يكتبها المعلقون الأمريكيون الكبار من أمثال وولتر ليبيرمان، وهنري لوس، وجور فيدال، وجوزيف ألسوب، وولتر كرونكايت، بل وحتى الكتاب والأدباء الكبار من أمثال إيرنست هيمنجواي، الذي شكاً لأصدقائه من أنه كان تحت مراقبة "مكتب التحقيقات الفيدرالي"، وعندما أفرج عن الملف الخاص به في منتصف الثمانينيات (١١٣ صفحة) كان ذلك تأكيداً على أن شكوكه كانت في محلها.

وهناك طابور من كبار الكتاب والأدباء والشعراء مروا بظروف مثل تلك التي مر بها هيمنجواي، وإن كانت مختلفة في أشكالها وأنواعها مثل آرثر ميللر، وليليان هيلمان، وهوارد فاست، وراشيل هاميت، وهيلين كاي، ولانجستون هيويز، وناثان ويت، وهيرمان ميلفن وغيرهم.

ومع كل أشكال هذه الرقابة الصارمة والتضييق عليهم، كانت التعليقات التي تصدر عن هذه القمم الفكرية والأدبية والسياسية، بمثابة أحجار الأساس، التي تنهض عليها سياسات عديدة؛ إذ إن هذه التعليقات زخرة بالمعلومات والآراء السديدة، وهي أفضل بكثير من التقارير التقليدية التي يقدمها رجال المخابرات المحترفون. وكان الرئيس جون كينيدي قد اعتاد أن يستقى معظم المعلومات اللازمة له لتحديد السياسة الأمريكية من صحف نيويورك تايمز، وواشنطن بوست، وكريستيان ساينس مونيتور. كان يقرأها جميعاً عند تناوله الاقطار كل صباح، في حين كان يستاء من تقارير وزارة الخارجية، التي يفترض فيها أنها عصارة أفكار كبار صناع السياسة الأمريكية.

وكان من أحد أسباب الاعتماد على الصحفيين، حالة نقصان الجراءة لدى الدبلوماسيين الأمريكيين. كما أن علاقات الشخصيات الصحفية الكبيرة لا تقتصر على الشخصيات الأمريكية فحسب، بل تمتد لتغطي علاقات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، التي تتسع لبلدان أخرى بلا حصر، حتى تلك البلدان ذات العلاقة الباردة معها؛ فالصحفي في استطاعته أن يكون صارماً وجريئاً في نقده للسياسة الأمريكية، طالما أنه يلتزم بالموضوعية ولا يخل بمعلوماته أو لا يسيئ استعمال المعلومات التي حصل عليها من الدوائر السياسية الرصينة. وقد تستفيد منه وكالة المخابرات المركزية أو مكتب التحقيقات الفيدرالي بصورة أعمق وأشمل من استفادتها من جواسيسها المحترفين. ومن هنا، كان ارتباط أسماء صحفيين كبار بأجهزة المخابرات الأمريكية، فقد كانوا إلهاً لضرورة إنشائها منذ البداية،

مثلما حدث عندما شعرت الحكومة الأمريكية - قبل إنشاء وكالة المخابرات المركزية الأمريكية؛ خاصة بعد الضربة التي تلقتها في بيرل هاربر من الطيران الياباني في خلال الحرب العالمية الثانية - بمدى حاجتها الملحة إلى جهاز للمخابرات يعمل على النطاق الدولي، الذي يمكن أن تغير المخابرات مساره ومعه مسار العالم أجمع.

بيرل هاربر هي مجرد قاعدة بحرية أمريكية على جزيرة أوهو، إحدى جزر أرخبيل هاواي في المحيط الهادئ، وتبعد عن ساحل الولايات المتحدة الغربي (سان فرانسيسكو) بنحو ٢٣٠٠ كم، كانت هدفاً لهجوم جوى عنيف، شنته اليابان في يوم ٧ ديسمبر ١٩٤١، استخدمت فيه ما بين ١٥٠ و ٢٠٠ طائرة، كانت تتطلق من أسطح عدة حاملات للطائرات، بالإضافة إلى عدد من الغواصات الصغيرة. وقد أحدث هذا الهجوم المفاجيء أضراراً بليغة بوحدات الأسطول الأمريكي المرابط في الميناء، والذي كان يشمل ٨٨ سفينة حربية من مختلف الأنواع، كما فقد السلاح الجوى ١٧٧ طائرة، منها ٨٨ طائرة تابعة للأسطول، وبلغ عدد الضحايا من البحرية ٢١٧ قتيلًا، و٨٧٦ مفقودًا، ومن الجيش ٢٢٦ قتيلًا. وفي اليوم التالي (٨ ديسمبر ١٩٤١) أعلنت الولايات المتحدة الحرب على اليابان.

ولم تكن عملية قصف بيرل هاربر هي المبرر الوحيد لتفكير الولايات المتحدة الأمريكية في إنشاء شبكة دولية من المخابرات المركزية الأمريكية، فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، شعرت أمريكا بأنها لم تعد منعزلة على نفسها، كما كان وضعها قبل الحرب، بل وأحست أنها أعظم قوة في العالم نظراً لدخولها الحرب إلى جانب أوروبا المحطمة، والمنافسة بينها وبين الاتحاد السوفيتي. كما أن النمو الاقتصادي الذي لاقته الولايات المتحدة الأمريكية، دفعها إلى المحافظة عليه، وبالتالي بداية سيطرتها على العالم. من هنا كان التفكير في إنشاء مثل هذه الوكالة أمراً حتمياً وحيوياً لمستقبل أمريكا كله.

وبمجرد الانتهاء من إنشاء الوكالة، انطلقت تجليات الطابور الخامس منطلقاً منها إلى شتى أرجاء العالم، تكرر وقتل وتبديد أية عقبات قد تعوق مساراتها. وكان ألن دالاس مؤسسها قد نشر في ٧ يناير ١٩٤٧ ما يعد دستوراً لها، قال فيه في صحيفته "نيويورك تايمز":

"لكي نؤسس إدارة مركزية للمخابرات، يجب أن نضع على رأسها رجالاً يسخرون كل حياتهم لها، لا أن يعملوا فقط في مناسبات معينة. وعلى هذه الوكالة أن تقود النخبة، التي يجب أن تختار بدقة، ويكون عددها قليلاً. ومهما يكن الشخص الذي سيرأس هذه الوكالة، يجب عليه أن يسخر كل حياته لها، وإذا كان يعمل سابقاً في الجيش أو أية إدارة أخرى، فعليه ألا يفكر بأنه سيعود يوماً ما إلى

مركزه. إن النظام الصارم يجب أن يسود جميع العاملين فيها؛ خاصة رئاسة أركانها".

وكان عصر الوكالة الذهبي وانتشار كتائب الطابور الخامس في المواقع الحساسة، التي تنبئ بتعقيدات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية، هو الوقت الذي كان فيه ألن دالاس رئيساً لها. فحدثت في تلك الفترة ابتداء من عام ١٩٥٢، أبرز عملياتها مثل قلب نظام حكم الدكتور مصدق في إيران، ثم إعادة الشاه إلى عرشه بعد هربه إلى إيطاليا مع زوجته السابقة ثريا. كذلك كان انقلاب جواتيمالا الكاسح في عام ١٩٥٤ من صنع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. ومع حلول عام ١٩٥٥، لاحظ عملاء الوكالة في برلين أن معظم الخطوط الهاتفية، التي تصل برلين الشرقية بموسكو تمر في مكان ليس بعيداً عن الجدار الفاصل بين شرق المدينة وغربها. وسارعت الوكالة بحفر نفق يتجاوز ٥٠٠ متر، تمكنت عبره من التفتت على جميع الاتصالات الهاتفية بين برلين وموسكو، واستمر ذلك شهوراً عدة اكتشفت المخابرات السوفيتية على أثرها سر ذلك النفق. وكان المخطط لهذه العملية ريتشارد هيلمز، الذي كان من أشهر الذين تولوا رئاسة الوكالة بعد ذلك؛ نظراً لباعه الطويل في إشرافه على إدارة المصالح السرية في الوكالة.

وكانت الضربة التي تلقتها المخابرات السوفيتية من الطابور الخامس الأمريكي، هي حصول هذا الطابور على التقرير السري، الذي ألقاه الزعيم السوفيتي ميخائيل كروبوتكين في ٢٤ فبراير عام ١٩٥٦ في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي، والذي هاجم فيه بعنف ستالين وسياس عبادة شخصية الزعيم. وقامت وكالة المخابرات الأمريكية بتسليم نسخة من هذا التقرير لصحيفة نيويورك تايمز، فنشرته في ٥ يونيو عام ١٩٥٦، وكان الهدف من نشره هو كشف آراء خروشوف في عدد من الأنظمة السائدة، في دول العالم الثالث، وكانت تتبع منهج ستالين السياسي في عبادة الزعيم. وقد أثار هذا التقرير من العواصف والذوابع العنيفة في هذه الدول ما تسبب في منازعات ومشكلات للاتحاد السوفيتي، كان في غنى عنها.

ومن أبرز العمليات السرية التي خططت لها الوكالة ونفذتها، هي مهمة التجسس التي كلفت بها طائرات "سي. ٢"، وحدث أن قام الاتحاد السوفيتي عشية محادثات باريس بإسقاط واحدة من هذه الطائرات فوق أراضيها، وانكشف سر هذه الخطة بعد ما استمرت مثل هذه الطائرات، تقوم بمهامها فوق الأراضي السوفيتية مدة طويلة. ومع ذلك استمرت الطائرات الأمريكية بعمليات استكشاف الأراضي الكويتية بتوجيه من المخابرات المركزية الأمريكية، حتى كشفت الصواريخ الروسية الموجهة، التي كانت تنصب فوق تلك الأراضي. وباكتشاف هذه الصواريخ، توتر الوضع الدولي، حتى كاد يصل إلى الحرب النووية، وبعد فشل غزو كوبا، توجهت

الأنظار نحو وكالة المخابرات المركزية، وقامت حملة عنيفة ضد المسؤولين عنها، خاصة في الكونجرس وعلى صفحات الصحف الأمريكية، من منطلق أنهم منحوا لأنفسهم الحق في قيادة القوات المسلحة الأمريكية وكأنها تابعة للوكالة. ولذلك أقال الرئيس جون كينيدي رئيس الوكالة ألن دالاس، وعين مكانه جمهورياً محافظاً هو جون ماكون.

ونظراً لأن كتائب الطابور الخامس الأمريكي لاتعرف السكون أو الهدوء أو الانتظار، فإن جون ماكون فور تسلمه زمام الوكالة، لتجهت أنظاره نحو الهند الصينية، لكن هذا لايعنى أن الوكالة الأمريكية لم تكن تهتم بهذه المنطقة من قبل، وبخاصة في حرب فيتنام، ولكن اهتمامها كان يزداد شيئاً فشيئاً، حتى وصل إلى ذروته في ١٩٦٣، فأقالت الوكالة الرئيس الفيتنامي نجوين ديم، كما أنها هي التي خططت لاغتياله، ذلك أن الاغتيال والقتل والإبادة في مقدمة المهام التي تحرص الوكالة على إتقانها. ولذلك كانت الوكالة تحرص على تضيف إلى هذه المهارات، عمليات التخريب المنظمة، خاصة في المجال الاقتصادي كما فعلت في فيتنام الشمالية، على أثر فشل محادثات جنيف حول الهند الصينية، وبقيت هذه العملية مجهولة من الرأي العام الأمريكي والعالمي إلى أن قامت صحيفة نيويورك تايمز" بنشر تقرير روبرت ماكنمارا، وزير الدفاع الأمريكي عن هذا الموضوع، الذي نشر بعنوان "أسس ومنطلقات التورط الأمريكي في الهند الصينية".

وابتداء من الستينيات، أخذت الوكالة على عاتقها أن تحرص على اتباع منهج الطابور الخامس في الاحتفاظ بالسرية المطلقة، التي تغلف كل عملياتها بطريقة أو بأخرى؛ خاصة في تنظيم الجيش السري للجنرال فان بامر، المؤلف من القبائل الجبلية، التي كانت تقاوم ضد قوات "باتيت لاو" الشيوعية في لاوس. وفي منتصف الستينيات جرت تبديلات، شملت قمة هرم الوكالة، فلم يكن ماكون على اتفاق مع الرئيس ليندون جونسون، الذي حرص أن يبعد ماكون عنه شيئاً فشيئاً، ولايأخذ بأرائه في الاجتماعات المهمة، التي كان مجلس الأمن القومي يعقدها؛ فقدم ماكون استقالته للرئيس جونسون، مع توصية بأن يخلفه ريتشارد هيلمز في رئاسة الوكالة.

ولكن جونسون أبعد هيلمز بعد أشهر قليلة، واختار وليم رابورن الجنرال المعروف بإشرافه على تنفيذ برنامج صواريخ "بولاريس" بديلاً عنه. ولكن الجنرال رابورن الغريب تماماً عن وكالة المخابرات وعن خباياها وأسرارها، واجهته معارضة من العاملين فيها، لأنهم أحسوا أنه غريب عنهم، فقدم استقالته للرئيس جونسون؛ لأنه كان آخر من يعلم بمخططات الوكالة وأعمالها المتعددة.

وأدرك جونسون قيمة ريتشارد هيلمز، فعاد إليه ليخلف رابورن ويطلب منه تخليص الوكالة من المرض، الذي سببه لها الشقيان آلن دالاس وأخوه جون فوستر دالاس وزير الخارجية، وإعادتها كوكالة مختصة بالمخابرات والمعلومات فقط، وليست سلطة سياسية مستقلة عن الإدارة الأمريكية، مع تقليص أظافر بعض المشاغبين فيها. ويعتقد الكثيرون أن الوكالة هي الوحيدة المتخصصة في التجسس للولايات المتحدة الأمريكية، وهو اعتقاد خاطئ لأن الجاسوسية شبكة ضخمة ومعقدة، يمكن أن تمتد خيوطها ومساراتها إلى كل المناحي الداخلية والخارجية في المجتمع والدولة، ولذلك فمن المستحيل فصل الوكالة عن كل هذه الأنشطة، التي يمكن أن يؤثر عليها بالسلب. فمثلاً في عام ١٩٦٧ اتضح دور الوكالة في تمويل تنظيمات طلابية وعمالية عدة، وتسخيرها لمصلحتها. من ذلك: الاتحاد الوطني للطلاب، المؤتمر الوطني للثقافة والحرية، راديو أوروبا الحرة، نقابة عمال السيارات، النقابات الأمريكية، وكذلك النقابات الأمريكية اللاتينية والأوروبية. بل اتضح أيضاً أمر تسخيرها لمركز الدراسات الدولية في "معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا"، وهو المعهد الذي يتمتع بسمعة عالمية رفيعة؛ خاصة في علوم اللغة والتفسير والتخمين وغيرها.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، عدا الوكالة المركزية، خمس وكالات متخصصة. وهذه الوكالات، هي: لجنة الطاقة النووية، والشرطة الفيدرالية الأمريكية، ووكالة الأمن القومي، ومكتب مخابرات الأبحاث، ووكالة مخابرات الدفاع التابعة للبيتاجون. وتعمل لجنة الطاقة النووية في نطاق المخابرات والتجسس في الأبحاث النووية، وخاصة في أبحاث تطوير الأسلحة النووية، ومراقبة الانفجارات النووية سواء في باطن الأرض أو في الجو أو في المحيطات.

أما الشرطة الفيدرالية فهي الجهاز الذي يسيطر على إمبراطورية المخابرات في الداخل، لأنه من الناحية المبدئية، لا يحق لوكالة المخابرات المركزية أن تعمل داخل الولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ إن نشاطها يقتصر على خارج أمريكا. وتعمل الشرطة الفيدرالية على مراقبة الموظفين الأمريكيين، الذين يشتبه فيهم من الناحية السياسية، كما يراقب المكالمات الهاتفية في السفارات الأجنبية داخل أمريكا. ولكن هذا الجهاز طور عمله مع انتشار التكنولوجيا الحديثة، فامتد إلى أمريكا اللاتينية ثم إلى العالم أجمع.

أما وكالة الأمن القومي ومركزها "فورت ميد"، فتتبع دوراً حيوياً في نطاق المخابرات اللاسلكية، ومتخصصة في عمليات التنصت والتشويش على كل الاتصالات اللاسلكية. ومن أشهر السفن التي قامت بعمليات تجسس تاريخية، سفينة التجسس "بويلو"، التي احتجزتها القوات الكورية الشمالية، بعدما كانت تتجسس بالقرب من الموانئ الكورية، وكانت تعمل لوكالة الأمن القومي.

أما عن السفينة ليبرتي فحدث ولا حرج، إذ ما فعلته وما جرى لها، كان على قمة الأحداث التي تدفقت في حرب الخامس من يونية عام ١٩٦٧، حين كانت في تمام الساعة الثانية عشرة وخمس دقائق بعد ظهر الثامن من يونية ١٩٦٧ تحت رحمة ثلاثة زوارق طوربيد، انطلقت من ميناء أشدود الإسرائيلي متجهة إلى السفينة ليبرتي على مسافة ٥٠ ميلاً. وبعد ساعة ونصف من مغادرة الميناء، رصدت زوارق الطوربيد السفينة ليبرتي أمام ساحل العريش، وطلبت ضربها فوراً بواسطة المقاتلات الإسرائيلية المصاحبة للزوارق.

وبالفعل هاجمت الطائرات الإسرائيلية ليبرتي، دون أى تحذير وقصفتها مقاتلات الميراج الاسرائيلية الفرنسية الصنع. وتواصل الضرب والتدمير وذبح الجنود الأمريكيين؛ نتيجة للرصاص والطلقات التي انهمرت عليهم كالسيل العارم.. تحولت ليبرتي إلى حطام غارق، لكنه عائم على سطح المياه التي غطتها حمرة الدماء المهدرة، وكان الدخان الأسود مازال يتصاعد من أكثر من ٨٠٠ فتحة في جسم السفينة، في حين بدأت جهود التغطية على الحادث.

وفي خلال ساعات قليلة من الهجوم، بدأت جهود التغطية على الحادث. وطلبت إسرائيل من الرئيس جونسون بأن يخن الحادث بهدوء. كما أوصت السفارة الأمريكية بتل أبيب بعدم إعلان تفاصيل الحادث؛ نظراً لأن اقتراب أى سفينة من الموقع سيثقل الشكوك العربية حول تورط الولايات المتحدة في مساعدة إسرائيل، وبعد فترة قصيرة أصدر البنتاجون لمرأً يحظر نشر أى معلومات عن كارثة السفينة ليبرتي، ومنع أى شخص من الإدلاء ببيانات عن هذا الهجوم الإسرائيلي.

ووفقاً للمعلومات السرية التي لم تعلن، فإن الرئيس جونسون قال صراحة "إن غرق السفينة ليبرتي لايهمه بقدر مايهمهم بعدم مضايقة حلفاء أمريكا". ومع وصول ليبرتي أو حطامها بمعنى أدق إلى مالطة يوم ١٤ يونية ١٩٦٧، كانت جهود إخفاء الحادث، أو دفنه وفقاً للتعبير الاسرائيلي قد وصلت إلى ذروتها، وتم فرض حظر كامل على النشر. وتم أيضاً تهديد جميع أفراد الطاقم بتقديمهم إلى المحاكم العسكرية، إذا فتح أحدهم فمه وتحدث مع أى شخص حول ما وقع للسفينة، وشمل هذا الحظر عائلات أفراد الطاقم بل وزملاءهم أيضاً.

وما جرى للسفينة ليبرتي، مجرد نموذج لما يمكن أن تخطط له وكالة الأمن القومي، التي تعتبر الأكثر سرية من بين أجهزة التجسس الأخرى. وقد أنشئت في عام ١٩٥٢ بناء على أوامر من الرئيس هارى ترومان، وبدأت نشاطها ومماراتها من خلال مركزين مهمين: كان الأول في اليابان، والثاني في ألمانيا الغربية. ثم انتشرت بعد ذلك كالكوباء في مواقع سرية أو متنقلة في شتى أنحاء العالم، ذات صلات وثيقة بالسفارات الأمريكية في مثل هذه المواقع. وبالطبع، فإن الميزانيات التي يتم صرفها على هذه المواقع والمراكز في غاية السرية وفي غاية الضخامة أيضاً.

وينطبق هذا الأسلوب أيضاً على مكتب مخابرات الأبحاث، وهو مختص بدراسات علمية وعملية عميقة، تشمل كل الأنشطة التي يمارسها المكتب، بحيث يحرص على استباق أو توقع الأحداث والمواقف، وتقديم الافتراضيات أو التصديقات المسبقة، التي يمكن أن تتجنب المفاجآت، التي يمكن أن تتسبب في مشكلات أو عقبات تؤدي إلى إعطاء عجلة أنشطة المكتب؛ ولذلك كانت عيون وزراء الخارجية الأمريكية مركزة على هذا المكتب، منذ إنشائه في عام ١٩٤٥، كي يواصل تطوير ورفع مستوى نشاطه، ويحافظ على قدرته في تقديم الدراسات والأبحاث المطلوبة منه، فهو بمثابة المحرك أو الدينامو، الذي يساعد الخارجية الأمريكية على امتلاك قود الدفع في شتى المجالات.

أما الوكالة الخامسة أو الأخيرة في الوكالات الخمس المتخصصة في المخابرات، عدا الوكالة المركزية، فهي وكالة مخابرات الدفاع أو البنتاجون على سبيل الاختصار، إذا ما أُعبر وزارة الدفاع بصفة عامة. ويعد البنتاجون أكبر مزاحم لوكالة المخابرات المركزية؛ لأن له مخابرات معروفة بوكالة مخابرات الدفاع، والصراع قائم ومتجدد بين البنتاجون ووكالة الاستخبارات المركزية منذ إنشائها. وتصل ميزانية مخابرات الدفاع إلى أرقام فلكية؛ لأنها تعد السياج الحامي لكل التحركات السياسية في أرجاء العالم، بل وفي الفضاء أيضاً لأن للبنتاجون مكتباً للإستعلامات، مكلفاً بجمع المعلومات، التي تختص بالطيران وبرامج الأقمار الصناعية التي تطلقها مختلف البلاد.

وموجز القول أن شروط النشاط السري الذي تقوم به جميع الأجهزة المخبرية أن يكون عملها مراقباً من الناحية النظرية، من قبل البيت الأبيض، من خلال ما يطلق عليه اسم "لجنة الأربعين" التي تضم الرئيس، ووزير العدل، وأمين السر المساعد لوزارة الدفاع، ومستشار الرئيس، وأمين سر الدولة. وكان الرئيس ريتشارد نيكسون أول من شعر بالقلق من تعقد شبكة المخابرات؛ فطلب إعادة تنظيمها وما جرى بينه وبين المكلف نظرياً بمراقبة نشاط الأجهزة الخمسة ريتشارد هيلمز، كان نموذجاً للشد والجذب بينهما؛ خاصة عندما كان هيلمز في أحيان كثيرة يتمتع ويتضايق؛ لحجم وقوفه بشكل دقيق على كل ما يجري داخل هذه الأجهزة.

كانت الوكالة المركزية تعتبر نفسها جهازاً مستقلاً عن أي قيادة سياسية تمكن البيت الأبيض. ولكن مجيء نيكسون إلى الحكم، وإعطاؤه الصلاحيات المطلقة لمستشاره لشئون الأمن القومي هنري كيسنجر، كان لابد وأن ينتهي إلى "تسييس" المؤسسة؛ فالولاء للرئيس، أصبح المعيار، الذي تقاس به تقارير المخابرات. وكانت القضية الملحة والمصيرية التي برزت، تتمثل في أنه لا يمكن أن يتم تسييس المؤسسة، إلا من خلال تغييرات قاسية وجذرية تشهدا جميع أجهزة المخابرات المختلفة. وهذا ما جرى، لكن التسييس لم يكن السبب الأخير في عملية التغيير.

فالتنافس بين أجهزة المخابرات المتعددة، وعددها ستة، والمبالغ الباهظة التي تنفقها وكالة المخابرات المركزية، والفساد داخل صفوفها، وتحجر معلوماتها، كلها أسباب دفعت إلى عملية إغلاق بعض الأقسام في أجهزة المخابرات المختلفة.

ولكن نظراً لأن الولايات المتحدة الأمريكية بلد يمتلك حيوية النقد السياسى بلا حدود، فقد قال أحد أعضاء وكالة الأمن القومى، الذى كان يقود عملية الهجوم على المخابرات المركزية: "إن جميع أجهزة المخابرات الأمريكية قد تحجرت من الداخل؛ بحيث أصبحت عائقاً، يحول دون تحقيق المصلحة الأمريكية العليا". وبالفعل عندما بلغ النقد السياسى قمة حيويته، أصبحت أجهزة الاستخبارات الأمريكية تهتز بعنف، رغم أنه كان لها الدور الحاسم فى القرارات القومية، التى اتخذتها القيادة السياسية منذ عشرات السنين.

ولم تكن نظرة كيسنجر إلى المخابرات العسكرية، أفضل من نظرته إلى الاستخبارات المركزية. وعندما عين شلنجر مديراً عاماً للمخابرات المركزية، فإنه بدأ بتحطيم أجهزة المخابرات المركزية، ثم أخذ يركز جهوده على أجهزة المخابرات الأخرى العاملة فى الولايات المتحدة الأمريكية.. كان الهدف من اختيار شلنجر، ومن بعده إليوت ريتشاردسون لرئاسة وكالة المخابرات المركزية، جعل أجهزة المخابرات كلها أداة طيعة لايديولوجية الرئيس ومستشاره.

وقد أعطت السلطات المسؤولة بتبريرات متعددة لطرد عدد مهول من العاملين والمسؤولين من مختلف المستويات، بحجة أن الذين خرجوا كانوا من الرجال المتعجرفين، الذين أصبحوا يشكلون قوة كبيرة، تكاد تكون مناوئة إذا لم تعجبها الأحوال، أو كانت "مجموعة" تسلفت على ظهر المخابرات المركزية، واستغلتها لمآرب شخصية لعدة سنوات. كما يضيف المسؤولون إلى ذلك أسباباً أخرى، فيقولون مثلاً إن مختلف فروع المخابرات الأمريكية أصبحت أجهزة بيروقراطية، تتصارع فيما بينها، ولا تنفذ المهمات المنوطة بها، وهذا ما أثر كثيراً على طبيعة عملها، والظروف التى تتم فيها تلك الأعمال، والوسائل التى تلجأ إليها.

وكان المثل لذلك يضرب بروح العداء والحزازات القائمة بين وكالة المخابرات المركزية، ووكالة مخابرات وزارة الدفاع أى المخابرات العسكرية. وظلت المعركة بين الوكالتين حامية الوطيس، وكانت السيطرة فى أول الأمر معقودة للوكالة المركزية.. لكن يبدو أن القيادة السياسية بعد ذلك، مالت إلى جعل قوة المخابرات العسكرية موازية لقوة المخابرات المركزية. واستناداً إلى المواقف المؤيدة التى يظهرها الرئيس نيكسون ومستشاره هنرى كيسنجر، أصبح فى وكالة المخابرات العسكرية من يتجرأ على انتقاد وكالة المخابرات المركزية، وهى عملية لم تكن ممكنة من قبل؛ فقد أصبحت المخابرات العسكرية تؤكد أنها صاحبة

الاختصاص في تقدير الأخطار الخارجية، الموجهة ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي حمية المنافسة المسعورة بين وكالة المخابرات العسكرية ووكالة المخابرات المركزية، حرصت الأخيرة على تطوير عملها من مجرد هيئة للتجسس إلى هيئة عامة لكل أنواع المخابرات بطريقة حديثة، لم يكن العالم يعرفها من قبل، وقد حدث هذا التغير الكبير في الوكالة بتعيين رئيس تاريخي لوجنتها الأساسية، المعروفة باسم "أو. سي. أو" وهو ليمان كيرباتريك عام ١٩٥٠، وهو العام الحاسم في تاريخ هذه الوكالة، الذي حولها هذا الرجل العجيب الذي عُرف باسم كيرك، إلى جهاز عملاق أخطبوطي، ممتد إلى كل أطراف الولايات المتحدة الأمريكية، وإلى بلدان العالم الثالث وأوروبا ثم العالم أجمع.

ولكى تتضح استراتيجية ذلك الرجل الرهيب، فإن بعض ضباط الوكالة، كانوا يعتمدون في عملياتهم التجسسية، إلى جانب الجواسيس المحترفين والصنفيين، على كل أنواع السياح الأمريكيين ورجال الأعمال والطلبة، الذين يذهبون إلى خارج الولايات المتحدة، وبذلك كون جيشاً سواء من الهواة أو المحترفين، الذين يشكلون كل أنواع الطابور الخامس، الذي يصعب الشك في حقيقة نواياه وأهدافه، مما يسهل مهمته في مختلف أساليب التجسس. وكان أعضاء هذه الطوابير أو حتى مجرد أفرادها عند عودتهم جميعاً إلى أمريكا، يقدمون تلخيصاً واقعياً لكل ما شاهدوه أو سمعوه أو تعرفوا إليها، حتى ولو كان تافهاً.

وكانت هذه المعلومات مفيدة ومثمرة إلى حد كبير، ويتم تصنيفها وترتيبها في ملفات منسقة رقمياً أو أبجدياً. ومع ذلك، فإن هذه الطريقة كانت تتكشف عن ثغرات وعيوب وهفوات كثيرة، فمثلاً هناك خوف كامن في بعض السياح من تورطهم في أعمال تجسسية، وبخاصة العجائز وكبار السن، وقد ساهمت أفلامهم الجاسوسية في السينما الأمريكية في تجسيد النهايات المرعبة، التي تصل إليها حياة الجواسيس. وهناك بعض هواة التجسس، الذين يفخرون بجراتهم ودعائهم لدرجة السذاجة والغفلة، فيعلنون أنهم جواسيس، أمام البلاد التي يذهبون إليها.

وكم سخر الروس في أيام سطوة الاتحاد السوفيتي وازدهاره، عندما يقابلون في البارات أو المقاهي أو الحدائق سائحين أمريكيين، يتفخرون أنهم عملاء لوكالة المخابرات الأمريكي، فكثيراً ما يصل التأخر والعنجهية إلى درجة السذاجة والغباء، خاصة عند محدثي النعمة من الأمريكيين اليانكي. وحدث أن واحداً من هؤلاء المتفاهرين استرسل في كلامه المعهود هذا إلى صديق سوفيتي، التقى به مصادفة في أحد البارات، فإذا به أحد أعضاء المخابرات السوفيتية. وكان هذا الصديق من الدهاء بحيث سارع بتسليمه للمخابرات السوفيتية، التي سجنته شهراً لتحصل منه على كل المعلومات الممكنة، ثم قدمته للمخابرات المركزية الأمريكية، التي

سجنته بدورها عاماً كاملاً لسببين أولهما: فضيحة السذاجة أو الغباء الأمريكي في مواجهة الدهاء والخبث الروسي؛ مما يثير السخرية من الأمريكيين، وثانيهما: أن انكشاف العنجهية الفارغة الغبية المرتبطة بالشخصية الأمريكية، أثبت أنها ليست بالبريق الإعلامي، الذي تُغرق به أمريكا العالم أجمع.

كانت المشكلات كثيرة أمام الأمريكيين في مسعايم لتطوير جهاز المخابرات الأمريكية، لكن الإصرار جعلهم يتعلمون من كل الأخطاء التي ارتكبوها؛ فمثلاً تعلموا من أحد الخبراء اليابانيين في الإلكترونيات وسائل جديدة في التخريب ووسائل الاتصال، تعلموا كيف يمكن أن تتحول المصابيح الكهربائية في الغرف، وطفائيات السجائر والأقلام والولاعات إلى وسائل اتصال وإلى أجهزة تفجير في الوقت نفسه.. وكان الإصرار الأمريكي حاضراً على تطبيق هذه الرسائل وغيرها بسرعة، توحى بتفوق الأمريكيين على اليابانيين أنفسهم؛ فمثلاً أثبت أحد العلماء الأمريكيين أنه من الممكن أن يعطى أى شخص منديلاً عادياً، لكنه مغموس في مواد كيميائية معينة، ويقوم هذا الشخص بتعريض هذا المنديل للهواء أمام أحد المصانع فتطبع على المنديل الأبخرة الصادرة من المصنع، حتى لو كانت غير مرئية، ثم يؤخذ منه المنديل بعد ذلك، ويحلل كيميائياً لمعرفة نوعية المواد، التي تصدر عنها الأبخرة، وبذلك يعرف نوع عمل المصنع.. وبالطبع تزداد قيمة هذه الاكتشافات في زمن الحرب.

وفي جريدة الأهرام ٢٠١٣/١٢/٣١، نشر الأستاذ أحمد السيد النجار مقالاً بعنوان "التتصت الأمريكي وهدم الحريات والمواطنة"، رصد فيه آخر الحيل والألاعيب والمؤامرات والمخططات، التي برعت فيها الولايات المتحدة في مجال التتصت والتجسس بلا حدود. فقد أعانت قضية تجسس الولايات المتحدة بمساعدة بريطانيا على حلفائها الأوروبيين، وتتصتها شهرياً على ٧٠ مليون مكالمات في فرنسا، وحوالي ٦٠ مليون مكالمات في إسبانيا، واستخدامها السفارة البريطانية في ألمانيا في عمليات التتصت تلك، والتي كشف عنها عميل المخابرات الأمريكية الهارب إنوارد سنودن.

وبقدر ما أثبت هذا التتصت زيف الحريات في دولة بوليسية مخابراتية عسكرية بغلاف مدني مثل الولايات المتحدة، فإنه أعاد مسألة التآمر في العلاقات الدولية إلى المواجهة؛ فالتجسس الأمريكي لم يكن بغرض الحرص على أسرار الولايات المتحدة وأمنها، وإنما كان بهدف أكثر خسة وانحطاطاً، وهو التلصص على جنائيات اقتصادية وسياسية وعسكرية، وعلى نخب وشعوب وبلدان بأكملها، وقياس اتجاهات الرأي العام الحقيقية لتسهيل التدخل فيها، وتوجيه سياساتها الخارجية بالوسائل المعلنة والسرية والسلمية والفنية والإرهابية. وأبحر الأستاذ النجار في مجالات التجسس وأمواجه المتلاطمة، فأوضح أنه عندما تتجسس دولة

على السياسيين في دولة أخرى، فإن الأمر لا يقف عند متابعة النظام السياسي والمتغيرات في توجهاته وخطته في الداخل وفي العلاقات الدولية، بل يمتد إلى محاولة دعم فرص الصعود للسلطة للأشخاص المناسبين للدولة المتجسدة. وربما يكون السلوك الرخو للمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل على التجسس عليها لمدة عشرين عاماً، مؤكدة بذلك أنها تترك أن الولايات المتحدة الأمريكية قد دعمت وسهلت صعودها للسلطة أنها تنتمي إلى تيار التوحش الرأسمالي.

ويواصل الأستاذ النجار تحليله، فيقول إنه إذا كانت الدولة المتجسدة هي التي تستفيد مباشرة من التجسس السياسي والعسكري، فإن التجسس الاقتصادي بما فيه ما يتعلق بالصناعات العسكرية، من قبل دولة رأسمالية تسيطر شركات القطاع الخاص على اقتصادها المادي والعسكري، يعنى ببساطة أن المعلومات التي تم الحصول عليها، يتم تقديمها لشركات محددة دون غيرها.

وهذا يعنى أيضاً أن الحكومة وأجهزتها المخبرانية، التي تحصل على رواتبها من المال العام الذي يدفعه الشعب، تقوم بإنفاق أموال طائلة على التجسس الاقتصادي لصالح شركات خاصة، ذات حظوة لدى السلطة، أو هي للراعية لوصول أهل السلطة لمواقعهم. وبذلك تتحقق مقولة أن الدولة الرأسمالية حتى لو تكونت من الطبقة السياسية التي تأتي عادة من الطبقة الوسطى، تقوم في النهاية بدور خادم الطبقة الرأسمالية المسيطرة، التي تمول الحملات الانتخابية للمرشحين، وتؤمن الصعود السياسي لهم، وهو ما يصفه الأستاذ النجار بأنه بناء تأمرى على إرادة الشعب، الذي يدفع رواتب البيروقراطية السياسية.

ولا شك أن الطابور الخامس، الذي تحركه أمريكا في كل مكان، هو طابور من طراز جديد تماماً يؤكد أن أمريكا هي مجتمع الجواسيس بكل أنواعه وكل جرائمه، التي ترتكب بحجة تعزيز القانون وحماية حقوق الإنسان وترسيخ قيم الحرية والديمقراطية، في حين أن الحكومة الأمريكية برمتها هي سلطة مخبرانية وجاسوسية بطبيعتها، بعد أن سقط عنها رداء الحريات الشخصية، التي تتشقق ليل نهار بحرصها على صون خصوصيته، مهما تعددت أشكالها وأنواعها.

لقد أصبحت السلطات الأمريكية تمارس التنقيب في كل شاردة أو واردة، في كل أنواع الاتصالات. وكانت هذه الممارسات تتم حتى وقت قريب، بشكل سرى في ظل نظام التجسس على الاتصالات، التي تشرف عليه وكالة الأمن القومي الأمريكي، في جميع أرجاء العالم، وفي الفضاء السبراني عبر نظام إيشلون. ولكن الأمر صار علناً في أواخر شهر فبراير ٢٠١٥، حين دعا مدير وكالة الأمن القومي الأمريكي، مايكل روجرز، إلى تسوية تسمح لأجهزة المخابرات الأمريكية باختراق الهواتف الجوالة المشفرة، إذا تطلب الأمر مكافحة "الإرهاب"، مؤكداً بذلك مطلباً سابقاً لمدير مكتب التحقيقات الفيدرالية بهذا الخصوص. وكان هذا

نتيجة مباشرة للمناقشات، التي جرت في "منتدى الأمن الإلكتروني"، الذي عقد في "واشنطن" والذي أكد فيه روجرز ضرورة توصل السلطات الأمريكية لإتفاق بهذا الصدد، مع شركات التقنية الكبرى، مثل: أبل وجوجل، التي تسعى لعرض تقنيات تشفير في الهواتف الجوال لا يمكن فكها، وبملاك المستخدم وحده مفتاحها.

ولم يكن روجرز الوحيد الذي نادى بنشر عمليات التنصت والتجسس، وأصر على أن الوصول إلى أجهزة الهاتف المشفر أمر ضروري لتعزيز القانون. بل شاركه في هذه الحملة المسعورة جيمس كومي، مدير مكتب التحقيقات الفيدرالية. ورغم اعتراض واحتجاج شركات جوجل على اقتراح، يفيد أو يجيز للحكومة اختراق الهواتف والحواسب في أي مكان في العالم، إذا كانت مواقعها خفية، ويتطلب في الوقت نفسه تغيير إحدى مواد قواعد الإجراءات الجنائية في القانون الفيدرالي الأمريكي، إلا أن الصوت الذي طغى على الأصوات الأخرى في أجهزة الإعلام كان صوت مايكل روجرز، حين صاح قائلاً: "إذا كان هناك جهاز هاتف معين يستخدم لإرتكاب جريمة، أو لتهديد الأمن القومي، ألا يمكن توفير إطار قانوني لكيفية وصولنا إليه".

وقد أثارت هذه النغمة الهجومية مرة أخرى القلق والتوتر من عودة جمهورية الحذف، التي أرسى تقاليدھا وجنورها جورج بوش الابن، في أعقاب حادث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وهذا يعني أن وكالة الأمن القومي الأمريكي تتلاعب بحقوق الأمريكيين الخاصة كمواطنين مستقلين؛ فقد أصبح من الواضح أن هذه الوكالة المريبة تعكس توجهات ومبادرات روجرز، مع حالة من عدم مصداقية رئاسة أوباما بصفة خاصة، وكذبة المتواصل والقاضح على الأمريكيين.

في أوائل أغسطس من عام ٢٠١٣، ومع انفجار فضيحة التنصت الأمريكي على الحلفاء الأوروبيين، وعلى المواطنين الأمريكيين، تهدد باراك أوباما بتدشين عهد جديد، في منهج وعمل المخابرات الأمريكية، بحيث تتعزز الشفافية في عمل الوكالات التي تنور في فلكها، وتمنع التجاوزات التي تتور ممارساتها، وتضمن بذلك حماية الحياة الخاصة للمواطن الأمريكي، وعلى سبيل مواصلة الأكاذيب التي أصبحت مميزة لكل أقوال أوباما وأفعاله، أكد أنه سيتم تعيين مسئول عن الحياة الخاصة للأمريكيين في وكالة الأمن القومي، كما اقترح أوباما إجراءات في سبيل حماية الخصوصية الفردية الأمريكية، من خلال تعزيز الرقابة التي تخص محكمة مراقبة المخابرات الخارجية، وهي محكمة مؤلفة من أحد عشر قاضياً، يعود إليها أمر السماح لوكالة الأمن القومي بطلب الحصول على بيانات مشتركيها الشخصية من مشغلي الهاتف والإنترنت.

وكل هذه الاحتياطات والقيود والحواجز، ليست سوى عودة إلى جمهورية الخوف الأمريكية، التي أعلنها جورج بوش الابن، بعد أحداث الحادي عشر من

سبتمبر ٢٠٠١. إن كل هذه الإجراءات وغيرها، تؤكد أن فكرة أمريكا، التي اشتهرت بأنها بلد الحريات قد انتهت إلى غير رجعة، خاصة إقرار قانون "باتريوت لعام ٢٠٠١، وهو الأمر الذي اعترف به باراك أوباما، حين قال: "لا يمكن أن يكون هناك أمن ١٠٠%، ومن ثم لا يمكن أن تكون هناك خصوصية ١٠٠%". بل إن وكالة الأمن القومي هي - في حد ذاتها - تجسيد حي وعملق لجمهورية الخوف الأمريكية. إنها البنية التحتية الخاصة، التي تنهض عليها هذه الجمهورية؛ إذ يسمح لها بالتجسس على كل شيء تقريباً حول العالم. وبهذه القدرة غير المحدودة فإنها تستقبل الغالبية العظمى للاتصالات البشرية تلقائياً، وتجمعها في نظامها، وتحليلها، وتقييمها، وتخزينها لفترات من الزمن؛ حيث إن الجميع مراقبون ومسجلون!!

إن الحديث عن وكالة الأمن القومي في حاجة إلى أبحاث ودراسات قائمة بذاتها؛ لأنها ليست مجرد وكالة محددة المعالم والأنشطة، بل هي تكاد تكون ظاهرة كونية وليست عالمية فحسب، ظاهرة لا مثيل لها في الاستغراق في أمواج وطيات من السرية، لم يعرفها البشر من قبل. ولذلك فهي منذ إنشائها في موقعها فورت ميد بولاية ماريلاند، وهي تحصل على نصيب الأسد من ميزانية أجهزة المخابرات، وتنتج أكثر من خمسين طناً من المواد السرية في اليوم الواحد.

ولكن علامة الاستفهام الأخيرة التي تثيرها الضريبة التي سيدفعها المجتمع الأمريكي جراء اعتبار مواطنيه مجرد قطع على رقعة الشطرنج ليس إلا، لا يمكن تجاهلها أو الهروب منها؛ إنها لابد أن تؤدي إلى تفرغ البلاد من الروح الإنسانية، وإثارة مشاعر الخوف، وبالتالي ستجد الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أضحت في مقدمة الدول الشمولية والديكتاتورية؛ لتفقد أهم ما ميزها عبر تاريخها القصير، الذي يجعل منها أحدث دولة في العالم، من احترام الحريات الإنسانية والخصوصيات الفردية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

ومن هنا فقد العالم ثقته في الولايات المتحدة الأمريكية، التي اعتادت باستمرار أن تقول للعالم شعارات براقة، تحمل على عاتقها تحويلها إلى وقائع مادية في كل البلاد، دون أن يطلب منها إحدى هذه الخدمات الوهمية والمزيفة والكاذبة، التي تحاول أن تغطي بها فضائعها العالمية؛ فمثلاً أعلن البيت الأبيض في ٢٢ يونيو ٢٠١٥ في بيان أن الرئيس باراك أوباما طمأن نظيره الفرنسي فرانسوا أولاند بأن الولايات المتحدة لا تتجسس على مكالماته الهاتفية، أو غيرها من الاتصالات. ولوضح البيان أن أوباما أكد مجدداً خلال الاتصال الهاتفي، الذي أجراه مع أولاند "إننا التزمنا بالتعهد الذي قطعناه لشركائنا الفرنسيين في أواخر عام ٢٠١٣ بأننا لا نستهدف ولن نمسك اتصال الرئيس الفرنسي".

وفى المقابل، ذكرت الرئاسة الفرنسية أن "الرئيس أوباما كرر التزام واشنطن الصارم ودون لبس بوقف هذه الممارسات، التي وقعت في الماضي، والتي كانت غير مقبولة بين الحلفاء". لكن يبدو أن أمريكا حريصة على تطبيق المثل الشعبي المصري الشهير "رجعت ربما لعادتها القديمة"؛ فقد تجلى هذا المثل الشعبي في الطورات، التي جرت في أعقاب اندلاع أزمة فرنسية أمريكية، إثر تفجير موقع ويكيليكس لفضيحة تجسس الولايات المتحدة على ثلاثة رؤساء فرنسيين، هم: السابقان جاك شيراك ونيكولا ساركوزي، والرئيس الحالي فرانسوا أولاند، الذي تعهد له أوباما شخصياً بعدم التجسس على أي شيء يخصه؛ الأمر الذي دفع لوران فابيوس وزير الخارجية الفرنسي إلى استدعاء السفارة الأمريكية في باريس جين هارتلي.

وجاء قرار استدعاء السفارة الأمريكية بعد ساعات من انعقاد مجلس الدفاع الفرنسي برئاسة أولاند، حيث أدان عمليات التنصت على رؤساء فرنسا، ووصفها بأنها غير مقبولة، وأكد أن باريس لن تقبل أي أفعال تمس أمنها وحماية مصالحها. وشدد الرئيس الفرنسي على أن بلاده لن تتهاون مع أي تهديدات ضد مصالحها، وذلك ردًا على ما تم الكشف عنه بشأن تجسس وكالة الأمن القومي الأمريكي على الرؤساء الفرنسيين. كما أضاف أولاند في بيانه الصادر عن قصر الإليزيه، أن التقارير التي كشفها موقع ويكيليكس، تعكس حقائق غير مقبولة، لا بد أن تؤثر بطريقة أو بأخرى على العلاقات بين أمريكا وفرنسا.

ومن هذا المنطلق، عززت فرنسا نظام المراقبة والحماية الخاص بها، ولن تقبل أي ممارسات لأي طابور خامس، تضر بأمنها ومصالحها.

كما أعلن ستيفان لوفول، المتحدث باسم الحكومة الفرنسية، أن بلاده سترسل مسئولاً مخابراتياً بارزاً إلى الولايات المتحدة، خلال الأيام المقبلة لبحث التقرير الذي سربه ويكيليكس. ولم تتوقف إجراءات الحماية عند هذا الحد، بل صنف البرلمان الفرنسي بمنح صلاحيات مطلقة للسلطات في التجسس على المواطنين، وبرزت الحكومة الفرنسية المصادقة على القانون بأنه تحديث للقواعد والقوانين، التي كان معمولاً بها في البلاد منذ فترة ما قبل الإنترنت. وخير تعقب ننهي به هذا الفصل عن "الطابور المخابراتي" هو ما كتبه الاستاذ أحمد السيد النجار في صحيفة "الأهرام" بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ بعنوان "التنصت الأمريكي وهم الحريات والمؤامرة"، والذي قال فيه:

"من المؤكد أن تجسس الولايات المتحدة على حلفائها يكشف عن سلوك تأمرى منظم، يجعل قلب الدولة الرأسمالية الأمريكية أقرب لأكثر المحافل الماسونية وصناعة، مع استعدادها الجاهز لاستخدام دعاوى مواجهة الإرهاب لتبرير أي شيء، رغم أنها أكثر دولة راعية للإرهاب وللدولتين العربيتين الغنيتين المولدتين

والممولتين له، وهى التى رعت تنظيم القاعدة، والتنظيمات التى تسمى نفسها "جهادية" فى ثمانينيات القرن العشرين؛ لاستخدامها ضد الاتحاد السوفيتى السابق. واستمرت هى وبريطانيا بالذات فى احتضان قياداتها وقيادات التنظيم الدولى للإخوان، مفرغ العنف والإرهاب لتنفيذ وتخريب النظم والدول فى الوطن العربى وبلدان أخرى.

وقد وصل التآمر حتى إلى كرة القدم، فقد صرح رئيس الاتحاد الدولى لكرة القدم بأن ألمانيا وفرنسا ضغطنا على الاتحاد لقبول تنظيم دولة قطر، التى لا يملأ سكانها ملعباً لكرة القدم، لكأس العالم عام ٢٠٢٢؛ لأن شركات من الدولتين فازت بحقوق ضخمة لبناء المنشآت الرياضية اللازمة لاستضافة كأس العالم، وهذا يعنى ضمناً تأمرها ومعها بلاثر نفسه ضد الدول الأخرى، التى تنافست لاستضافة كأس العالم".

"ودولياً هناك سلسلة من المؤامرات، مثل اغتيال الرئيس الأمريكى جون كينيدي، التى دبرتها واشنطن فى شيلي وأندونيسيا وإيران فى عهد مصدق، وفنزويلا فى عهد شافيز، وغيرها من الانقلابات، وغزو جرينادا فى الثمانينيات، والمؤامرات لاغتيال الزعماء المعارضين لواشنطن.

ومن المهم مراجعة ما كتبه أحد قراصنة الاقتصاد "جون بيركنز"، الذين تكريهم الولايات المتحدة لإخضاع اقتصادات جعلها تابعة لها، والذي قرر فضح ذلك فى كتابه "اعترافات قرصان اقتصادى"؛ حيث يشير إلى الكيفية، التى تمت بها السيطرة على أموال النفط فى المملكة العربية، والانقلاب الأمريكى فى جواتيمالا، على الرئيس المنتخب ديمقراطياً "أرينز" عام ١٩٨١؛ لأنه وضع برنامجاً للإصلاح الزراعى، يهدد مصالح شركة "يوناييتد فروت" الأمريكية، فقامت المخابرات المركزية الأمريكية بتبوير انقلاب ضده، ووصل الأمر إلى قيام الطيارين الأمريكين مباشرة بقصف العاصمة، ووضع ديكتاتور عسكرى يمينى متطرف، هو كارلوس أراماس فى السلطة، فألغى الإصلاح الزراعى والضرائب على الاستثمار الأجنبى.. أما رئيس الإكوادور "رولدوس" الذى أراد فرض سيادة بلاده على قطاع النفط الخاضع للشركات الأمريكية، فتم اغتياله فى "حادث" طائرة عام ١٩٨١، وتكرر الأمر فى العام نفسه مع رئيس بنما "عمر تورخوس"، الذى أراد فرض سيطرة بلاده على قناتها ومواردها".

"والحقيقة أن تاريخ المؤامرات فى العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية تاريخ أسود، إلا أن نجاح أى مؤامرة فى الغالب الأعم يكون متوقفاً على ضعف وهشاشة وغياء أو خيانة أطراف فى البلد، الذى تحاك ضده المؤامرة. وهذا المنطلق الواقعى يجعل من المؤامرة فعلاً، لا يكتمل نجاحه إلا بتضافر عوامل ضعف داخلية مع التآمر الخارجى.

(٥) الطابور الثقافي

ارتبطت معنى وطاقت الثقافة عبر العصور بدلالات التنوير والتحضّر والتقدم والتطور في شتى المجالات الفكرية والعقلية والعلمية والعلمية، ولذلك حازت على التقدير والاعتبار والحماس من كل الشعوب والدول، التي حرصت على أن تكون في مقدمة الطوابير، التي تميز مسيرة الشعوب والدول المتحضرة. ولكن ما ينطبق على الطابور الثقافي، ينطبق بدوره على معظم الطوابير والأنشطة الأخرى، التي يمارسها البشر؛ بصرف النظر عما تحققه من إيجابيات أو مما يعثرها من سلبيات. والسلبيات التي تعثر الطابور الثقافي، سواء عن عمد أو مصادفة، هي التي تتسلل مع الشروخ والنفثات، التي تتخطى الطوابير المخبرية، سواء العامة أو العسكرية، في افتعالها أو ابتكارها، وتعمل على توسيعها وتعميقها في الطابور الثقافي المضاد؛ كي يضل مساره الحضاري، ويدخل في مآهات قد لا يخرج منها؛ فمتى دخلت العمليات المخبرية في المجال الثقافي، فإن طاقاتها وإمكاناتها تتحول إلى طوابير منقسمة إلى حلفاء وخصوم.

وبالتالي تتبدل الغايات الإنسانية الرفيعة المرتبطة بالثقافة التنويرية إلى غايات مخبرية وعسكرية وسرية وغامضة ومعتمة، طبقاً لقطرات الأحداث في الميادين السياسية أو الاقتصادية وبالطبع الثقافية والاجتماعية. وتصبح تقاليد الأمور في أيدي رجال المخابرات بل والجواسيس، بعد أن كانت في أيدي العقول المستنيرة الحريصة على أهدافها الإنسانية.

وغالبا ما تنتحول الثقافة في هذا الوضع المقلوب من طاقة بناء وتقدم إلى طاقة هدم وتدمير؛ لأن كلاً من طابوري الصراع أو طرفي القتال، يسعى إلى القضاء على الآخر. وأخطر ما في هذا التدمير أنه موجه إلى العقول، وليس مجرد تلاعب بالمعلومات بطريقة أو بأخرى. ومن هنا كانت العلاقات الوثيقة بين الثقافة والإعلام والدعاية وغير ذلك من آليات صياغة الأفكار والعقول. وكلها تحت رحمة الطابور الذي يجيد توظيفها لصالح أهدافه، سواء أكان يحارب من أجل الدفاع عما يراه حقاً إنسانياً أصيلاً، أم للقضاء على الطابور الآخر بكل الوسائل والآليات المتاحة.

وفي سعي هذا الجحيم، قد يختلط الحابل بالنابل، وقد تتلاشى الحدود بين الخير والشر، عندما تسيطر الغرائز الوحشية على البشر، وتصبح الكلمة الأولى والأخيرة لأسلحة الدمار الشامل. وكانت الحرب العالمية الثانية، أوضح نموذج على هذا الصراع المميت، الذي دارت رحاه وبلا رحمة بين جيوش وطوابير

الحلفاء التي رفعت أعلام الديمقراطية وجيوش وطوابير المحور التي رفعت أعلام النازية. وسواء أكانت استخدامات أسلحة الثقافة والإعلام والدعاية، تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة، فإن الظروف السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها يمكن أن تترك بصماتها وأثارها واضحة على مثل هذه الاستخدامات، بل وقد تظل علامات واضحة ومعروفة في زمن السلم.

وأى دراسة مقارنة بين استخدام دول الحلفاء للثقافة والفكر، واستخدام دول المحور (ألمانيا وإيطاليا واليابان) لهما، تؤكد دائماً مقولة مكياثيلى "الغاية تبرر الوسيلة"، وإما كانت الوسائل تتنوع وتختلف وتتطور سواء في مجالات الثقافة أو الإعلام أو الدعاية. ولكن مهما علت وارتفعت أعلام الحلفاء وأبواقهم في مواجهة أعلام المحور وأبواقه، فإن أنهار الدماء المتدفقة في كل الميادين، لا بد أن تتوقف في النهاية، ويدرك العالم بعد فوات الأوان، أنه في اليوم الذى داست فيه الجيوش المتحاربة على كل قيم الثقافة الإنسانية، عندما وظفها للخراب والدمار والموت، فقد هذا العالم البائس كل معنى حقيقى لوجوده، يستوى في ذلك المنتصرون والمهزومون.

وكانت في مقدمة الكتب التى قدمت بانوراما عريضة وطويلة عن المخابرات والأمن ومدى سيطرتها على الثقافة والفكر والإعلام والدعاية، كتاب الباحثة البريطانية فراتيميس ستونر سوندرز "الحرب الباردة الثقافية: المخابرات المركزية الأمريكية وعالم الفنون، الفنون والآداب" الذى صدر عام ٢٠٠٠، الذى كشفت فيه بمنتهى الجرأة والصراحة أسرار تلاعب السى. آى. إيه بمقومات الحياة الثقافية والفنية والإعلامية؛ خاصة في زمن الحرب العالمية الثانية على وجه الخصوص، بعد أن أتيح لمؤلفة الكتاب أن تضع يدها على حشد هائل ورهيب من الأسرار والحقائق والأرقام والوقائع والصفقات والمؤامرات وعمليات التلاعب والخداع والخيانة، مستندة فيها إلى ما يشبه مكتبة كاملة من الوثائق والمقابلات والأصول والأساليب والأكليات والمخططات، التى أتاحت لها أن تخرج على العالم بكتاب بهذه الكفاءة العلمية والمراجع، التى لا يمكن حصرها.

وهى توضح أنها عندما كانت توثق وقائع الحرب الباردة الثقافية.. كانت تعلق آمالاً كبيراً على الاستفادة من قانون حرية المعلومات الأمريكى، ولكنها أدركت أن الوساطات والمحسوبيات في الحصول على هذه الملفات والنسخ المأخوذة عن هذه الأصول، لاتمنح للجميع فرصاً متساوية، على النقيض من أعلام الحرية والديمقراطية، التى ترفرف بها أمريكا في جميع أنحاء العالم. وربما كان مصدر هذه الآمال الكبار أن الوثائق الحكومية الأمريكية، التى كانت محظورة من قبل، قد كشفت النقاب عنها، إعمالاً لهذا القانون، وتم تسليمها للباحثين المرضى عنهم، ممن حصلوا على عديد من الدراسات الحديثة، التى تدور حول

مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي إلى حد كبير. أما الوضع بالنسبة لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية فلم يكن بهذا اليسر والسهولة.

توضح سوندرز أن الحصول على الوثائق من السي. آي. إيه أمر مختلف تمام الاختلاف؛ إذ إنها تقدمت لهذا الجهاز بطلب رسمي للحصول على وثائق، ينطبق عليها قانون حرية الإعلام الأمريكي في عام ١٩٩٢، وحتى صدور الكتاب في عام ٢٠٠٠، لم تكن قد حصلت على ما طلبته من وثائق، وأقر مسئولو الجهاز بتلقي طلب رسمي لاحق منها، ولكنهم حذروها من أن تقديم الوثائق المطلوبة سيكلفها مبلغاً إجمالياً يصل إلى ثلاثين ألف دولار، وأوضح لها منسق المعلومات والشئون الخصوصية، في الجهاز الأمريكي، أن فرص التعامل الناجح مع الطلب الذي تقدمت به للحصول على الوثائق، وفقاً للقانون الأمريكي من السي. آي. إيه، تصل إلى درجة منعمة بصورة فعلية في النهاية.

لكن المؤلفة التي لا تعرف اليأس أو الإحباط، شقت طريقها إلى مجال الوثائق الموجودة في المجموعات الخاصة، التي يحتفظ بها كبار الساسة والمؤلفين والمتقنين، حيث إن إدارات أمريكية متتابعة منحت تعاونها وحماسها إلى القطاع الخاص، وفي مرحلة الحرب الباردة بصفة خاصة، شاركت مع الخارجية الأمريكية في صنع مقومات السياسة الخارجية الأمريكية مجموعة من الكونسينتوم (اتحاد أو هيئة لتقديم الدعم المالي) والمؤسسات والشخصيات شبه الحكومية.

وقد أدى هذا إلى توفير إمكان التدقيق في عديد من العمليات، بما في ذلك العمليات السرية. وساعد في عمليات التدقيق هذه وجود أرشيفات ومكتبات تقدم ثروة حقيقية للباحثين، منها مكتبة "تاممنت" في نيويورك، و"جوزيف ريجنشتاين" في شيكاغو، و"لويت أيزنهاور" في إيبيلين، والأرشيفات الوطنية في واشنطن، و"بثلر" في جامعة كولومبيا، و"مركز جورج مينى" في واشنطن، و"مركز أبحاث هاري رانسوم" في واشنطن، و"مكتبة ليندون جونسون" في أوستن بنكساس، و"مكتبة جون كينيدي" في بوسطن، "مكتبة هاري ترومان" في إنديبندينس، فضلاً عن مكتب السجلات العامة في لندن ومكتبة جامعة ريدنج البريطانية.

واستطاعت فرانسيس ستونر سوندرز أن تطرح ببراءة ضفيرة مثيرة كانت بمثابة العمود الفقري لكتابتها، ابتداء من الصلب الرئيسي لمضمونه حتى الخاتمة، التي تؤكد فيها الخلاصات الأساسية، التي توصلت إليها من عملية جمع المعلومات، التي مزجت فيها بين التيارات المخبرائية والتفاعلات الثقافية فيما يشبه المنظومة الواحدة. إن بين المقدمة والخاتمة يمتد ستة وعشرون فصلاً، يتضمن كل منها أضواء متنوعة على جانب محدد من جولات الحملة المكثفة والمتصاعدة، التي شنتها السي. آي. إيه على الجبهة الثقافية في إطار الحرب الباردة، التي كانت

بمثابة مواجهة تحد هائل لمعدي من الكتاب والأدباء والفنانين والمبدعين أنفسهم، ففي الاتحاد السوفيتي والدول الدائرة في فلكه، كان من المتوقع منهم أى يقوموا أصلاً تمجد النزعة الكفاحية والنضال والتفوق المطلق، وفي الغرب ساد التباهى بحرية التعبير باعتبارها الجوهر المكونة في تاج الديمقراطية الليبرالية، في حين أن مثل هذه الحرية يمكن أن تكبد من يحظون بها ثمناً باهظاً.

وتحت هذا السقف الذى يظل الجميع، يقدم الكتاب بالوثائق والمقابلات والفحص والتحقيق في المصادر، بانوراما هائلة للحملة السرية التي شنتها السي. آى. إيه، والتي لم تتردد في إطارها أن تعمل على تحويل عدد من أبرز أنصار حرية الثقافة والفكر إلى أدوات، يجرى التلاعب بها من جانب جهاز المخابرات الأمريكى العتيد، سواء يعلمهم أو من وراء ظهورهم، وسواء أحبوا ذلك أم كرهوه. وبذلك تسلمت السي. آى إيه إلى كل ركن في المعمار الثقافى العالمى، وكيف قامت المنظمات والمؤسسات، التي تدعى "الخيرية"، والتي تتخذها واجهة لنشاطها في هذا المجال، والتي تحولت إلى قوات تتفق أموالها عبرها، إذ قامت بعقد المؤتمرات وتنظيم المعارض والإشراف على الحفلات الفنية ونقل فرق الأوركسترا في مختلف أرجاء العالم، كما تصدت لرعاية الفن التجريدى كرد على الواقعية الاشتراكية، ودعت مشروعات باهظة التكلفة للنشر والترجمة، ونفعت بعناصر تابعة لها إلى دعم صحف ومجلات في أوروبا، وغيرها من أرجاء العالم وإلى تغطية خسارتها أيضاً.

وبوضوح، وبلا مواربة، وبالدليل القاطع، تقدم فرانسيس ستونور سوندرز بلاكرد: آرثر كوستلر، ملفين لاسكى، توم برادن، نيكولاس نابوكوف، ومايكل جومبلسون باعتبارهم في مقدمة حشد هائل من نظرائهم، الذين أداروا هذه الحملة وقاموا بإغواء المساهمين فيها واجتذابهم من فنانين وكتاب ومحررين وأدباء.

أما من الناحية العملية، فإن هذا الكتاب الموسوعى يقدم سيرة جماعية ونقدية لهذه الدائرة أو الدولية، التي انغمست في هذه الحملة الجارفة: وكان أعضاؤها ممن يكونون حُباً حقيقياً للقيم الغربية، في حين كان هناك آخرون من بينهم، تدفعهم حماسة منبعثة من أهواء أخرى. ووجد المثاليون من بينهم أنفسهم، في نهاية المطاف، في وضع من يهدد بالخطر قيم الحرية الفكرية ذاتها، التي شكلت دافعهم للتحرك، وفي الختام نشوهت صورهم جميعاً، عندما تم في أواخر الستينيات تمزيق اللقاب عما كانوا ضالعين فيه.

ولكى تتضح صورة السي. آى. إيه بصفتها أشهر ملحمة مخابراتية وتجسسية في هذا الزمن، فإن ملامحها تشكلت منذ عام ١٩٤٧ في بناء، يمكن وصفه بأنه "كونسرتيوم" كما اعتادوا أن يطلقوا عليه، ويحى اتحاداً أو هيئة لتقديم دعم مالى هائل وقادر على النهوض بعشرات المهام الحيوية والخطيرة في آن واحد، حين تعين عليه تطعيم العالم ضد عدوى الشيوعية، وتسهيل تمرير مصالح السياسة

العارجة الأمريكية، وعر نلك من المهام اللى تغطى معظم أرجاء العالم. فقد حشدت لهذه الأهداف موزائبات لا يمكن حصرها، وموارد بشرية هائلة، أدت إلى قىام شبكة علاقة محكمة من البشر والخبراء، تعمل جنباً إلى جنب مع ذراع الجاسوسية الأمريكية على الترويج لفكرة محددة، وهى أن العالم فى أشد الحاجة إلى سلام أمريكى، وإلى عصر تنوير جديد، وإلى ما يسمى بقرن أمريكى، على سبيل محاكاة الإمبراطورية الرومانية، عندما كانت فى قمة سطوتها، وأشاعت أن العالم كله مقبل على سلام رومانى أو قرن رومانى.

وهكذا فإنه فى إطار الحرب الباردة، نفنت الحكومة الأمريكية برنامجاً سريعاً قوامه الدعاية الثقافية، وإن لم تعلن هذا صراحة، بحيث لا يبدو موجوداً على أرض الواقع الدولى، وإنما مجرد أوام فى أذهان المذبح. وكانت الأداة الأساسية فيه ما كان يعرف باسم "مؤتمر الحرية الثقافية"، الذى أداره عميل السى. آى. إيه، مايكل جوسيلسون فى الفترة ما بين ١٩٥٠ و١٩٦٧، وفى أوج نشاطه عمل "المؤتمر" انطلاقاً من مكاتب فى ٣٥ دولة، وقام بتشغيل عديد من الكوادر، وأصدر ما يزيد على عشرين مجلة بارزة، وأقام عشرات المعارض والحفلات الفنية، ونظم مؤتمرات دولية بارزة، وقدم المنح والجوائز للموسقيين والفنانين والأدباء. وكان هذا النشاط المحموم بمثابة السلاح السرى لأمريكا فى الحرب الباردة، وتواصلت آثاره بالغة الخطورة وامتدت حتى يومنا هذا. إن قلة محدودة من الكتاب والشعراء والفنانين والمؤرخين والعلماء والنقاد فى أوروبا، مابعد الحرب العالمية الثانية، هى التى لم ترتبط أسماؤها بشكل أو بآخر - وسواء علمت أم لم تعلم، وأرادت أم لم ترد - بهذه الحملة السرية المكثفة والممتدة.

تواصل المدى الذى بلغته ذراع التجسس الأمريكية فى التغلغل فى الشؤون الثقافية لحلفائها الغربيين، لدرجة تحريك المثقفين والأدباء والفنانين كقطع الشطرنج وإضعاف قدرتهم على الفحص والتمحيص، والتلاعب بمقومات مجالات واسعة من الأنشطة الإبداعية. وظلت هذه الدوامة التى لم تهدأ من أكثر جوانب الحرب الباردة إثارة للخلاف والجدل، على مستويات أمريكية ودولية. ولكن المنتمين أو المتحمسين لهذه المرحلة فى مسار السى. آى. إيه، اعتمدوا فى ادعائهم، رغم أن الاستثمار المالى الهائل، الذى حشدته ذراع التجسس الأمريكية لم يرتبط بخيوط محددة للتحرك فى اتجاهات بعينها، من جانب الذين صبت هذه الاستثمارات فى خزائهم أو جيوبهم. وأن الهم الأساسى للسى. آى. إيه، يتمثل فى توسيع نطاق إمكانات التعبير الثقافى والديمقراطى الحر.

ويقول قائل من المتمسكين بالدفاع عن هذا التوجه: "إنما أردنا مساعدة الناس على أن يقولوا ما كانوا سيقولونه على أى حال". كما لو كانوا على علم بما يدور فى عقولهم وقلوبهم، ويواصل أصحاب هذا التوجه المدافع فى استماتة عن السى.

آى. إيه، فيدعون أنه إذا كان المستفيدون من أموال السبى. آى. إيه يجهلون حقيقة مصدرها، وبالتالي فإن سلوكهم م يتغير، فإن ذلك يعنى أن استقلالهم كمفكرين نقديين مستقلين فى توجهاتهم، لايمكن أن يكون قد تأثر. غير أن الوثائق الرسمية المتعلقة بالحرب الباردة الثقافية تؤكد كذب وزيف أسطورة الإيثار هذه، لأن المعاملات التجارية فى كل مجالات الحياة الأمريكية تتبع مبدأ "على عينك يا تاجر"، فالكل يعرفون مصادر تمويلهم وكيفية التعامل معها.

وطبقاً لما توضحه هذه الوثائق، فإن الأشخاص الذين يتلفون دعم السبى. آى. إيه، كان أدلهم بشكل جزءاً كبيراً وعضوياً من حملة إقناع وغسل المخ، أو بمعنى أدق جزءاً من تحمله أو حرباً دعائية تتبع الطابور، الذى يعرف الدعاية فى إطاره بأنها "أى جهد منظم أو حركة منظمة؛ لنشر معلومات أو مذهب معين، عن طريق تجميع أو تحليل أو تفسير الأخبار أو الدعوات الخاصة أو النداءات المعدة؛ للتأثير فى أفكار أى مجموعة معينة أو تصرفاتها". وقد كانت من المكونات لهذا الطابور المنظم للحرب النفسية "التوظيف المخطط الذى تنهض به أمة من الأمم للدعاية والأنشطة الأخرى غير القتال، التى توصل الأفكار والمعلومات المقصود بها التأثير فى الآراء والمواقف والمشاعر والسلوك، الخاص بالجماعات الأجنبية بطرق تسعى إلى تحقيق الأهداف القومية".

وفضلاً عن ذلك، فإن نوعية الدعاية الأكثر فعالية، تم تعريفها بأنها تلك النوعية التى فى إطارها أو طابورها يتحرك الهدف فى مسار، ترغب فيه لأسباب، تؤكد ضرورة تحقيق هذا الهدف. ومهما تعددت التعريفات التى تبلور هذه التوجهات، فإنها مستظل متناثرة، بل وربما مبعثرة فى وثائق الحكومة الأمريكية، التى تحرص على تطبيق الدبلوماسية الثقافية الأمريكية لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ولكن الأحداث أكدت أن ما كشفت عنه هذه الوثائق، كانت مجموعة بالغة الخطورة عن الأسئلة والتطلعات والاستفهامات المتعلقة بأنشطة السبى. آى. إيه على الطابور الثقافى الخامس فى مرحلة الحرب الباردة؛ فمن الواضح أن طابور التجسس الأمريكى كان قد تحرك فى غمار قيامها بتمويه وإضفاء استثماراتها وخططها واستراتيجياتها فى القطاع الثقافى، من منطلق افتراض أن ما تقدمه سيتم رفضه، إذا تم عرضه صراحة وبلا تمويه.

هنا يبرز سؤال لا بد من مجابته، بل وحسمه إذا كان ممكناً، هو: على أى نوع من الحرية أو الصدق أو الشفافية، هذا الذى يجرى ترسيخه وتكريسه بمثل هذا الخداع الفاضح؟ هل كانت هناك أى حجة أو تبرير حقيقى لافتراض أن مبادئ الديمقراطية الغربية لايمكن إحياؤها فى أوروبا ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ طبقاً لآلية داخلية من نوع ما؟ ولماذا الافتراض أن العقيدة الغربية مضادة للحرية والديمقراطية لمجرد ما فعله حاكم مجنون مثل هتلر؟! وهو الذى عانى الغربيون

على يديه من المأسى والمحن ما يعجز عن الوصف؟ ومن قال إن الغربيين سيقاومون انتشار الحرية والديمقراطية فيما بينهم، وهم الذين مارسوها من قبل وقطعوا ثمارها؟! إلى أى حد كان ما يمكن السماح به أن تقوم دولة أخرى هي الولايات المتحدة، فى هذه الحالة بالتدخل سراً فى العمليات الأساسية المتعلقة بالنمو الثقافى العضوى أو النقاش الحر والتدفق، الذى لا تلاعب فيه للأفكار والأوهام فى أوروبا، ألا يتضمن ما قامت به السى. آى. إيه أية مخاطر على نشر الحرية، وإنما تفكيك الحرية حيث يعتقد الناس أنهم يتصرفون بحرية، فى حين أنهم فى حقيقة الأمر مرتبطون بقوة، لا يملكون سبيلاً إلى السيطرة عليها أو كبح جماحها.

ولا تقتصر الأسئلة الشائكة حول خوض السى. آى. إيه لغمار الحرب الثقافية على مثل هذه التساؤلات والمخاطر، وإنما تمتد إلى مزيد ومزيد من علاقات الاستفهام، التى قد تعجز عن إيجاد إجابات مقنعة؛ فمثلاً: هل أدى الدعم المالى الأمريكى إلى تشويه العملية، والتى بمقتضاها يتطور المثقفون والأفكار التى يعملون على تطويرها؟ هل كان الناس يختارون مواقفهم، وليس على أساس ما يتمتعون به من قدرات وطاقات ومزايا فكرية؟ هل كانت الشهرة تتحقق، أو يتم دعمها من خلال عضوية الكونسرتيوم الثقافى الذى شكلته السى. آى. إيه؟ كم من الكتاب والمفكرين والفنانين الذين حققوا شهرة عالمية فى تلك المرحلة، هم فى حقيقة أمرهم رجال ونساء متواضعو المواهب، ولكنهم كانوا قريبين من صنع القرار الذى يحدد مسارات الإنتاج الثقافى والفنى فى شتى أنواعه.

لقد أثبتت الولايات المتحدة قدرتها الفائقة منذ منتصف القرن العشرين على صناعة شتى الطواوير الثقافية بمختلف الأنواع والمقويات؛ بحيث جعلت الحياة الثقافية الأمريكية نوعاً من ملاعب الكرة، التى تتحكم فى لاعبيها طبقاً لاستراتيجية محكمة للغاية.

ولكن طبيعة الأمور والقوانين التى تحكم هذه الطبيعة، أثبتت كعادتها فى شتى مناحى الحياة أنه ما كان يمكن لحملة السى. آى. إيه على الجبهة الثقافى بكل طواويرها أن تستمر إلى الأبد.. ربما لأنها استنفدت جانباً ليس بالقليل من أهدافها، وربما لأن عديداً من أساليبها أصبحت تنتمى إلى مرحلة أذنت شمسها بالمغيب، وربما لأن أنشطتها بحكم طبيعتها لا يمكن أن تظل سراً مغلفاً إلى الأبد. وترتب على ذلك أنه فى عام ١٩٦٦، نشرت صحيفة "نيويورك تايمز" سلسلة من المقالات، كشفت فيها النقاب عن نطاق عريض من العمل السرى، الذى تقوم به الطواوير المخبرية الأمريكية.. وهكذا طغت على السطح وقائع محاولات الانقلابات وعمليات الاغتيال السياسى. ورغم السرية المطبقة على هذه المساحات والتحركات، فقد تسربت تفاصيل مثيرة عن عمل السى. آى. إيه على الجبهة الثقافية وطواويرها المتفرعة منها فى شتى المجالات.

وقد أدت هذه المسارات والتحركات إلى إشاعة طرح رسخ في أذهان كثيرين أن عديدًا من المثقفين والأدباء والفنانين، كانوا يتصرفون بتعليمات من صانعي السياسات الأمريكية، وليس انطلاقاً من معاييرهم الحرة المستقلة، وهذا ما أدى إلى إثارة موجات من التفرز والاستياء على مستوى لا يستهان به، ويتمثل الأمر الأكثر خطورة عند طرح قضايا جماعات الأنتلجنسيا أو النخبة أو الصفوة، والسلطات المعنوية والأخلاقية، التي تمتعت بها خلال مرحلة الذروة والتألق من الحرب الباردة؛ إذ تعرضت هذه الأمجاد بين المثقفين للاهتزاز بشدة، بل وبلغ بها الأمر أن أصبحت موضع سخرية واستهزاء من جانب البعض.

ولعل من قبيل المفارقة المثيرة للاهتمام والجديرة بالتحليل أن الظروف والملابسات التي جعلت من الممكن الكشف عن الحملة الأمريكية السرية على الجبهة الثقافية وطوابيرها المتفرعة، هي نفسها، التي أسهمت في إضفاء الغموض على المفزى الحقيقي لهذه الحملة؛ فمع انطلاق الحملة الأمريكية الاستخوانية المعادية للشيوعية في فيتنام، وما تركته على المساحة الداخلية الأمريكية من انقسامات ونزاعات، ومع ما أعقب ذلك من فضائح من نوعية ووترجيت وأوراق البنتاجون، صار من الصعب أن يتواصل الاهتمام بالجبهة الثقافية، التي تراجعت إلى الخلف تقبع في الظلال لأول مرة، منذ أن عرفها العالم في أعقاب الحرب العالمية الثانية. على شكل مراحل الغضب والحق، التي لم تعد تحتل التداعيات الكثيرة للحملة المخابراتية الأمريكية على الجبهة الثقافية.

ومع ذلك، فإن الإنجاز المرموق الحقيقي للمخابرات الأمريكية، الذي يسجل لها زيادة تاريخية في مجال الثقافة والإعلام والدعاية، يتمثل في أن أفضل طريقة لعمل دعاية هي ألا يظهر عليك أبداً أنك تقصد القيام بعمل محدد ومحدود ومطلوب؛ إذ إن الفكرة حين تنمو في الوجدان بشكل تلقائي وطبيعي، هي أكثر فاعلية من حملة عسكرية، وأنه في أحيان كثيرة قد تتصور شعوب لو أفراد أنها تملك رؤوسها.. لكن الحقيقة هي أنه يتم الدفع بهذه الرؤوس إلى الوجهة، التي يحددها الآخرون. إن ذلك ليس سوى مسألة خفة وألمعية ولماحية ورشاقة، وأفانين نغث الأفكار والمعاني والهواجس والأوهام على الطريقة الأمريكية!

وقد برع الطابور الثقافي الأمريكي في عمليات التغفل، والتسلل إلى عقول وقلوب الجمهور، من خلال الرواية والفيلم وقطعة الموسيقى، أيا كان قالبها، والموسيقى والمسرحية والقصيدة. وهذه الأخيرة التي حملها جنود الطابور الخامس الأمريكي بكل آلياتها وتفاصيلها وألوانها وقوالبها، تقسر بمنتهى البساطة، كيف استطاع هذا الحشد الفكري والفني بمختلف أنواعه وأساليبه، أن يخلخل أنظمة عملاقة لدرجة أن هيكلها تداعت، وكنها بناء من ورق، ليصبح القرن العشرين أمريكياً، وليعيش العالم حياة السلام على الطريقة الأمريكية.

لقد أستغرق تحويل هذه الاستراتيجية إلى واقع معاش أكثر من نصف قرن. وبدأ العمل التطبيقي تحديداً منذ انتهاء الحرب العالمية عام ١٩٤٧، حين بدأت وكالة المخابرات المركزية في نسج الشبكة العنكبوتية وتزويدها برجال المخابرات والباحثين والمتقنين والجامعيين، وشكلت تنظيمياً له هدفان: تحصين العالم ضد الشيوعية، ثم تمهيده وإعداده لعصر التتوير الأمريكي، الذي يعنى القرن الأمريكى، وعلى مدى العقود المتتالية، وقعت صفوة المبدعين الباحثة والدارسة والكتابة والفنانة فى الشباك التى نصبها الطابور الأمريكى الخامس فى كل المواقع؛ خاصة تلك التى عمل بها الفنانون والكتاب والمؤرخون والنقاد والعلماء سواء فى أوروبا أو أمريكا، من الذين لم تكن أسماؤهم مرتبطة بطريقة أو بأخرى بمؤسسة التجسس الأمريكية، التى بلغ تدخلها فى الشأن الثقافى، حتى مع حلفائها الأوروبيين، مدى جعل أكبر الاسماء الثقافية مثل قطع الشطرنج.

وكانت كل الوثائق الرسمية التى اعتمد عليها كتاب فرانسيس ستونر سوتنرز "الحرب الباردة الثقافية: المخابرات المركزية الأمريكية وعالم الفنون والآداب"، قد صورت ما حدث للمتقنين والمفكرين والكتاب فى هذه السنوات، عبر المؤتمرات والندوات بأنهم كانوا أسرى شبكة دعاية أكاديمية.

وكانت صحيفة "نيويورك تايمز" عام ١٩٦٦ قد وصفت العمل السرى للمخابرات المركزية فى ميدان الثقافة بأنه أشبه بغيل هائج يدوس الساحة دون أى شعور بالمسئولية لا الأخلاقية ولا غيرها. ومن هنا كان العنوان الجانبى للكتاب "من يدفع للزمار؟" أى الذين يعملون على تمويل هؤلاء المبدعين الأجراء كى يعزفوا النغمات والألحان، التى تشنف آذان السادة والقادة المتحكمين فى مصائر السى. آى. إيه! ولتذهب الثقافة الإنسانية الأصيلة إلى الجحيم، فالمسألة أولاً وأخيراً هى دعاية سوداء.

لقد ارتدى هؤلاء المبدعون المزيفون ألقبة "المثقف الشرطى"، و"الفنان التزوى"، و"الكاتب المبرر"، والمفكر الذى يقوم بدور المحامى، الذى يلعب بالأفكار والأنماط والدلالات والقوانين ومختلف المعارف والمعلومات لخدمة الباطل. كل هذه الأنماط المنحرفة والمشوهة تربت وتعلمت فى مدرسة المخابرات الأمريكية، المتخصصة فى إعادة صياغة البشر؛ لينفذوا كل المطلوب منهم سواء عن وعى أو غيبوبة. فمثلاً يكفى ذكر الثلاثى الخطير، الذى كان بمثابة الهيكل أو القاعدة التى نهض عليها أضخم شبكة تجسس فى كل مجالات الثقافة: أولهم نيكولاسى نابوكوف، ابن عم الكاتب فلاديمير نابوكوف وهو مهاجر روسى، كان يعمل فى برلين قبل أن يهاجر إلى أمريكا ويشتغل موسيقياً، والثانى مايكل جوسلمون وهو ضابط أمريكى من أصل استونى أى روسى أيضاً، وكلاهما شكلا ثنائياً مخابراتياً ثقافياً متجانساً رغم اختلاف الطبائع. والثالث ميلفن جوناه لاسكى، المولود عام ١٩٢٠، والملقب بأبى الحرب الباردة الثقافية.

وهذا الثلاثي كان رائداً في توظيف أسلحته الفتاكة ثقافياً عبر عشرين مجلة وصحيفة، وآلاف الندوات والمؤتمرات والرحلات والمنتجعات التي تغسل أمخاخ الكُتّاب والمؤلفين، الذين يتم تمويلهم بملايين الدولارات كتباً وأفلاماً ومسرحيات من كل نوع، وتشاركهم مؤسسات عملاقة مثل فورد وروكفلر بميزانيات، غالية في الضخامة.

وكان الأديب والفنان الفرنسي المشهور جان كوكتو قد حذر أمريكا من أنه لا المال ولا السلاح سوف ينقذها من الهاوية، التي على وشك ابتلاعها، إذ إن هناك ما هو أقوى من دولارات مشروع مارشال لعمليات غسيل المخ الأوروبي برمته. هناك القلة المفكرة التي تحولت إلى "الزمار" التي يقبض على كل ما تصل إليه يدها دون استحياء منذ إنشاء وكالة المخابرات المركزية بقرار الأمن القومي الأمريكي في يوليو ١٩٤٧ والتي امتلكت شركت طيران وإذاعات وصحفاً وعقارات وشركات، حتى ظن الناس أنها تهيمن على الإعلام والثقافة والاقتصاد وربما أيضاً علاقاتهم الحميمة!!

وكانت وكالة المخابرات المركزية قد ورثت مكتب الخدمات الاستراتيجية، الذي أنشئ عام ١٩٤١ بعد هزيمة بيرل هاربر الفادحة، وألغاه الرئيس هاري ترومان لأنه لم يرد جهازاً يشبه الجستابو الألماني في مرحلة السلم. ولكن النخبة الأمريكية سليلة أعرق العائلات الأمريكية، وهي التي كونت طوابير التجسس الثقافي الأمريكي في لندن وباريس وجنيف ومريد وأثينا وبروكسل، وأيضاً عواصم الشرق الأوسط والأننى والاقصى والاسيوى، جعلت من الجستابو جهازاً هاوياً يسعى للإتقان بقدر استطاعته؛ فقد جندت المخابرات الأمريكية من مشاهير العقول المبدعة عملاقة من أمثال إيليا تولستوى، حفيد الأديب العبقري ليو تولستوى، وأنطوان دى سانت أكسييريوى وحتى إيرنيست هيمنجواى الروائى الأمريكى الأشهر. وبذلك تحول عباقرة الإبداع إلى طوابير التجسس، التي تسرى بالخراب والدمار في شتى أرجاء المعمورة. وتحولت الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت توصف بين الحربين الأولى والثانية بأنها جنة الثقافة التي لاتعرف الحدود، إلى صحراء تكوم أفيالها الهائجة ليس على الثقافة فحسب، بل على منتجيها ومبدعيها، أى عملية إعدام من المنبع، على حد قول جان كوكتو.

وكان السيناريو السينمائى لفترة لا تقل عن خمسين عاماً مجرد خادم لأفكار الوكالة وخططها، ولكنه كان خادماً مطيعاً وبارعاً، بل وساحراً في أحيان كثيرة، وقادراً على فعل الأعاجيب التي لاتخطر على بال بشر. وكانت السينما الأمريكية جاهزة لتنفيذ أية إشارات ترد من الوكالة.. ولم تكن المخابرات الأمريكية تكتفى باقتراح أفكار أفلام ولا مجرد استحالة عقول ومواهب لممثلين ومخرجين ومنتجين مشاهير، وإنما كانت هناك "أجنحة ثقافية" تتوالى مراحلها الواحدة بعد الأخرى.. فضلاً في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين، وبعد اجتماعات سرية كمادة

الوكالة، تقرر أن تكون "النتمية" الرئيسية التي تروج لها هوليوود هي فكرة "الحرية المقاتلة"، يعنى الحرية الأمريكية، ودوافعها النبيلة لإنقاذ الشعوب ودعوتها للفكر الحر. وليست هناك أجهزة جبارة فى الدعاية العالمية لهذا التوجه، مثل السينما الأمريكية العالمية، القادرة على ممارسة كل عمليات غسيل المخ لمختلف الشعوب.

وكان الأساس هو صنع شعار سياسى، يبدو أو يوحي لمعظم الناس بأن هذا الشعار تلقائياً نتيجة للتداعيات والكوارث، التى نتجت عن الحرب العالمية الثانية. فى حين أن الحقيقة هى أنه تمت "هندسته" وتصنيعه مائة بالمائة.

وبالطبع اشترك المنتجون بالتخطيط والتصميم، وتمت الاجتماعات بين ممثلى هوليوود المتطرفين فى عدائهم للياسار مثل جون وين وجون فورد وبول بريزر وجيف تشاندلر وجارى كوبر وغيرهم، وتقرر أن يتم إدخال الشعار السياسى ودمجه فى سلسلة أفلام بعناية شديدة، تحت إشراف "الوكالة القومية للإعلام الأمنى".

كانت مهمة هوليوود أن تثبت قدرتها الفائقة على أنها تستطيع أن تزرع صفة أو خاصية "طيب" عنه شعب أو دولة وتضع مكانها صفة "شرير" كوصمة، تلتصق بها فى نظر العالم أجمع، فمثلاً فى مرحلة من المراحل كان المخرج السينمائى العالمى سيسيل دى ميل يتحكم فى أى لمحة أو مضمة بصفته المستشار الذى يمارس التدخل المخابراتى، الذى يمكن أن يصل إلى حد حركة الممثل ورمشة عين الممثلة ورفع الحاجب، وحتى القبلية السينمائية كانت لها مواصفات، لابد من إبرازها بهدف إحياءات معينة خاصة فى أفلام المخابرات والجاسوسية والمطاردات وغيرها.

وفى الخمسينيات والستينيات، كان هناك ١٣٥ مركزاً إعلامياً ودعائياً أمريكياً فى ٨٧ دولة، توزع أفلام المخابرات المدعومة بميزانيات الوكالة المركزية للمخابرات الأمريكية؛ فليس هناك شيء متروك للمصادفة، ولن تترك أعمال روائية أو سينمائية تكشف أو تلمح، أو تشير إلى جوهر الحقائق، التى تبلور الحياة الأمريكية. وطبقاً لتعبير أحد مسئولى الحرب الباردة والملابسات الخابراتية، لابد من مسح أعمال، مثل: رواية "عناقيد الغضب" للروائى الأمريكى جون شتانيك؛ حتى لاتصبح تحت أى ضوء مهما كان خافتاً.

كانت السينما الأمريكية - وما زالت - سينما تقوم بتفصيل الأفلام، مثل الترتى البارز الذى لا يخطئ فى مقاييس الزبائن على الإطلاق. فمثلاً بعد وفاة الروائى جورج أورويل صاحب رواية "مزرعة الحيوانات" عام ١٩٥٠، سارع صانعو الأفلام إلى أرملته ليحولوا "مزرعة الحيوانات" إلى فيلم كرتون "رسوم متحركة" ليوزع فى أنحاء العالم. وبالفعل كتب السيناريو، الذى راجعته هيئة الاستراتيجية السيكلوجية، وتم تغيير النهاية؛ لأن العمل الروائى كان يساوى فى الأثر بين الخزائير الشيوعية والرجل الرأسمالى.

أما رواية أورويل الأخرى "١٩٨٤" فقد وجدت سبباً. أي. إيه فيها عملاً يمكن توظيفه بدقة وعناية، حتى وإن أفسدت النص الأصلي وتلاعبت بأورويل وعملت نهايتين للفيلم: واحدة للجمهور في أمريكا وأخرى لخارج الحدود. وكان التزييف متواصلاً في كل مراحل الفيلم، لدرجة أنه أصبح في واد والرواية في واد آخر، ولكن يبدو أن ما فعلته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. بروايتي أورويل، كان وثيق الصلة بماضيه هو شخصياً مع الوكالة. فقد سلم أورويل إلى إدارة البحث الإعلامي قائمة تضم ٣٥ اسماً، متهمين بالتعاطف مع الشيوعية، بل إنه كان دوماً يحتفظ في حافظته بدفتر مخابراتي، يكتب فيه تقارير عن "المدى، الذي يمكن أن يصل إليه أعداؤنا في الخيانة على حد قوله. ووصلت قائمة الدفتر عام ١٩٤٩ إلى ١٣٥ اسماً (أي مخبراً). وكان جون شتاينيك في مقدمة هذه القائمة المخبرانية. وكان أورويل فخوراً بقيامه بدور "البصائر"، لأن العمل غير الشريف في نظر الوكالة يصبح شريفاً لمجرد أن مرتكبه هو جورج أورويل!!

وكتاب فرانسيس ستونر سوندرز "الحرب الباردة الثقافية: المخابرات المركزية الأمريكية" يفاجئ القارئ بأسماء كتاب كبار، كانوا نجوماً ساطعة في القرن العشرين، وإذ بهم ضمن كوكبة البصائرين، الذين نالوا من الحب جانباً في تعاملاتهم المريبة مع الوكالة، الخبيرة بشراء الذمم على كل لون؛ فقد سجل التاريخ أسماء مثل الشاعر والناقد العبقري ت. س. أليوت، وعالم الجمال والفنون والشاعر هيربرت ريد، وفيلسوف الوجودية جان بول سارتر، وغيرهم من طليور المنفعين الذي رفعوا شعار (مادما نبيع أرواحنا فلا ينبغي أن نبيعها رخيصة).

ولكن ليس عملاء الوكالة المركزية كلهم من هذا المستوى الثقافي الرفيع، بل هناك دوائر وأنماط وآليات مستمرة، وكلها تدور بالأفكار، التي يكتبون عنها للمخابرات المركزية، التي تقدمها إليهم على أطباق من فضة رغم أن هذه الأطباق أثمن بكثير من الأفكار التي تقدمها لعملائها؛ فمثلاً حين يكتب صحفي مرتزق أو كاتب مسرحي أو روائي عملاً لاساوي ثمن الخبر المكتوب به، وتشتره جهة تدعى أنها ثقافية بمبالغ غير عادية، أو حين تدعى جهة أخرى أنها تكافئ المفكرين والكتاب بأنها تدعوهم لرحلات في بلاد مشوقة؛ حتى يقدموا زناد فكرهم على أفضل وجه، أو تدعو كاتباً لحفل على شرفه حتى يتلق اسمه أكثر فأكثر، أو تمنحه درجة فخرية ترتبط باسمه في الدعاية عنه أو حتى تدعوه على العشاء مع عليبة القوم ونجوم المجتمع، كل واحد ومقامه.

هذه كلها أساليب يكشف عنها كتاب "الحرب الباردة الثقافية: المخابرات المركزية الأمريكية وعالم الفنون"، بالاسم والشخص والواقعة، بحيث تتجلى عبقرية هذه المخابرات المركزية التي جعلت شعار كل واحد له دية أو سعر أو ثمن "شعاراً ثقافياً" مخبراً منذ أكثر من نصف قرن، وهذا يعني أنه إذا كان هناك من يرفض

الفلوس فليحصل على "البرستيج" (الوجاهة) بطريقة أو بأخرى، وهكذا تتم دعوة إيرنست هيمنجواي وأرثر ميللر وغيرهما لحفل تنصيب الرئيس جون كينيدي تحت شعار "إقامة علاقة منتجة بالفنانين مثلما يحدث عندما يقيم البيت الأبيض حفل عشاء على شرف "س" من المثقفين.

أصبحت المخابرات المركزية الأمريكية تمتلك كل عناصر الجاذبية والسحر المتمثلة في مآدب الطعام الفاخر، والحفلات الحاملة، والروايات والمكافآت السخية، وكل ما يفسد المثقف الذي يفقد القدرة على التمتع أو احترام الذات، وكل ما يمس هذه الذات. وتصف مؤلفة الكتاب المخابرات بأنها كانت "النذى" الذي يوزع الرضعات شرقاً وغرباً، وأصبح حال لسان المثقف أن يتسائل مستهزئاً: "ما المانع أن تكون مثقفاً وتقبض بالآلاف؟".

إنها رحلة تسلك المخابرات الأمريكية إلى معازل الكتاب والمؤلفين المعترين بأنفسهم لتزين لهم كيفية بيع أنفسهم في مواجهة الإغراءات التي لا تقاوم؛ خاصة إذا كانوا من الطبقات المتوسطة أو الكادحة، وهم يروصدون ما كانت مؤسسة روكفلر، والوصفة الأمريكية لتجعل من الكاتب الموهوب موظفاً روائياً وعميلاً أو كاتباً أجيراً في أى فرع من فروع الثقافة، بلا أى حرج أو حساسية.. إنها عملية ترويض ثم إفساد، أهم ما فيها أنها تحفظ للمخابرات الأمريكية حقها في الملكية الفكرية لفكرة إدخال المثقفين والفنانين والأدباء والمبدعين والشعراء إلى الحظيرة.

وبالتوازي مع هذا النشاط المحموم، عمل جهاز المخابرات على تجنيد عناصر له في مختلف الأجهزة الأمريكية السيادية منها والعامة، ابتداء من البناتاجون وانتهاء بالشركات الخاصة ومروراً بالكونجرس ومجلس الشيوخ والدبلوماسيين والمحامين ومراكز البحوث بالجامعات وخارجها واتحادات الطلاب والخطوط الجوية ومحطات الإذاعة والتلفزيون والصحف. كما أعدت المخابرات الأمريكية قوافل من الموسيقيين في جولات، حول العالم لنشر الذوق الأمريكي، وإعادة تقديم التراث الموسيقى العالمى من منظور أمريكى؛ فمثلاً تم إعداد أوبرا "ريجوليتو" لفردى بصبياغة معادية للفاشية على المسرح الألماني، ومنع عرض مسرحية "يوليوس قيصر" لأنها تمجد الديكتاتورية، وكذلك مسرحية تولستوى "الجنة الحية" لأنها نقد اجتماعى يخدم أهدافاً غير رأسمالية. وحتى أوركسترا برلين الفيلهارسونى، أصبح بمثابة الحصن الواقى ضد "الشمولية" السوفيتية بما يقدمه من معزوفات خارج القوالب الموسيقية المعتادة، لكى يقدم معانى الحرية والتحرر وغير ذلك من الأساليب والتطلعات، القادرة على التخلص من كل أثر للنازية.

وقد بلغت سيطرة المخابرات الأمريكية على مجمل الحياة الثقافية درجة مخيفة، عندما استطاع السيناتور الأمريكى جوزيف مكارثى أن يشكل لجنة داخل

الكونجرس، خاصة بالنشاط المعادى لأمريكا، تمكنت من تمرير مشروع قانون بالرقابة على الثقافة (١٠ يوليو ١٩٥٣)، جعل المشتبه في شيوعيته بأى درجة من الدرجات، ينتهى أمره بتدمير حياته ومستقبله، وربما تدفعه للانتحار، عندما تسد في وجهة كل سبل الرزق. كذلك نجحت النشاط المعادى لأمريكا فى الكونجرس، فى جلسة ١٤ يونيو ١٩٥٤، فى أن تضيف إلى قسم الولاء لأمريكا عبارة "أمة واحدة تحت راية الرب"، على سبيل توظيف الإيمان وترسيخه فى مواجهة الشيوعية.

ويقول عاصم الدسوقي فى مقدمته الضافية لكتاب "الحرب الباردة الثقافية" إن ما فعلته المخابرات الأمريكية فى عالم الفن والأدب لإعادة بناء البنية الثقافية فى العالم، بما يودى إلى كراهية الشيوعية والسعى وراء النموذج الأمريكى، يؤكد سرعة الثقافة فى التأثير على الوعى والوجدان، من خلال الرواية الأدبية والدراما فى السينما والتلفزيون والمعارض الفنية والحفلات الموسيقية، بحيث يتم تدريجياً التخلي عن نمط قديم واكتساب نمط آخر؛ خاصة إذا كان هذا الآخر يركز على الحريات المطلقة، دون ضوابط مقابل القيود القائمة فى الشرق الشيوعى. وهكذا عندما سقط حكم الأحزاب الشيوعية فى أوروبا الشرقية، وكذلك فى الاتحاد السوفيتى، لم يجد هذا المسقوط مقاومة من الجماهير، التى كانت تتشرب على مدى أكثر من أربعين عاماً، وبالتدريج ثقافة معادية للشيوعية، تداعب غرائز التملك والتفرد والأناية، فأثبت هذا فى النهاية أن تغيير نمط فى السلوك والفكر أقوى تأثيراً من تغيير نمط الإنتاج، الذى تعول عليه الماركسية.

ويربط عاصم الدسوقي التغيير فى الثقافة، الذى يراهن عليه النظام العالمى الجديد المعروف بالعولمة، التى تعد تغييراً جديداً من نوع جذرى، والذى أعلنه الرئيس الأمريكى بوش "الأب" أثناء حرب الخليج الثانية ١٩٩١، والذى تتمثل أدواته الرئيسية فى منظمة التجارة العالمية، التى أنشئت فى يناير ١٩٩٥، ولا تقتصر مهمتها على مبدأ حرية التجارة، كما كانت مهمة اتفاقية الجات من قبل، ولكن أضيف إلى برنامجها مبدأ الحرية الثقافية، أى حرية الإنسان فى أى مكان فى تعاطى ما يريده وما يرغبه من ألوان الثقافة، دون حظر رقابى من حكومته. والهدف هو تحويل العالم كله إلى النموذج الأمريكى، دون إحساس بالدونية، وهذا ما جعل الحكومة الفرنسية تتحفظ على الجانب فى منظمة التجارة العالمية حفاظاً على ثقافتها من التحلل والذوبان فى النمط الأمريكى.

والتاريخ الثقافى الأمريكى الأسود، الذى بدأ فى أعقاب الحرب العالمية الثانية واستمر حتى الآن (٢٠١٦)، لم يتوقف على الإطلاق عن المؤامرات والانقلابات والمذابح وكل أنواع التدمير والخراب فى شتى بلاد العالم، حتى تظل تحت رحمته عسكرياً وسياسياً وثقافياً واقتصادياً واجتماعياً، وفى حالة استنزاف مستمرة، سواء أكانت فى آسيا (كوريا، كمبوديا، لاوس، فيتنام... إلخ). وفى أمريكا اللاتينية

(نيكاراجوا، بنما، سان سلفادور، جواتيمالا، وبورت ريكو، وشيلي، التي كانت منظمة الحرية الثقافية وراء عدم فوز شاعر شيللي الكبير بابلو نيرودا بجائزة نوبل لعام ١٩٦٤، ولم يفز بها إلا في عام ١٩٧١ حين كان سفيراً في فرنسا لحكومة سلفادور الليندي اليسارية والموالية للديمقراطية، ومع ذلك قتلته المخابرات الأمريكية بعد فوزه بعامين، لأن الاغتيال هو اللعبة المفضلة للوكالة.

وأما في أفريقيا فكانت أثيوبيا والصومال، ونيجيريا، وكينيا وغيرها عبارة عن حلقات في سلسلة متصلة، تحت وطأة الإرهاب الأمريكي. كل هذا على سبيل المثال، لأن أمريكا مارست دور السفاح البلطجي الدولي طوال هذه الفترة الدموية. والويل والثبور وعظائم الأمور لمن يتصور أن في قدرته تحدى هذا السفاح، وهو اللقب الذي ترفضه رفضاً باتاً؛ إذ يخلو لها أن تطلق على نفسها لقب "شرطي العالم" وإن كانت أحياناً تحاول أن تتبرأ منه للإيحاء بأن عشقها للديمقراطية يمنعها من اللجوء إلى الأساليب البوليسية!!

ولعل أفضل ما يمكن أن نختم هذا الفصل عن "الطابور المخابراتي" به ما يتمثل في الاستشهاد بكتاب "الربيع العربي: ماله وما عليه؟"، الذي أصدره خبير المخابرات المصري الضليع صفوت شاكر على نفقته الخاصة في مارس ٢٠١٦، ليضع مصطلح "الربيع العربي" في سياقه التاريخي المعاصر مع كل دلالاته، بهدف أن يتخلص من كل التناقضات والسلبيات والتدخلات الفجة التي جعلته مثاراً للسخرية والتهكم، في حين أن العرب ليسوا في حاجة إلى المزيد من التشوهات والمثاهات!!

يوضح صفوت شاكر في كتابه الرصين والمشوق أنه حين أطلق مصطلح "الربيع العربي" للإشارة إلى الثورات الشعبية، التي اندلعت في عدة أقطار عربية، كانت دلالاته على ما يبدو "إيجابية" وتوحي بانطلاق حقبة زمنية جديدة في المنطقة تحمل شعار "عيش وحرية وعدالة اجتماعية، لكن "الرياح أنت بما لا تشتهي السفن"؛ إذ سرعان ما وصفت دول منطقة الربيع بمصطلح عرفه العالم في الوقت ذاته بأنها "نول فاشلة"، وهي الدول التي خضعت لما عرف "بنظرية المؤامرة"، التي سيطرت على مقدمات وتفسيرات وتحليلات ومآلات هذا الربيع الذي لم يعد اسماً على مسمى، لدرجة أن بعض النقاد السياسيين أطلقوا مصطلح الكابوس العربي.

ويميل صفوت شاكر نفسه في تحليله لأسباب ثورات الربيع العربي، إلى تبني نظرية المؤامرة بشكل واضح، وفي الوقت نفسه يحرص على عدم إغفال عديد من أوجه القصور داخل تلك الدول، والتي ربما منحت الفرصة للمؤامرة لكي تختمر وتؤتي ثمارها. ولاغرو أن يظهر الوجه الأمريكي القبيح بين الحين والآخر وسط صفحات الكتاب؛ لأن أمريكا لم تعرف حمرة الخجل منذ أن وجدت على الأرض.

وتظهر الخبرة أو الخلفية المخبرانية لمؤلف الكتاب في طياته من صفحاته الأولى حتى نهايته، إذ استهله بصورة للعلم التونسي وجواره شاب محترق، وكتب تحتها "خطئ البعض، عندما يعتقد أن حرق التونسي (بوعزيزي) نفسه بداية لثورات الربيع العربي!! فقد كان مخطئاً لها من قبل، وختم الكتاب بمقولة خادم الحرمين الشريفين الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز: "لقد أنقذت ثورة ٣٠ يونيو العالم العربي من مؤامرة لا يعلم مداها إلا الله". وهذا المضمون الملكي التاريخي بين هذا الاستهلاك وتلك الخاتمة، لخصاً تصور الملك الراحل لمفهوم "الربيع العربي" على أنه "مؤامرة غربية" بمعنى الكلمة، كشفها تطور الوقائع وفقاً على الأحداث.

وإذا كانت تلك المؤامرات قد ظهرت كعملة إيجابية تفاعلت مع وجدان شعوب، عانت على مدى عقود من قهر وظلم اجتماعي، إلا أن الهدف الخفي سرعان ما تم الكشف عنه، ألا وهو هدم كيانات دول المنطقة وتفتيتها، وليس إسقاط نظمها الحاكمة فقط، أي إن السيناريوهات الدموية والمذابح العنيفة التي ارتكبتها أمريكا في حق البلاد المتحدة، التي عانت منها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تكاد تكون طبق الأصل مع مثيلاتها في مطلع القرن الحادي والعشرين، وخاصة في تشديقها بشعارات الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، مهما اختلف الزمان أو المكان، وكان أمريكا عصابة إجرامية كلاسيكية، تحافظ على تقاليد وأسايبها.

ويرى صفوت شاكر أن تلك المؤامرة ما هي إلا محاولة لاستبدال صور الاستعمار التقليدي القديم باستعمار جديد، يستخدم آليات حروب الجيل الرابع، ما يضمن للغرب السيطرة على مقدرات الدول وإرادة الشعوب، من خلال طبقة حاكمة يستعملها الغرب بشكل أو بآخر، واختراق القوى السياسية والاجتماعية، التي يمكن أن تشكل أوراق ضغط، ليستخدما وقتما يشاء، وهو يحرص على تأكيد أن أطماع الغرب في الشرق الغني ليست وليدة الوقت الراهن، بل لها جذورها التي استفاض الكاتب في شرحها، مبرراً ازدهار الحضارة العربية والإسلامية، وحملها شعلة التنوير للإنسانية في وقت، كانت أوروبا تعيش في عصر الظلمات وثروات ضاعت من أطماع الغرب فيها؛ خاصة أنه بعد الثورة الصناعية، كان من الضروري البحث عن أسواق لتصريف المنتجات، وتأمين طرق التجارة.

ولعل من النقاط الحيوية والمحورية التي ركز عليها صفوت شاكر، أن الشباب هم مستقبل المنطقة، ولذلك فهم مستهدفون دائماً من القوى المناهضة، التي سعت للسيطرة على عقولهم بقم فاسدة هي في حقيقتها متهافت بلاعودة، ويتم استخدامهم بوعي أو بلا وعي، كأداة لتنفيذ مخططاتهم تحت شعارات براءة كالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، لإخفاء الوجه القبيح للتآمر.

كما يرى صفوت شاكر أن الشباب الذي أشعل ثورات الربيع العربي لم يكن نقياً تماماً. فبعضهم تحرك بدوافع وطنية اتسمت بصنق النوايا، وبعضهم تحرك تبعاً لأجهات وتعليمات خارجية ممن حصلوا على دورات تدريبية في الخارج.

ولم يغفل صفوت شاكر الطريق إلى الإسلام السياسي ويتوقف قواه من الربيع العربي، وعلاقتهم مع أمريكا والغرب، ويلقى الأضواء على تمويل إدارة أوباما لجماعة الإخوان المسلمين ومرشحها في انتخابات الرئاسة في مصر عام ٢٠١٢، كما أسهب في شرح العلاقة بين جماعة الإخوان والغرب وتركيا وإيران وبلدان عربية أخرى، وأيضاً بالماسونية.

وخلص الكاتب إلى أن المؤامرة مازالت تنفذ، ربما مع بعض التعديلات التي تتواءم مع المستجدات في المواقف. وهو يرى أن الخلاص من هذا الكابوس لا يتأتى إلا من خلال الحرص على تماسك الجبهة الداخلية وتحسينها ضد أي اختراق؛ حتى لا تتكرر نكبات وكوارث ومحن الربيع العربي إياه!! وتتمثل آليات هذا التحسين في إرادة حرة واعية، تضع مصالح أوطانها فوق كل اعتبار، وبديمقراطية حقيقية تفرضها إرادة الشعوب.

(٦) الطابور النسوي

الطابور النسوي مصطلح لم يستخدم من قبل سواء على مستويات دولية أو محلية، لاعتقاد سائد، خاصة في عالم الرجال، أن المرأة لاتصلح أن تتصوى في طابور تحركه؛ حيثما نشاء، لتحقيق أهداف كانت تسعى لإخراجها إلى حيز التنفيذ من قبل ولم تفلح في مهمتها؛ فالطابور بطبيعته كيان ينهض على تنظيم ونظام وترتيب طبقاً لتخطيطات دقيقة مسبقة، سواء أكانت خامساً تقليدياً مثل ذلك الذي عرفه العالم لأول مرة في الحرب الأهلية الإسبانية، واكتسب اسمه أو رقمه "الخامس"؛ لأنه كان إضافة عملية إلى الطوابير الأربعة، التي حاربت تحت قيادة الجنرال فرانكو ضد القوات الجمهورية، التي انهزمت بفضل هذا الطابور الخامس، أمام قوات الملكيين التي حافظت على المملكة الإسبانية، حتى قام فرانكو بتسليمها إلى الملك المعزول كارلوس.

وبصرف النظر عما إذا كانت أهداف الطابور أو غيره، إيجابية أو سلبية، ديمقراطية أو فاشية، جمهورية أو ملكية، أخلاقية أو منحرفة، إنسانية أو بربرية.. إلخ، فإن وصمة التجسس، والخداع، والتآمر، والمفاجأة، والطمع في الخلف.. إلخ، كانت من الخصائص التي التصقت بمصطلح "الطابور الخامس"، ولم تعد تشرف من نفسه سواء أكان شخصياً أو قائداً أو طابوراً أو كتيبة أو إدارة حكومية أو حزباً سياسياً.. إلخ.

ومع ذلك لم يندثر مصطلح "الطابور الخامس"، بل انتشر في كل المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والمجتمعية والثقافية، وإن تميز بدقة بالغة في التخطيط، وقدرة فائقة على مواجهة المتغيرات، وإن كانت بعض التيارات أو الحركات الفكرية والثقافية والسياسية قد فضلت استخدام مصطلحات، مثل: "حركة"، "تيار"، "مسار"، "منظومة"، "جمعية"، "تجمع".. إلخ.

وكانت الناشطات النسويات أول من رحب بمصطلح "الحركة النسوية"؛ حتى لا يمنحن أعداء المرأة مزيداً من الفرص؛ للتطليخ كفاحها بالصفات أو الاتهامات التي واكبت مسيرة الطابور الخامس، وهو ما يثير دهشة القارئ من استخدام مصطلح "الطابور النسوي" عنواناً لهذا الفصل.

لكن من يدرس تاريخ "الطابور الخامس" باعتباره عنواناً عاماً لهذا الكتاب، يدرك أن هذا المصطلح لم يكن مخزناً للسلبات، أو الأزمات، أو الإشكاليات، أو الأمراض، أو الخفايا، أو المؤامرات، أو العورات، أو الأوهام، أو الأغوار، أو الأكاذيب، أو المتاهات، أو المآزق، أو المهاترات، أو الإدعاءات، أو الشتات، أو

للدواعيات، أو المأسى أو غير ذلك، وإن كان الأمر لا يخلو من هذه أو تلك، بل كان منهجاً علمياً أو عملياً متسقاً ومتناسكاً وقلدراً على توليد أفكار وآفاق جديدة رحية لم تكن متاحة من قبل. وهو المنهج الذى تجلى فى الطابور النسوى الذى سرى فى الفكر الإنسانى عبر العالم، شماله وجنوبه، شرقه وغربه منذ أن بدأ ما عُرف بالحركة النسوية، التى اتبعت للطابور، نظاماً وتنظيماً إلى حد كبير.

كانت الحركة النسوية بمثابة بداية الطابور النسوى، عندما تحدث تقسيم العمل فى العالم الذى يجعل الرجال يتكفلون بالمجالات العامة: العمل، الرياضة، الحروب، الحكومة، فى حين كانت النساء خادمت فى المنازل دون أجر، ويتحملن كل عبء الحياة الأسرية. إن قصة تغيير تبعية النساء للرجال تبدأ عندما شرع النساء، على نحو واع، فى تنظيم أنفسهن على نطاق كبير وفاعل بدرجة كافية لتحسين توقفهن، إلا أن ذلك استغرق عدة قرون. وهى فترة طويلة جداً من الزمن، تزايدت فيها القوى المضادة، وتراكمت على نحو محبط؛ لتقضى على ظهور أية إمكانية لعمل نسانى منتظم، يستطيع أن يشكل طابوراً قادراً على التقدم إلى الأمام.

والطبيعة قد تفضل المرأة، ولكن كل المجتمعات تتحاز إلى الرجل. يؤثر هذا التناقض تساوياً مهماً، وهو هل تختلف النساء جذرياً عن الرجال؟ إن ناشطات الطابور النسوى والداعيات إلى تحرير المرأة يعتقدن أن أية اختلافات، بخلاف التشريحية، هى نتاج عملية التكيف بواسطة المجتمع، فى حين أن الرأى المعارض يؤكد أن كل الاختلافات تملؤها الجينات.

أما بالنسبة إلى العلماء، فمشكلة الوراثة والبيئة قد تم تبسيطها أكثر من اللازم، فالإنسان ما هو إلا نتاج لتفاعل معقد بين الوراثة والبيئة. وكما يقرر كريستوفر أونستيد، الأستاذ بجامعة لوكسفورد فإن القول بأن بعض الفروق مكتسب وبعضها الآخر وراثى قول زائف تماماً، فمحاولة تمييز هذا عن ذلك كمحاولة التفرقة بين وجهى العملة المعدنية لمعرفة أيهما أكثر قيمة: "الملك" أم "الكتابة"!!

ويقرر فرانك بيتش الأستاذ بجامعة بيركلى الأمريكية أن الاستعدادات قد تكون وراثية، أما الأطر السلوكية المعقدة، فمن الأرجح أنها ليست كذلك. إن فكرة الاستعدادات الوراثية تنهض على الإجماع العالمى، الذى أوضحته عالمة الأثنروبولوجيا مارجريت ميد، والذى انتشر تقريباً فى كل مكان، ونادى بأن الأم هى الراحية الأساسية للطفل، فى حين أن سيادة الذكر وعدوانيته هما القاعدة. وإن كان بعض علماء الأجناس القديمة يعتقد أنه أحياناً وجدت مجتمعات، تتسببها النساء، فى حين يصر البعض الآخر على أن ذلك لم يحدث.

والتاريخ يقدم أمثلة على النساء اللاتى امتلكن قوة وشجاعة وموهبة غير عادية.. لكنهن أمثلة فردية، دخلت التاريخ على أنهن إمبراطورات وملكات شهيدات

ومحاربات باسلات وفنانات، وغيرهن من مشاهير تاريخ النساء.. لكنهن استثناءات من قاعدة سيطر عليها الرجال عبر العصور. منهن سافر المولودة ٦٥٠ ق.م. التى كانت شاعرة عظيمة فى العالم الإغريقى القديم، وبوديسيا التى توفت عام ٦١ بعد الميلاد، وهى ملكة محاربة تحدثت الفزاة الرومان لبريطانيا، والبابائية مورازكى شيكيبو (٩١٨-١٠٢٦)، التى كتبت أول رواية كاملة بعنوان "جنجى"..

وشجر الدر التى توفيت عام ١٢٥٧م، الجارية، التى أدارت دفة الحكم بعد وفاة زوجها حتى لا يضيع العرش من أسرته، وجان دارك (١٤١٢ - ١٤٣١) القديسة والبطلة القومية الفرنسية، التى قتلت الإنجليز المحتلين لبلادها، فحكموا عليها بالإعدام حرقاً، وهى لم تتجاوز العشرين من عمرها، والملكة إليزابيث الأولى (١٥٣٣ - ١٦٠٣) الزعيمة البريطانية العظيمة، التى كانت ملهمة عصر النهضة الإنجليزى، والإمبراطورة كاترين العظيمة (١٧٢٩ - ١٧٩٦) الألمانية، التى حكمت روسيا لمدة خمسة وثلاثين عاماً، كانت فيها عنوان الإنطلاق والتطور والإصلاح والتقدم، وغيرهن من قائدات الطابور النسوى عبر التاريخ، لكنهن لم يخرجن من باب الاستثناءات.

إن هناك حقيقة تتمثل فى أنه فى معظم السلالات الرئيسية على الأرض، الذكور هم الذين يسودون ولهم وظيفة أساسية فى حماية الإناث والنسل. ويرى بعض الباحثين أن هذه الحقيقة صادقة تماماً، حتى ولو تمت تنشئة الصغار، بعيداً عن البالغين؛ مما يوضح أنهم لم يتعلموا دورهم من مجتمعاتهم. وتوضح فرجينيا آدمز فى بحث قيم لها بعنوان "الاختلافات بين الذكر والأنثى" أن الفروق الجنسية فى السلوك، تظهر مبكراً قبل أن يستطيع أى طفل أن يدرك الاختلافات الواضحة بين أبويه، أو أن يعرف أيًا منهما عليه أن يقلده.

كذلك يقرر جيروم كاجان عالم النفس بجامعة هارفارد أن من الاستراتيجيات المفيدة افتراض أنه كلما كان الفرق بين الجنسين مبكراً فى الظهور، زادت فرصة أن يكون متأثراً بعوامل بيولوجية.

ويعترف كاجان بأهمية أثر البيئة، لكنه يجد أن أثرها يكون أكبر على البنات من الأولاد؛ فالأطفال الإناث اللاتى يمارسن التفاعل وجهاً لوجه مع أمهاتهن، أكثر دقة ويقظة فى ملاحظة الوجوه عن الأطفال الإناث، اللاتى لا تتبادل الأمهات معهن النظر كثيراً. أما بالنسبة إلى الأولاد، فلم يثبت وجود أية علاقة فى ذلك الخصوص.

فى اختبار النكاه، يسجل الذكور والإناث درجات متماثلة، مما يثير تساؤلاً ملحاً عن السبب الذى يجعل النساء أقل إبداعاً. وأخيراً اقتنع كثيرون من علماء الاجتماع بأن الأسباب ثقافية؛ فالنساء، كما نقولن: يتعلمن فى سن مبكرة أن

الإنجازات الأنثوية تأتي بقليل من العائد. وفي حالات عديدة، لا تستطيع النساء أن يكن مبدعات نتيجة التمييز، بل إن إبداع المرأة قد يعوقه الخوف من عدم القبول، أو من الفشل أو حتى من النجاح. وكما يقول كيجان إن النساء يتدربن على أن يكن شديداً الحذر من الوقوع في الخطأ.

وقد اتفق كثير من المطللين النفسيين على حقيقة أن المرأة تمثل أكبر قوة إبداع على الإطلاق؛ لأنها تأتي بحياة جديدة إلى الوجود، وبالتالي، فإنها ليست مطالبة بأن تبدع في مجالات أخرى. ومن هذا المنطلق، تشير هذه النظرية إلى أن الرجال مدفوعون لتعويض ما يبدو لهم إخفاً ونقصاً؛ إذ إنهم يشعرون، وإن كان ذلك بطريقة لا إرادية، بعدم قدرتهم على حمل الأطفال وإنتاجهم، وهناك أيضاً فروق من نوع آخر في الشخصية بين الجنسين. فمثلاً، رغم عدم وجود صفة مقصورة على جنس دون الآخر، فهناك نساء يتجاوزن قدرات الرجال بالنسبة إلى بعض الأعمال، التي من المفروض إنها ذكورية.

أما فيما يتصل بالجدل المثار حول قضية "سلبية الأنثى"، فالمحللة النفسية هيلين دورتش تعتقد أن الفكرة تنهض على سوء فهم قديم؛ حيث لا يوجد تعارض بين الأثوثة والعمل؛ فالذات يمكن أن تكون نشطة وخلقة في الرجال والنساء على السواء. وربما تكون السلبية مناسبة للنساء في الحب والجنس فقط، بل إنها يمكن أن تبرز على أنها مجرد أسلوب من الاستحياء والدفء، ولا تعني الباردة أو البرود أو الخواء أو غياب الإثارة.

هذا الفرق ليس نقصاً أو تنافساً، بل هو في حقيقته تكامل أو تناغم أو رفض للتكرار الباحث على الملأ؛ فالجنس هو غرق ثنائي، يثير بهجة أو نشوة الطرفين كما يحدث في الإبداع الموسيقي الراقى. وفي هذا يقول العالم البيولوجي لو نستيد: كلنا بشر، وبهذا المدلول فحن متساوون، ولكننا، رغم ذلك، لسنا واحداً، ففي رأي جون موتى: "يمكنك أن تكون عادلاً فقط، إذا اعترفت بالفروق الحقيقية واحترمتها".

وعلى الرغم من عدم اتفاق العلماء على طبيعة هذه الفروق وأسبابها، إلا أنه من الممكن الاتفاق حول نقطتين لاجدال حولهما. الأولى تتمثل في أن المجتمع يلعب دوراً هاماً في تشكيل الفروق، والثانية، تبرز في أن معظم النساء قادرات على عمل ما يرون عمله. أو كما قال كاجان: "إنهن مثل الرجل، يمتلكن القدرة، بحيث تكون الفروق الطبيعية غير ذات أهمية؛ فبالنسبة إلى الرجل والمرأة، تعد الفروق البيولوجية عديمة القيمة تماماً"، أو كما يقرر دونالد لوند: "لا يوجد دليل على أن الرجال بدرجة أو بأخرى مؤهلون، بالفروق الجنسية البيولوجية فقط، لأداء المهام التي توكّلها إليهم مجتمعاتنا الحالية".

ولم تصور هذه الآراء والأفكار والتطلعات عن فراغ، وإنما كانت فروعاً وقنوات متواصلة ومتدفقة من عصر التنوير، الذى فرض سطوته منذ منتصف القرن الثامن عشر؛ حين بدأت مجموعة دولية من المفكرين المستبشرين فى تحدى طغيان المجتمعات الإقطاعية، التى تأسست على الامتيازات المتوارثة للملوك والنبلاء ورجال الدين. وهؤلاء النقاد المستبشرون وصنعوا "حقوق الإنسان" فى مواجهة حاسمة "للحق الإلهى" للملوك، وعبروا عن سخط الطبقة الوسطى الجديدة النامية المتطلعة للتقدم، بعد أن سئمت مظالم الهرمية الاقتصادية الفاسدة المتشعبة القديمة. ورغم كل التحديات التى بلغت درجة الجحيم، بدأ النساء فى تعرية كل مظاهر الظلم الواقع عليهن، وفى مقدمتها عدم مساواتهن بالرجال الذين أصروا على ممارسة الطغيان المنزلى ضدنهن.

وحتى الفلاسفة والمفكرين الذين اشتهروا بمساندتهم للمرأة، لم يكن توجههم الفكرى عند بعضهم حاسماً وقاطعاً، فيما يتصل بوطأة الظلم الذى أقل كاهل المرأة بلا رحمة. فمثلاً كان جان چاك روسو (١٧١٢ - ١٧٧٨) من أبرز فلاسفة عصر التنوير، هاجم كل المظالم الاجتماعية التى حاقت بالمرأة، إلا أن الرواسب القديمة الكامنة فى أعماقه كرجل؛ ينتمى إلى زمن الرجال، دفعته إلى تجاهل هذه المظالم فى كتابه التربوى الذى ارتبط بشهرته، وهو "إميل" (١٧٦٢)، ونشر فيه آراء وأفكاراً لا تمت إلى عصر التنوير بصلة، عندما قال:

"الرجال والنساء مخلوقون لبعضهم البعض، لكن اعتمادهم المتبادل على بعضهم البعض ليس متكافئاً؛ فيمكننا الحياة دونهن أفضل مما يمكنهن الحياة دوننا؛ فهن معتمدات على أحاسيسنا، وعلى تقيمننا لمزاياهن، وعلى القيمة التى تضيفها على مفاتهن وفضائلهن، وهكذا يجب تخطيط التربية الكلية للنساء على أساس علاقتهن بالرجال؛ أن يسعدن الرجال، أن يكن مفيدات لهم، أن يخطبن ودهم وينلن احترامهم.. أن يربيهن كأطفال، أن يهتمن بهم كبالغين، وينصحهن، ويواسينهن، ويجعلن حياتهن لذيدة وممتعة.

أى إن الوظيفة أو المهمة الأولى والأهم فى حياة المرأة أن تكون منبع اللذة والمتعة فى حياة الرجل ليس إلا.. لكن قامة جان چاك روسو تتضائل فى مجال قضية المرأة وكفاحها، إذا ما قورنت بما سجلته الكاتبة النسوية الرائدة مارى ولستونكرافت (١٧٥٩ - ١٧٩٧)، فى كتابها الثورى "دفاع عن حقوق المرأة"، الذى صدر فى القرن الثامن عشر، ليشير قضية تعليم النساء، مؤكدة أن إهمال تعليم الفتيات هو مصدر يؤسهن؛ إذ إن التعليم وتدريب العقول هو أساس استغلال الشخصية، وبذلك يصبح تعليم النساء ضرورياً فى المجتمع الأبوى؛ كى لاتحكمهن سوى سلطة العقل لا سلطة الرجل.

ونادت هذه الرائدة التاريخية بضرورة إندماج النساء في الحياة العامة، بل وتمثيلهن في البرلمان والحكومة، بالإضافة إلى قيامهن بالعمل في الطب والتوليد والتمريض. كما طالبت ماري ولستونكرافت الرجال بمساعدة الناس في سعيهم من أجل التحرر، لصالح المجتمع ككل؛ إذ إن البؤس الذي ينتجه القهر لا يقتصر على المرأة فقط، بل يصيب المجتمع ككل، لأن البؤس الذي يسرى في عقول الناس يجعلهم مثل القطيع، الذي لا يدرك إلى أن يسير، وليس هناك سبيل لتجنب السقوط في هذه الهاوية، سوى توفير فرص متساوية بين الأولاد والبنات في التعليم، تقول ماري ولستونكرافت:

"إنني آمل أن يصفح عني بنات جنسي، إذا كنت سأعامل معهن على أنهن مخلوقات رائدة، بدلاً من امتداح رشاقتهم الفاتنة، والنظر إليهن كما لو كن في حالة طفولة مستمرة ولا يستطيعن الوقوف بمفردهن، أود بقوة أن أشير إلى مكونات العزة الحقيقية والمساعدة الإنسانية.. أود أن أقنع لسيان محاولة اكتساب القوة، في العقل والجسم، وإقناعهم بأن الجمل للرققة، وحساسية القلب، ورقة المشاعر وغير ذلك من علامات العذوبة المتناهية، كلها مرتبطة بالضعف في مواجهة المواقف والحقائق في الحياة اليومية، وأن المخلوقات التي تتصف، هي التي تكون محل شفقة وربما رثاء. وهذا الطراز من الحب الذي يصف بأنه قريبها التي لا ينفصل عنها، سوف يجعلهن محلاً للاحتقار والاشمئزاز.

"إن صرف النظر عن هذه التعبيرات النسائية التي يحرص عليها الرجال تلطفاً للتخفيف من اعتمادنا الذليل عليهم، ونبذ تلك الأناقة المظهرية، التي تقضح العقل الأنثوي في أضعف حالاته، وكذلك الكياسة الشائقة والسلوكيات التي لا تعرف سوى الانقياد والتبعية والمحاكاة والتصنع والإدعاء، والتي من المفترض أنها الخصائص الجنسية للوعاء الأضعف.. أود أن أوضح أن الأناقة المظهرية أقل في القيمة الفعلية من فضيلة النضج الفكري، وأن الهدف الرئيسي للطموح هو الحصول على شخصية تتصف بالأصالة الإنسانية، دون اعتبار لأي نوع من التميز بين الجنسين؛ لذلك يجب على الآراء السطحية والثانوية أن تترك الساحة للأفكار المثمرة الأصيلة".

وتتجلى ريادة ماري ولستونكرافت في قيامتها للطابور النسوي، عندما أصرت على اكتساح كل السليبيات، التي تجعل من هذا الطابور طابوراً خامساً، يحمل في طياته كل بذور فئاته، وركزت على كل الإيجابيات، التي انطلقت بالطابور إلى أفاق لم يصل إليها من قبل، وكان سلاحها الاستراتيجي في هذه المعركة المصرية يتمثل في قضية التعليم، التي نجحت في لفت الانتظار والاهتمام إليها.

كانت ماري تحارب ضد التوجه العام، لكن يبدو أنها قررت أن تضرب المثل بفكرها وثقافتها، مهما كانت المعوقات والعقبات وعوامل الإحباط واليأس التي لم تتوقف عن البروز من حين لآخر وفرض نفسها بقدر الإمكان.

كانت النظرية العامة السائدة عن النساء، أنهن جنس طلائش، ولذلك كن مدعاة للسخرية أو للشفقة عليهن من الكتاب، الذين يحاولون الإدعاء بأنهم يسعون إلى تحسين صورتهم، مستخدمين في ذلك أساليب السخرية والنقد اللاذع، وهي إدعاءات كانت في معظمها فارغة أوكاذبة. وكانت ثقافة ماري ولستونكرافت العلمية والعملية قد ساعدتها على اكتشاف أن النساء يقضين عديداً من السنوات الأولى من أعمارهن في اكتساب خليط من الخبرات، وفي الوقت نفسه يضحين بقوة العقل والجسد، في مقابل مفهوم الجمال والرغبة في تحقيق نواتهن، ويعتقدن أن الطريق الوحيد للنساء لكي يرتفعن في العالم هو الزواج.

وهذه الرغبة تجعل منهن مجرد حيوانات، فعندما يتزوجن يسكنن كما هو متوقع من الأطفال أن يسلكوا، مثلاً يبدو في ملابسهن واستخدامهن لكل أساليب التجميل، كما لو كن قطعاً أو كلاباً جميلة جاهزة للعب والتسلية.

وتؤكد ولستونكرافت أن هذه المخلوقات الضعيفة لاتصلح إلا لبيت الحريم، وبالتالي فليس هناك أمل في أن يحكمن أسرة أو يرعين أطفالاً يأتين بهم إلى هذه الدنيا.

وكانت ولستونكرافت من سعة الأفق وعمق الفكر أنها لم تقتصر قضيتها على النساء فحسب، بل جعلت من البشر، إنثاً وذكوراً، معركتها الشاملة والفاصلة. ومن هذا المنطلق، أدركت أن عديداً من النساء لديهن إدراك أكبر من أقاربهن من الرجال، وحيث إنه لا يوجد شيء يرجح كفة جنس على الآخر، عندما يكون هناك صراع لتحقيق التوازن في علاقة الطرفين، والذي بدوره لابد أن يكون هناك رجحان لكفة طرف على الآخر، اتضح أن بعض النساء يحكمن أزواجهن دون أن يخل ذلك بالتوازن المفترض، لأن العقل في النهاية هو الذي يحكم.

ولذلك فإنه لو تمت تقوية عقل الأنثى بتوسيع مداركها وتعميق أفكارها، فسوف تكون هناك نهاية للطاعة العمياء دائماً ما تكون هدفاً للسلطة؛ فالمستبدون والشهوانيون على حق في محاولتهم الإبقاء على النساء في الظلام، لأن المستبدين يريدون عبيداً والشهوانيين يريدون امرأة لعباً قادرة على إشباع رغباتهم المتأججة.

وقد حرصت ولستونكرافت على التريب المتواصل لعقلها النقدي، حتى في مواجهة كبار المفكرين والفلاسفة من أمثال جان جاك روسو، الذي ظن الجميع أنه في مقدمة أنصار المرأة، في حين أن معظم آرائه لم تخرج عن الخير الذي كان سائداً في عصره، إذ دارت هذه الآراء حول جسد المرأة وقدراتها على جذب الرجل

بدرجة، تفرقه أى نوع من المقاومة، أما عقلها فلم يكن فى اعتباره على الإطلاق. فقد أعلن روسو إن المرأة لا يجب أبدأ، ولو للحظة، أن تشعر بأنها مستقلة، وأنها يجب أن يحكمها الخوف من ممارسة دهانها الطبيعى، وأن تصبح جارية مدللة لكى تجعل من نفسها شيئاً مغرياً مثيراً للريبة، ورفيقاً طائعاً للرجل، متى رغب فى إسعاد نفسه.

وقد استمر روسو فى الجدل، الذى ظن أنه ينبع من أعماق الطبيعة، مدعياً أن الحقيقة والعزيمة وهما حجر الزاوية لكل القيم والفضائل الإنسانية، يجب تلقينهم للأنثى تحت قيود معينة؛ لأنه وفقاً لشخصية الأنثى، تعد الطاعة هى الدرس الأعظم، الذى يجب تلقينه لها؛ لكى ينطبع فى وجدانها بقوة تصمد مع الأيام.

كل هذه التوجهات التى حرص روسو على تأكيدها، لم تجد فيها ولستونكرافت سوى محض هراء، ولذلك أعلنت بمنتهى الوضوح أن روسو ومعظم الكتاب من الرجال، الذين ساروا على نهجه، قرروا أن الهدف الأساسى من تعليم الأنثى، يجب أن يتجه إلى نقطة واحدة، هى جعلها ممتعة ولذيذة. وتتجلى نظرة ولستونكرافت الناقدة المخترقة لحجب المستقبل عندما تقول:

دعونى أفكر مع مؤيدى هذا رأى، الذين لديهم معرفة بالطبيعة البشرية، هل يتصورون أن الزواج يمكنه استئصال عادات الحياة، المرأة التى تم تعليمها فقط على أن تكون ممتعة، سوف تجد نفسها بسرعة، وقد فقدت سحرها وفتنتها التى يراها الرجل كل يوم.. عندما ينتهى وقت ربيعها، فهل ستبقى لديها طاقة لتتظر إلى نفسها طلباً للراحة، ولحشد قدراتها الأخرى بدرجة كافية؟ ...

قد تكون لدى النساء واجبات مختلفة تتطلب القيام بها ولكنها واجبات إنسانية، والقواعد، التى يجب أن تنظم القيام بها، كما أقرر بحزم، يجب أن هى نفسها التى للرجال. فلكى يصبحن محترّفات، فإن تدريب عقولهن يعد أمراً ضرورياً، فليس هناك أى أساس آخر للاستقلال فى الشخصية غير ذلك، وأعنى بوضوح أن أقول أنهن يجب عليهن الانحناء فقط لسلطة العقل، بدلاً من أن يكن إماء متواضعات لأراء الرجال".

بهذا أظهرت ولستونكرافت أن الطابور النسوى الإيجابى، له طابور خامس يسير بالتوازي ملاصقاً له، لكنه فى كل خطوة يخضم من رصيده الإيجابى، الذى تحاول ولستونكرافت تدعيمه وترسيخه..

لكن ظروف القرن الثامن عشر الاجتماعية والثقافية لم تكن تسمح بمحاولات التدعيم والترسيخ هذه؛ أى إن الطابور الخامس ظاهرة ملازمة لأى نوع آخر من الطوابير، التى تفرض نفسها فى السر أو العلن على شتى الظواهر فى المجتمع، سواء فى حالة الطابور النسوى، أو السياسى، أو العسكرى، أو الإعلامى، أو الإدارى، أو

المخابراتى، أو الدبلوماسى، أو المجتمعى، أو الديمقراطى، أو الرأسمالى، أو التقيفى.. بل إن هناك طواوير تنتمى بطبيعتها إلى الطابور الخامس بكل سلبياته وأخلاقياته، التى تتراوح بين الخداع والكنب والطعن فى الخلف، بل والجاسوسية والتآمر حتى الخيانة، مثل: الطابور الإرهابى، والطابور الماسونى، والطابور العولمى، أو أى طابور خامس، أو يحمل أى رقم آخر.

ونتمنى واستونكرافت إقناع الرجال العقلانيين بأهمية ملاحظاتها، وأن يتأملوا ودون تعصب هذه الملاحظات؛ حتى يتمكنوا من المساعدة فى تحرير رفيقاتهم وجعلهن مساعدات لهم. فإذا كسر الرجال سلامل قيودهن، وقنعوا بالزمالة الراشدة بدلاً من الطاعة الناجمة عن العبودية، فسيجنونهن بنات مطيعات، وشقيقات محبات، وزوجات أمينات، وأمهات راشدات؛ أى مواطنات أفضل، يتبادلن الاحترام مع رجالهن. وفى ختام بحثها النسوى الرائد، تقول ولستونكرافت:

"أعرف أن هناك من يقولون إن المرأة سوف تفقد جاذبيتها الجنسية، إذا اكتسبت قوة الجسم والعقل، وأعنى الجمال الساحر الرقيق، لن يكون من نصيب البنات. إن رأيى مختلف تماماً؛ لأننى أعتقد أن العكس هو الصحيح. إننا سوف نرى جمالاً معتزلاً بنفسه ورشاقة حقيقية، والذي لكى يحظى بالإعجاب لابد من أن تتكاتف له أسباب قوية وطبيعية وأخلاقية، ولن يكون بالطبع الجمال الرادع، وهذه حقيقة، ولن تكون الرشاقة هى رشاقة المعجز، ولكن سيكون الجمال المرصع بالعقل، والذي يجعلنا نحترم الجسد الذى يحتويه.

"إن الاستنتاج الذى أرغب فى الوصول إليه شديد الوضوح: اجعلوا النساء مخلوقات؛ مواطنات يتمتعن بالحياة، وسوف يصبحن زوجات وأمهات طبيبات عند مناقشة مزايا التعليم العام والخاص معاً، وما يرجى أن ينتج عنهما. لقد ركزت أساساً على ما هو متعلق بعالم المرأة؛ لأننى أعتقد أن عالم المرأة مهجور، ولكن البؤس الذى ينتجه القهر لا يقتصر على المرأة فقط، ولكنه يصيب المجتمع ككل لدرجة أننى عندما أرغب فى رؤية بنات جنسى، وقد أصبح لهن كيان أخلاقى محترم، سيدق قلبى فرحاً بتوقعات سريان الرضا العام والقناعة، اللذين يتوافران فقط بالتعليم الجيد".

والظاهرة الحضارية الجديرة بالتسجيل والتحليل، تتمثل فى أن الطابور النسوى لا يقتصر على عضوية النساء فيه فحسب، بل يضم المفكرين والفلاسفة المتحمسين والمؤيدين لقضية المرأة من الرجال. من أشهرهم الفيلسوف الإنجليزى جون ستوارت ميل (١٨٠٦ - ٧٣)، الذى كان مؤمناً بالحرية الإنسانية، فى كل أشكالها، خاصة حرية المرأة. ومن أهم مقالاته هى بعنوان "تبعية المرأة"، التى نادى فيها بأن القاعدة التى تنظم العلاقات الاجتماعية القائمة بين الجنسين، أى التبعية القانونية لأحد الجنسين للآخر، خطأ فى حد ذاتها، وتعد من المعوقات الرئيسية للتقدم

الإنسانى، وأنها يجب أن يستبدل بها قاعدة المساواة التامة، التى لاتسمح بسلطة أو ميزة لجانب أو بالعجز لجانب آخر.

لكن هذه القاعدة لم تكن سهلة المنال؛ لأن تبعية النساء للرجال هى عادة عالمية، لدرجة أن أى انحراف عنها، لابد أن يبدو غير طبيعى فى هذه الحالة يعتمد الشعور على التعود تماماً، كما أثبتت أحداث التاريخ ومواقفه هذا الوضع؛ فمثلاً لم يدعش سكان المقاطعة المتطرفة من العالم، عندما عرفوا لأول مرة شيئاً عن إنجلترا، أكثر مما قيل لهم من أنها تحكمها ملكة؛ فقد بدا ذلك غير طبيعى لدرجة أنهم لم يصدقوه. أما بالنسبة للإنجليز، فإن الأمر برمته لا يبدو غير طبيعى إطلاقاً، لأنهم اعتادوه، ولكنهم فى الوقت نفسه، كانوا يشعرون بأنه من غير الطبيعى أن تصبح النساء جنوداً أو أعضاء فى البرلمان.

فى عصور الإقطاع، كان الوضع مختلفاً تمام الاختلاف؛ إذ لم يُنظر إلى الحرب والسياسة باعتبارهما غير طبيعيين للمرأة، لأنهما غير معتادين، إذ بدا طبيعياً لنساء الطبقة الحاكمة أن يكن بشخصيات رجولية. ومع ذلك، كان يقال إن حكم الرجال للنساء يختلف عن كل ذلك فى أنه ليس حكم القوة؛ لأن النساء يقبلنه طواعية، وبالتالي لايتكمرن، وهن الأطراف الموافقات عليه.

لكن الأمر ليس بهذه البساطة، إذ من الطبيعى وجود عدد كبير من النساء لايقبلن به. فمع بروز نساء قدرات على جعل آرائهن معروفة من كتاباتهن، التى كانت الوسيلة الوحيدة لنشر آراء النساء التى يسمح بها المجتمع لهن، فقد سجلت عديدات منهن اعتراضهن على وضعهن الاجتماعى، الذى فرض عليهن. وفى العصر الحديث، ظهرت الآلاف العديدة منهن تقودهن أشهر النساء المعرفات للعامة، وقد امتلكن الجسارة التى دفعتن للحصول على حق التصويت البرلمانى.

وكما ركزت مارى ولستونكرافت من قبل على أهمية تعليم المرأة وضرورته للحفاظ على كيائها وكرامتها ومستقبلها، تتول جون ستوارت ميل القضية بالتحليل والتفسير والتفكيك، موضحاً أن الرجال لايريدون الطاعة من النساء فحسب، بل يريدون عواطفهن. كل الرجال فيما عدا الأثمد توحشاً، يرغبون فى أن يحصلوا من النساء القربيات منهم، ليس على عبد يقبل عبوديته؛ أى ليس مجرد عبد ولكن عبداً خائفاً ذليلاً، وبالتالي فقد استخدموا كل شيء فى مقدورهم لاستعباد عقولهن. ويعتمد كل سادة العبيد الآخرين فى الإبقاء على طاعتهم على الخوف، لكن سادة النساء يريدون شيئاً أكثر من الطاعة. لذلك وجهوا قوة التعليم بكل طاقتها لتحقيق هذا الغرض. يقول جون ستوارت ميل:

"إن كل النساء كانت تتم تمشيتهن منذ سنوات عمرهن الأولى على اعتقاد أن المثل الأعلى لهن هو عكس ذلك الخاص بالرجال، ليس فى الإرادة الذاتية، أو

الحكم بأنفسهن لأنفسهن، ولكن في الاستسلام والاستجابة لحكم الآخرين. إن القيم الأخلاقية جميعها، وكل العواطف الراهنة التي تعتبر من طبيعتهم، تخبرهم بأن واجب النساء أن يعشن من أجل الآخرين، وأن ينكرن ذواتهن تماماً، وألا تكون لهن حياة غير تلك التي تكمن في عواطفهن. والمسموح بعواطفهن تلك المسموح لهن بها، وهي تلك المتعلقة بالرجال الذين هن مرتبطات بهم، أو بالأطفال الذين يشكلون رابطة إضافية، لا يمكن فصلها بينهما وبين الرجل.

"عند وضع هذه الأمور الثلاثة معاً، أولاً: الانجذاب الطبيعي بين الجنسين المتضادين، ثانياً: اعتماد الزوجة المطلقة على الزوج من منطلق أن كل ميزة أو سعادة تحصل عليها إما أن تكون هبة منه أو تعتمد كلية على إرادته، وأخيراً: أن الهدف الرئيسي للسعي الإنساني والاعتبارات الإنسانية، وكل أغراض الطموح لا تحصل عليها المرأة بصورة عامة، إلا عن طريق الرجل. إن إحساساً غريزياً بالأنانية يجعل الرجال يتمسكون بها للنهاية، كمجرد وسائل للاحتفاظ بالنساء تابعات لهم، وذلك بأن يظهروا لهن أن الوداعة والرضوخ، والتخلي عن كل إرادة شخصية، ووضعها بين يدي الرجل، هي الخصائص الضرورية للسحر الأنثوي والجاذبية الجنسية. ومن هنا، كان حرص الرجال على أن يصبح الهدف الأسمى للتعليم الأنثوي وتكوين الشخصية، يتمثل في جعل جاذبية المرأة مصدراً لسعادة ذكورية لا تنضب".

ويقدم جون ستيوارت ميل صورة كابوسية لحياة المرأة الإنجليزية بصفة خاصة والأوروبية بصفة عامة، طوال القرن التاسع عشر الذي خبر ثقافته وحضارته وسلباته، وعاشه بالطول والعرض من عام ١٨٠٦ إلى عام ١٨٧٣. كانت مخلوقاً لاحول له ولا قوة، تحت وطأة وضع قانوني، كأنه زنزانة لامهرب منها. لم تملك أي سلاح في يدها لكي تسحب نفسها من هذا الجحيم، ولو في غفلة من الزمن. وحتى إذا نجحت في هجر زوجها، فإنها لا يمكن أن تأخذ شيئاً معها، لا أولادها ولا أي شيء آخر تمتلكه قانوناً. فإذا أراد، يمكنه إرغامها على العودة بالقانون أو بالقوة العضلية، أو ربما قنع بأن يستولي لنفسه على أي شيء تكسبه أو يعطيه لها أقرباؤها، وهي لا تستطيع الحصول على حق الانفصال الشرعي الصادر بحكم محكمة لتعيش بعيداً عنه، دون أن تجبر على العود إلى زنزانة سجان هائج، أو تتمكن من استخدام أي مكاسب تحققها لنفسها الخاص، دون خوف من أن يظهر في يوم ما رجل، لم تره منذ عشرين سنة مثلاً ليأخذ كل شيء ويرحل. ولذلك يقول ميل: "لا توجد كلمة واحدة يمكن أن يقال عن الاستبداد السياسي".

وركز ميل على القضية الخاصة بعدالة المساواة بين النساء، عند قبولهن في الوظائف والمهام، التي لم يكن يحتكرها سوى الجنس الأقوى في القرن التاسع عشر. ولم يتوقع ميل أي صعوبة في إقناع أي فرد وافقه على المساواة بين النساء

فى محيط الأسرة بذلك. وكان يعتقد أن التفرع بعجزهن فى أمور أخرى حجة غير مقبولة، ووسيلة للحفاظ على تبعيتهن فى الحياة المدنية؛ إذ إن أغلبية الجنس الذكور لا تستطيع تحمل فكرة الحياة مع أعداد مساوين لهم فى الحقوق والواجبات. وكان ميل واتفا من أن أى فرد عقلانى، لابد أن يوافق على عدم عدالة استبعاد نصف الجنس البشرى من معظم الوظائف المفيدة، ومن كل الوظائف الاجتماعية العليا، بترسيخ فكرة أنهم منذ ولادتهم، لا يمكن أن يصبحوا صالحات لوظائف، هى متاحة لأغبي وأحط الجنس الآخر من الرجال، أو أنهم مهما كن صالحات، فإن الوظائف محرمة عليهن؛ لكى تتاح فرصة شغلها للذكور بلا أى منافسة تنكر.

من هنا كان حرص ميل على رصد التطور، الذى جرى لقضية المرأة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، عندما يؤكد أنه لم يعد لأشد المحققين للنساء أن ينكر أنه بإضافة خبرة الأزمات القريبة إلى خبرة العصور الماضية، ثبت أن نساء كثيرات قد أظهرن قدراتهن على فعل كل شئ يفعله الرجال بنجاح واقتدار. ويرى ميل أن من أهم ملامح هذا التطور ما يتمثل فى إعطاء النساء حق استعمال إمكاناتهن، عندما تترك لهن حرية اختيار وظائفهن، وأن تفتح لهن مجالات الوظائف نفسها، وأن يحصلن على المكافآت المتاحة نفسها لغيرهم من البشر، فهى مضاعفة لكيدة لطاقة القدرات العقلية المتاحة لخدمة الإنسانية. بصف ميل وضع المرأة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، فيقول:

"إن ارتباط الرجال مع النساء فى الحياة اليومية هو أشد قريباً وأكثر اكتمالاً الآن، عما كان قبلاً بكثير، وحياة الرجال أصبحت استثنائياً فى فترات سابقة، كانت مسراتهم ووظائفهم المختارة بين الرجال، وفى صحبة الرجال، وكانت لزوجاتهم لمحات قليلة من حياتهم، حالياً فإن تقدم المدنية وتزايد الآراء ضد اللهو الخشن والإفراط فى المسرات بصفة عامة، وفى المسكرات بصفة خاصة التى كانت فيما سبق تشغل معظم الرجال، خلال ساعات استرخائهم فى مختلف أنواع الصحبة، بالإضافة إلى تحسن نمط الشعور الحديث، فيما يختص بنوعية الحب الذى يربط الزوج بزوجته؛ مما أعاد الرجل مرة أخرى إلى بيته ورفاق حياته، وإلى مسراته الشخصية والاجتماعية، بينما طراز ودرجة التحسن اللذان انتشرا مع تعليم النساء، جعلهن قادرات بدرجة ما على أن يشاركن رفاقهن من الرجال فى الأفكار والمناقشات العقلية، ولكن ظلت النساء فى معظم الحالات أدنى منهم بدرجة ملحوظة.

ختم ميل بحثه القيم بتساؤل حيوى بل ومصيرى، يمس العلاقة بين الرجل والمرأة فى التصميم، ولا يمكن رصده أو تحليله أو تكتيكه إلا بالإحاطة بكل أبعاده وأعماقه وأفاقه؛ حتى يتحول إلى منظومة، يمكن أن تشكل أرضية أو قاعدة مشتركة للانطلاق والتخلص من كل الرواسب والعقبات والعوائق، التى تعوق قيام مثل هذه العلاقة على المنطق والمعرفة والعلم والتطوير. يبدأ التساؤل كالاتى:

"كيف يكون الزواج بين اثنين بقدرات عقلية عالية، ومتوافقين في الآراء والأهداف، ويوجد بينهما أفضل نماذج المساواة والسلطة المتماثلة والقدرات المتماثلة بتفوق متبادل بينهما، بحيث يتمتع كل منهما بلذة التطلع إلى الآخر وفي أن يكون له بالتبادل سعادة أن يقود وأن يقاد في طريق التقدم؟ لن أحاول وصف ذلك. بالنسبة إلى من يستطيعون إدراك ذلك بعمق، لاجابة لي بذلك، أما بالنسبة إلى من لا يستطيعون، فيبدو لهم كحلم المتحمس.

ولكني مازلت أصر وباقتناع كامل، أن ذلك، وذلك فقط، هو الزواج المثالي وأن كل الآراء والعادات والمؤسسات، التي تفضل أى صورة أخرى، أو تحول أى تصورات أو أفكار مرتبطة به إلى أى اتجاه آخر، تحت أى ادعاءات يمكن إلصاقها بها، هي بقايا البربرية البدائية. إن التجدد الخلقى للبشرية سوف يبدأ بالفعل، عندما توضع العلاقات الاجتماعية الأساسية تحت حكم العدالة المتساوية، وعندما يبدأ البشر في تعلم أن يرسخوا أقوى عواطفهم مع من هو مساوٍ لهم في الحقوق والرعاية.

"إلى هنا، فإن الفوائد التي سيحصل عليها العالم بمنع جعل الجنس عامل عدم تأهل لمزايا معينة وعلامة للتبعية هي كثيرة للغاية، وهي فوائد جماعية وليست فردية، مكونة من زيادة الحصص العامة من الفكر والسلطة الفاعلة، وتحسن في العلاقات الإنسانية بين الرجال والنساء. ولكن ليس من الإنصاف إغفال الفائدة المباشرة والأشمل، وهي السعادة الخاصة بالنصف المحرر من النوع الإنساني، والتي تتمثل عند النساء في الفرق بين حياة التبعية لإرادة الغير، وحياة الحرية الرشيدة، التي تجعل من الحرية المطلب الأول والأقوى للطبيعة الإنسانية، قبل إشباع الضرورات الأساسية من المأكل والملبس وخلافه.

"عند التأمل في الضرر، الذي يصيب النصف غير المؤهل من السلالة الإنسانية، نتيجة حرمانه منذ البداية من أكثر حقوق الرضا الشخصي إلهاماً وسمواً، وما يترتب عليه من إنهاك وإحباط وعدم رضا عن الحياة، والتي كثيراً ما تكون البديل للحياة نفسها، فإن الإنسان يشعر بأن من بين كل الدروس، التي يجتاحها البشر لاستمرار خوض المعركة ضد النقائص المحتومة المخصوصة من نصيبهم على الأرض، فإنه لا شيء يحتاجونه أكثر من تجنب الشر، الذي تفرضه الطبيعة عليهم، مثل كراهيتهم وغيروهم وتحاملهم ضد بعضهم البعض.

إن مخاوفهم غير الإنسانية تجعل ضروراً أخرى أسوأ تحل محل ضرور يخافون منها، في حين أن أى حجر على إرادة أخواتهم من البشر، يجعلهم مسئولين عن الشر، الذي يجفف النبع الرئيسي للسعادة الإنسانية، ويجعل النوع الإنساني - ذكوراً وإناثاً - أقل في الدرجة الإنسانية، في كل مجال يجعل الحياة ذات قيمة للإنسان".

هكذا كان جون ستيوارت ميل حاسماً في موقفه المناصر للمرأة، طوال القرن التاسع عشر. ومع حلول القرن العشرين، حملت الرسالة الأدبية والروائية الإنجليزية فرجينيا وولف (١٨٨٢ - ١٩٤١). فكانت المضمون الجوهري سواء لكتابات النقدية والتحليلية أو رواياتها، التي وضعتها في مقدمة الروايات في إنجلترا أو محاضراتها، التي كانت تلقىها من حين إلى آخر؛ لتتوير نساء عصرها ولترسيخ الإنجازات الأدبية والروائية، التي أبدعتها الرائدات اللاتي سبقنها في نشر رواياتهن اللاتي أصبحت من عيوب الرواية الإنجليزية بل والعالمية.

وفي عام ١٩٣١ ألقت فرجينيا وولف محاضرة في لقاء جمعية الخدمة النسائية، تناولت فيها قضية المرأة من جانب حساس وشائك للغاية في ذلك الزمن، ويمثل في موقف المجتمع بصفة عامة والرجال بصفة خاصة من سعى المرأة للحصول على وظيفة تمكنها من الاستقلال المعيشي بقدر الإمكان؛ بهدف التخفيف من تداعيات تبعيتها الذليلة للرجل. أفتتحت محاضرتها بقولها:

"عندما دعيت للقدوم هنا، أخبرتني من وجهت إلى الدعوة أن جميعكم مهتمة بتوظيف النساء، واقرحت أن أقول لكم شيئاً عن خبراتي المهنية الخاصة. صحيح، أنني امرأة، وصحيح أن لي مهنة. ولكن ما خبراتي المهنية الخاصة؟ من الصعب تحديد ذلك، فهنتي هي الأدب.. وفي هذه المهنة، توجد خبرات أقل للنساء من أي مهنة أخرى. باستثناء المسرح، ولأن الطريق قد تم قطعه منذ سنوات طويلة مضت بواسطة فاني برني، وأفرا بن"، و"هاريت ماريتينو، وجين أوستن، وجورج إليوت، وعديدات من النساء الأخريات الشهيرات وأكثرهن غير معروفات ومنسيات. وهؤلاء جنن قبلي ومهدن الطريق ونظمن خطواتي، وبالتالي عندما بدأت الكتابة، كان هناك قليل من العقبات المادية في طريقي، في ذلك الوقت كانت الكتابة وظيفة مرموقة وتنسم بالسلام والحكمة... ولا أجد حرجاً إذا قلت إن رخص ورق الكتابة كان بالطبع السبب في نجاح النساء، ككتابات قبلي أن ينجحن في المهن الأخرى".

بهذه البساطة بل والسهولة، وضعت وولف يدها على أول طابور خامس في الرواية النسوية في إنجلترا.. وهو طابور، حمل في طياته عنصر السرية، الذي أشتهر به أول طابور خامس عسكري، استطاع أن يغير مسار الحرب الأهلية الإسبانية (١٩٣٦ - ١٩٣٩) لصالح القوات الملكية ضد القوات الجمهورية.. فتملأ كان اسم قائد الطابور الخامس الملكي مرثاً عسكرياً، غيرت الرواية ماري أن ليفانز اسمها إلى جورج إليوت؛ حتى تمتلك ناصية السرد الجري لمشاعر الحب والغرام بين الشخصيات، في وقت لم يرحب القراء المحافظون بحرية الانطلاق مع هذه التيارات؛ خاصة إذا كانت من صنع امرأة.

وإذا كانت روايات جورج إليوت (١٨١٩ - ١٨٨٠) قد صدرت كلها فى القرن التاسع عشر؛ أى قبل ظهور مصطلح "الطابور الخامس" بحوالى قرن من الزمان، إلا أن هذا يعنى أن فكرة "الطابور الخامس" أو "الطابور السرى" لم يقتصر فى بداياته على الخطط العسكرية، فى العصور القديمة، بل ارتبط بأى تخطيط أو تأمر، أو أى عمل فى الخفاء يسعى إلى تحقيق يسعى إلى تحقيق هدفه، سواء أكان عسكرياً، أم سياسياً، أم اقتصادياً، أم اجتماعياً.. إلخ، حتى لو كان مرتبطاً بأعمال روائية، مثل تلك التى أبدعتها جورج إليوت دون خوف فعلى أو حقيقى من كشف قناع السرية، الذى وضعته على وجهها.

لكن مصطلح "الطابور الخامس" ساد وسيطر على "الطابور السرى" لما ينطوى عليه من معانى الخيانة والجاسوسية والتآمر والظعن فى الظهر، وغير ذلك من السلبات غير الأخلاقية، التى قد لا ينطوى "الطابور السرى" عليها؛ ذلك أن عنصر السرية أو الخفاء، ضرورى وملح فى تنفيذ مهام متعددة فى الحياة، بكل أشكالها العسكرية أو المدنية أو الاجتماعية أو الاقتصادية... إلخ.

أرادت فرجينيا وولف أن تجعل محاضرتها حرباً شعواء على المرأة، التى ألفت حياتها دون مبرر من أجل الآخرين، الذين لم يشعروا بأن هناك تضحية ما تبذل لئيل نهار من أجلهم. واتخذت وولف اسم بطلة القصيدة الشهيرة "الملاك فى البيت" تجسداً حياً للمرأة، التى لا تفرق كثيراً عن شبح، اعتاد أن يتدخل بينها وبين أوراقها عندما تمارس الإبداع الأبدى، كانت مصدر إزعاج متجدد لها، ضياعاً لوقتها كلما همت بالكتابة، وعندما أدركت أنها عذاب مستمر لها قتلها فى النهاية، كانت ما تعنيه بالملاك فى البيت، أنها كانت عاطفية بلا حدود معقولة، وعلى درجة عالية من الجمال، وغير أنانية على الإطلاق.

لقد تفوقت فى الفنون الأصعب للحياة العائلية، ولم تعرف سوى أن تضحي بنفسها يومياً. إذا كان هناك دجاج على مائدة الغداء، أكلت الأرجل، وإذا كان هناك من الهواء، جلست فيه. موجز القول، أنه لم يكن لها رأى أو رغبة خاصة، ولكنها كانت تفضل التعاطف دائماً مع آراء الآخرين ورغباتهم. وفوق أى اعتبار، كانت نقية نقاء، كان من المفروض أن يكون محور جمالها الأساسى، وكذلك جعلها وسموها العظيم.

ثم تنتقل وولف فى محاضرتها الشيقة إلى الأيام الأخيرة فى حكم الملكة فيكتوريا، عندما كان لكل بيت ملاكه الخاص، بمعنى وهمه أو شبحه الخاص به، وهذا الملاك كان من ابتكار روائى رجل، يدفع به إليها كلما شرعت فى الكتابة، وظل أجنحتها يسقط على صفحاتها، وكانت تسمع هففات ثوبها الملائكى فى الغرفة وهى تتسلل خلفها، وتهمس فى أنفها قائلا: "عزيزتى، أنت امرأة صغيرة وتكتبين عن كتاب

كتبه رجل، كوني متعاطفة ورقيقة، وامتنحي واخذعي واستعلمي كل الفنون والخدع الخاصة بجنسنا، لا ادعى أى فرد يخمن أن لك عقلاً خاصاً بك، وفوق كل اعتبار، كوني نقية". وشرعت فى الكتابة كما لو كانت هى التى تمسك بقلمى.. الآن أسجل العمل الوحيد الذى أستحق عليه الثناء، رغم أن الثناء يعود بحق إلى بعض أسلافى السابقين الممتازين.. قررت أن أمسك زمام الأمر بيدي:

"التفت إليها وأمسكتها من رقبته، حاولت بقدر ما أستطيع أن أقتلها، لو لم أقتلها كانت ستقتلنى.. كانت ستزعزع القلق من كتاباتى، فكلما جلست للكتابة وجدت وجهها أمامى على الورق، تملئ ما أكتب حتى كنت أجن، لم يكن فى مقدورى استعراض رواية، دون أن يكون لها رأى خاص فيها، ودون اعتبار لما تراه فيها من علاقات بين البشر والأخلاق والجنس، وكل هذه الموضوعات التى كانت تعتبرها شائكة، ولا يمكن التعامل معها بصراحة وحرية بين النساء.

كان من رايها أن هذه الموضوعات تسبب الفتنة؛ إذ يجب أن أكتب وأن ألقى كلما عالجتها فى كتاباتى.. كانت تريدنى أن أكتب؛ لكى أنجح حتى ضقت ذرعاً بها. كنت كلما أحسست بظلال جناحيها أو يوهج هالتها على صفحتى، أمسكت بالمحبرة ودفنتها بها لقد ملئت بصعوبة.. كانت طبيعتها التثيقية تساعدنا بشدة. لقد كان من السهل على أن أقتل شبحاً عن أن أقتل حقيقة.. كانت دائماً ما تعود زاحفة، عندما كنت أعتقد أنني تخلصت منها، ولكنى أمتدح نفسى لأننى قتلتها فى النهاية، وكان الصراع شديداً، وأخذ الكثير من الوقت، الذى كان من الأفضل استغلاله فى تعلم اليونانية، أو فى التحليق فى آفاق العالم بحثاً عن المغامرات، ولكنها كانت تجربة حقيقية.. كانت خبرة يجب أن تحصل عليها كل النساء الكاتبات فى ذلك الوقت.. إن قتل الملاك الموجود بالبيت كان جزءاً من وظيفة المرأة الكاتبة".

كان هذا الصراع بين فرجينيا وولف والأوهام والرواسب والتقاليد، التى وقفت سداً منيعاً ضد المرأة فى محاولتها المستميتة للخروج إلى شمس الحقيقة الساطعة، وإثبات إرادتها فى مواجهة تقلبات الحياة، والتعبير عما يدور بداخلها من مخاوف لا بد أن تتجاوزها، وتطلعات لا بد أن تحققها.. ويجب أن تترك المرأة أن الوعى أو الإلهام ليس مقصوراً على الرجل لكى يبدع، فهو طاقة جاهزة للانطلاق بكل من يسعى لأن يفتح لها أبواب وجدانه وعقله؛ لتمنحه قوة الدفع.. لافرق فى هذا بين رجل وامرأة، وإن اختلفت الرؤى والأفاق.

أما فى فرنسا فقد قامت سيمون دى بوفوار (١٩٠٨ - ١٩٨٦) بقيادة الطابور النسوى الفرنسى، وكانت إلى حد كبير، الصوت الوحيد فى خمسينيات القرن العشرين، الذى بلور الفكر النسوى الفرنسى، فلقد تمردت على طبقتها الوسطى العليا فى

الثلاثينيات؛ لتصبح رائدة الفكر الراديكالي والأدب النسوي الجريء، وتضرب المثل الأعلى للحياة المستقلة، التي يجب أن تحياها المرأة لفرنسية، بعد أن تحررت من قيودها الفكرية والعقلية والجسدية. ووقفت بالمرصاد لكل محاولات الكبت والاستبداد والقهر التي حاول الرجال ممارستها عليها، عندما رسموا للنساء صورة لهن تتمثل في كونهن "الأخر" المختلف عنهم، الذي يجب أن يظل متدنياً. ولذلك طالبت النساء بإعلان الحرب؛ حتى يحصلن على المساواة مع الرجال، ولهن في تجاريهن الخاصة وصراعاتهن العلنية، وإصرارهن على احترام ذواتهن، أسلحة فاعلة وماضية إذا ما أحسن استخدامها وتوظيفها.

وكان كتاب "الجنس الآخر" (١٩٤٩) لسيمون، عملاً موسوعياً، يستمد مادته من التاريخ وعلم الأحياء والتحليل النفسي والماركسية والأدب، وهو كتاب ساخر ولماح ونكبي، وزاخر بالفاكاهة والحصافة، ويستخدم النكات كأنها قبائل موقوتة جاهزة للانفجار في اللحظة المناسبة. كانت في انتظار جيل جديد من النساء المتمردات؛ ليكتشفن متى ينفجرن على الساحة لفتح أبواب عصر جديد.. كانت شحنة من الإصرار والتفاؤل في قدرة المرأة على أن تدشن المجرى الطبيعي للعلاقة بين الرجل والمرأة.

في كتابها "الجنس الآخر"، واجهت سيمون دي بوفوار المجتمع بكل الأوضاع المقلوبة والمعكوسة دون تردد أو حرج، وألقت بكل الأسئلة الشائكة في وجه الجميع، لدرجة أنها تساءلت: ما هي المرأة؟! لأن مجرد طرح السؤال يعني عند سيمون إجابة مبدئية لكنها مهمة في حد ذاتها. فلا يخطر ببال الرجل أن يكتب كتاباً عن الوضع غير المفهوم لذكر الإنسان.. لكن في حالة المرأة، يتوجب عليها وقبل أي شيء أن تقول: "بصفتي امرأة"، وعلى أساس هذه الحقيقة تنهض كل المناقشات التالية. أما الرجل فلا يبدأ بتقديم نفسه بوصفه فرداً لجنس معه، فهو ليس في حاجة إلى أن يقر بأنه رجل، كما أن مصطلحي الرجولة والأنوثة يستخدمان شكلياً فقط كأمر ضروري في الأوراق القانونية. وتحدد سيمون موقف الرجل من المرأة، وهي تكاد تنفجر غيظاً، فتقول:

"أحياناً، وفي المناقشات المجردة العادية، من المثير للغضب أن تسمع رجلاً يقول: 'أنت تعتقدين ذلك لأنك امرأة، ويكون دفاعي الوحيد هو أن أقول له 'أنا أعتقد ذلك لأنه صحيح"، وبالتالي أقوم بإخراج ذاتيتي من المناقشة؛ حيث لا يمكن الرد بالقول 'وأنت تعتقد العكس لأنك رجل'، لأنه من المفهوم أن حقيقته كرجل ليست أمراً غريباً، فالرجل على حق لأنه رجل، ولكن هي التي على خطأ. وترجع هذه الظاهرة البائسة إلى أن النساء يفتقرن إلى القدرات، التي تساعدن على تنظيم أنفسهن في كيان موحد، يمكنهن من الوقوف وجهاً لوجه ضد الكيانات المناوئة؛ فالنساء ليس لهن ماض ولا تاريخ ولا دين خاص بهن، ولا يوجد لديهن التضامن في العمل

ولا الاهتمام الموجود لدى البروليتاريا، ولسن متجمعات، ولو بطريقة عشوائية، أو بأى شكل آخر يخلق شعوراً تضامنياً ومجتمعياً، كما فى حالة الزوج فى أمريكا، أو يهود الجيتو أو عمال مصانع رينو".

وتتجلى الموضوعية النقدية عند سيمون دى بوفوار، عندما لا تفرق سهامها النقدية بين النساء والرجال؛ ولذلك تصفهن بأنهن يعشن مشتتات بين الذكور، كما أنهن مرتبطات نتيجة الإقامة وعمل المنزل والظروف الاقتصادية، والوضع الاجتماعى برجال معينين، لباء كانوا أم أزواجاً.

وبصورة أقوى من ارتباطهن بغيرهن من النساء. لو كن ينتمين إلى البورجوازيين، فإنهن يشعرن بالتضامن مع رجال هذه الطبقة وليس مع النساء البروليتاريات؛ إذا كن بيضاً فإن تحالفهن يكون مع الرجال البيض، وليس مع النساء السود.

إن الرابطة التى تربطها بالرجل الذى يقهرها ليست ماثلة لأية رابطة أخرى. والتقسيم بين الجنسين حقيقة بيولوجية، وليست حدثاً فى التاريخ الإنسانى. فالذكور والإناث طابوران متعارضان داخل قصص بدائى، لم تقم النساء بكسره. الزوجان وحدة أساسية يصنعانها متلاحمين معاً، مما يجعل شق المجتمع على خط الجنس أمراً مستحيلاً. هنا تكمن الخاصية الأساسية للمرأة.. إنها هى "الآخر" بشمولية طاغية، يكون فيها المكونان الرئيسيان ضروريين لبعضهما البعض.

وتختتم سيمون دى بوفوار بحثها الشيق الجري بقولها:

"إن المرأة ليس لديها عالم خاص بها، ولكى تتحدث وتصبح "الآخر"، وترفض أن تكون طرفاً فى الاتفاق، فإن ذلك يعنى أن النساء يرفضن كل المميزات، التى أسبغت عليهن نتيجة تحالفهن مع الطائفة المتفوقة. إن الرجل بصفته السيد، سيوفر للمرأة بصفقتها التابع، الحماية المادية، وسوف يتحمل التبريد الأخلاقى لوجودها؛ مما يمكنها من الإفلات من المجازفة الاقتصادية والمجازفة الفلسفية لحرية تتحقق فيها الغايات والأهداف دون مساعدة.

ولكن يظل الإغراء بالتخلي عن الحرية قائماً، وهذا مسار مشنوم، من يسلكه، يدخل فى متاهة الضياع، ويصبح منذ تلك اللحظة مخلوقاً، يتحرك ويفكر بإرادة الغير، ومحبطاً ومحروماً من كل قيمة صادرة عنه. ومع ذلك، فهو طريق سهل، يتجنب فيه الإنسان صعوبات ممارسة وجوده الأصيل؛ فعندما يجعل الرجل من المرأة "الآخر"، فهو يتوقع منها عندئذ الحفاظ على الميول العميقة فيها تجاه الشراكة. وبالتالي، فقد تفشل المرأة فى ادعاء حقها فى القيام بدور "الفاعل"؛ لأنها لا تملك الوسائل لذلك، لأنها أسيرة للرابطة الضرورية التى تشدها إلى الرجل بصرف النظر عن التبادلية أو التقاطعية ناهيك عن التناغمية، ولأنها عادة ما تكون شديدة السرور بدورها باعتبارها "الآخر".

ومنذ مطلع القرن التاسع عشر، أصبحت الطواوير النسوية ظاهرة، يمكن تتبع خطواتها في شتى أنحاء العالم، ولم تعد مقصورة على قمم ورائدات مثل سيمون دى بوفوار، التي بلغت القمة بإنجازات اللاتي سبقنها مثل ماري ولستونكرافت، ودوروتى سايترز، وتشارلوت بيركنز جيلمان، وفرجينيا وولف وغيرهن.. كانت المرأة تصارع من أجل الفوز بحقها في التصويت. وحتى في الترويج، استطاعت مسرحيات هنريك إيسن أن تدفع بهذه البلدة الصغيرة إلى صدارة بلاد العالم، في إثارة كل الموضوعات، التي جسدت كل جوانب قضايا المرأة التي سرعان ما ترددت أصدائها في أرجاء العالم، مثل: مسرحية "بيت النمية" ١٨٧٩، و"البطة البرية" ١٨٨٤، "وهيدا جابلر" ١٨٩٠، وغيرها من المسرحيات، التي صنعت طابوراً خالداً لنصرة المرأة.

وإذا انتقلنا إلى الهند، لم يتقاعس المدافعون عن حقوق المرأة في سبيل حق البنت في التعليم، والحكم الوطني والحق في التصويت. وفي عام ١٩١٨، فازوا بمساندة المجلس الوطني الهندي، وحاولت الجمعية الهندية للمرأة التأثير في نائب الملك، وأرسلت وفداً لبريطانيا للإلحاح على مطالبها. وكتبت بانندا راماباي (١٨٥٨ - ١٩٢٢) دراسة نسوية عن الهندوسية بعنوان "القانون الديني للمرأة". وتعد راماباي من أبرز دارسي السنسكريتية في زمانها، وترملت وهي في الرابعة والعشرين من عمرها، وكانت عندها بنت مسؤولة عنها، وجابت الهند لتأسيس مجموعة من المنظمات النسوية، وكانت واحدة من مجموعة مؤثرة من مناصري المرأة، داخل المجلس الوطني الهندي.

كما شهدت الهند حركة المرأة التي شنت حملة ضد القتل، والعادة الهندوسية بحرق المرأة حية في نفس النار التي تحرق فيها جثة زوجها المتوفى، وجرائم الجنس والاغتصاب، وصاحب ذلك مظاهرات واعتصامات ومسرح للدعاية التحريفية، وأغان ومعارض.. وهاجمت فكرة أن المرأة المختصة تقف "شرفها"، في حين أنه يجب على الرجل، الذي يقوم بالاغتصاب أن يمثل خزيًا.

كانت النساء وربات البيوت والعاملات في المكاتب الحكومية في بيهار وجوجيرات وغيرهما، في مقدمة الحملات ضد الفساد، وارتفاع الأسعار. وشهدت سبعينيات القرن العشرين احتجاجات قوية، نظمتها نساء القبائل ضد سكر الرجال وعنفهم في المنازل. وعلى صعيد العمل الإيجابي، تم إنشاء ورشة عمل نسائية قومية في عام ١٩٧٨، في بومباي؛ للتنسيق بين كل الجماعات المحلية المختلفة، كما تم إصدار صحيفة "مانوشي" لشن حملات ضد كل ما يهدد المرأة. وفي دلهي، أشارت الراقصة الكلاسيكية المناصرة للمرأة شاندرادكا عاصفة، عندما أعلنت تنظيم أشكال الرقص الهندي التقليدي؛ لتصور تمثيل الأعضاء التناسلية الأنثوية المستخدمة في المعابد الهندوسية، كرمز للمبدأ الكوني الأنثوي، لتصوره كقوة

محركة وقوية ونشيطة، ترقص حول النقطة الثابتة الساكنة للقضيبي، الذي يرمز للمبدأ الكوني الذكوري.

وفي عديد من الدول الفقيرة المنهوبة في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية، كانت المشكلة الأساسية التي تواجه جموع النساء، تتمثل ببساطة في الحصول على طعام وماء كافيين؛ إذ إن غالبية النساء يحصلن على أسعار حرارية، أقل من الحد الأدنى المقبول غذائياً، خاصة في العقود الأولى من القرن العشرين.. فمثلاً في أندونيسيا، نددت رادن آجن كارتيف (١٨٧٩ - ١٩٠٤) وهي ابنة مسئول كبير، بتعدد الزوجات والزواج، الذي يتم دون موافقة المرأة والقمع الاستعماري، ونادت بحق المرأة في التعليم، وبدأت بمدرسة للبنات مكونة من ١٢٠ طالبة، ولكنها ماتت موتاً مأسوياً أثناء الولادة في الخامسة والعشرين من عمرها.

وفي الفترة المبكرة نفسها، شهدت اليابان جمالات في القرن التاسع عشر، بقيادة الرائدة النسوية كيشيدا توشيكو (١٨٦٣ - ١٩٠١)؛ من أجل حقوق المرأة وتصويتها في الانتخابات. ونشرت الجماعة النسوية الأرستقراطية سيتوشا، مجلة باسم سيتو (١٩١٦-١٩١١) بها مقالات عن الثقافة المعاصرة والزواج وحقوق المرأة وتصويتها في الانتخابات، وشنت أول حملة من أجل المرأة في التصويت عام ١٩١٧. ولم تختلف الصين عن ركوب الموجة، واللاحق بالطابور النسوي الآسيوي؛ فأسست تان جانينج الجمعية الصينية للمناصرات لحق المرأة في التصويت في بكين عام ١٩١١، وقادت مظاهرات الطوابير النسوية؛ لوقف اجتماعات المجلس القومي، الذي يضم خصوم المرأة من الرجال.

وشق الطابور النسوي طريقه في بلاد آسيوية أخرى، خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين؛ ففي باكستان مثلاً، قاد منبر العمل النسائي الاحتجاجات على قانون الشهادة للحكومة العسكرية، الذي يجعل شهادة المرأة في المحكمة تساوي نصف شهادة الرجل. وفي إيران، لعبت الطوابير النسوية دوراً نشطاً في المظاهرات، ضد نظام الشاه عام ١٩٧٩، ثم تظاهرن ضد السياسات المعادية للمرأة لنظام الحكم الأصولي، الذي حل محل الشاه، واستولت ١٥٠٠٠ امرأة على قصر العدالة مطالبات بحقوقهن.

وهذا يعني أن الطابور النسوي أثبت وجوده، سواء على مستوى الزمان أو المكان، في شتى بلاد العالم. فمثلاً، حصلت المرأة الأسترالية على حق التصويت عام ١٩٠٩، رغم أن النساء الأستراليات المنتحيات إلى الأصول الأولى للبلاد، لم يحصلن على ذلك الحق إلا عام ١٩٦٧. وفي العام نفسه (١٩٠٩)، تأسست الجمعية السياسية للمرأة الأسترالية، مع نمو الوعي النسوي من أجل المساواة في الأجور والحقوق بين الرجال والنساء.

وتواصلت انتصارات الطابور النسوى فى بلاد العالم الجديد، فتم إنشاء "الاتحاد البرازيلى لرقى المرأة، على يدى برتالونز عام ١٩٢٢، وفاز بحق المرأة فى التصويت عام ١٩٣٢. كما عقد المؤتمر النسائى الدولى فى الأرجنتين عام ١٩١٠. وفى عام ١٩١٨، تأسس هناك حزب نسائى قومى. وابتداءً من عام ١٩١٩، نشأت منظمة حقوق الـ ١١٠٠٠ امرأة القوية، فى سبيل حق المرأة فى التصويت.

هذا على مستوى الزمان، أما على مستوى المكان.. فكان التأثير النظرى للنسار المتطرف والتفكير التحليلى والنفسى قوياً جداً فى حركة تحرير المرأة فى ألمانيا ستينيات القرن العشرين، وانتعشت المجالات المناصرة للمرأة فى السبعينيات، وكانت هناك حملة كبيرة ضد قانون الإجهاض، وازدهرت المقاهى والمراكز والمكتبات والقاعات السحايق النسائية، كما ازدهرت جماعات العمل المناصر للمرأة..

كانت السياسات الخضراء من المؤسسات العميقة فى الحركة النسائية فى الثمانينيات، كما أثرت الطوابير النسوية فى السياسات الخضراء، فى أواخر الثمانينيات، ودار جدل كبير حول مانيفستو الأمهات، الذى نادى بأفضلية "القيم النسوية" على القيم الذكورية فى الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

هذا عن الطابور النسوى الألمانى، أما عن الطابور النسوى الإيطالى.. فقد نجح فى افتتاح محطة إذاعية باسم راديو دونا، كما أصدر مجلة نسوية. وفى نابولى، قامت الصداقات فى المتاجر المتنوعة والسوبر ماركت بما عُرف بـ"اضراب عن الابتسام"، رافضات أن يتصرفن بطريقة "مريخة" مع الزبائن، إلا إذا تحسنت أجورهن وأوضاعهن. وأدت الحملات الضخمة؛ من أجل حرية أكبر فى الطلاق وحقوق الإجهاض وضد الاغتصاب إلى تغييرات مهمة فى القانون.

أما فى فرنسا، فقد قامت العاهرات بحملة فى فرنسا من الاعتصامات فى الكاتدرائيات ومباني البلدية عام ١٩٧٦، احتجاجاً على نفاق الذكور والدولة فى الجنس، وطلبن بحقوقهن المدنية فى كل أجهزة الإعلام.. أما الموقف فى بولندا، فكان أكثر صرامة؛ إذ سارت أعداد غفيرة من البولنديات سيراً فى طابور عسكرى؛ للدفاع عن حقوقهن فى الإجهاض، ومنددات بالسلطات الدينية والحكومة التضامنية الجديدة عام ١٩٨٩.

وبحكم أن جنوب أفريقيا امتداد للعناصر التى وردت من أوروبا، فإن الثقافة النسوية ينطبق عليها الوضع نفسه؛ فقد اضطرت النساء لمواجهة التقسيمات العرقية العميقة بين الرجال والنساء، التى خلقتها التفرقة العنصرية. وفى عام ١٩٥٦، نظمت ٢٠٠٠٠ امرأة مظاهرة ضد الحكومة، سيطرت عليها مظاهر العنف، التى لم تشهد الدول الأوروبية مثيلاً لها، فقد علقت النسوة من التفرقة

العنصرية والديكتاتورية العسكرية والاضطهاد الاجتماعي، ولم يقبلوا بأى مصالحه سواء مع الرجال أو النساء البيض، فهن فى النهاية أصحاب البلاد. وكان من أشهر أناسيذهن الموجهة، كطلقات الرصاص إلى البيض، والتي حفظتها الأجيال:

الآن تلاعبت بالنساء

فذهبت بهن على الصخور

زحزحت جلوداً

والآن سيتم سحقك

كانت الطواوير النسوية فى مقدمة الحركات المعادية للديكتاتورية العسكرية، على مستوى العالم بصفة عامة، وجنوب أفريقيا بصفة خاصة.

أما النساء فى العام العربى، فقد اتخذن فى نضالهن مساراً وسطاً أو ثالثاً بين القيم الغربية المهيمن عليها الذكور، والقيم الأصولية فى التراث العربى، مستندات إلى نقاط القوة التقليدية للمرأة؛ بصفتها تاجرة وشاعرة فى المجتمع العربى. وإن كانت ثورة ١٩١٩ المصرية قد أثبتت أن أولوية الكفاح فى فكر المرأة المصرية كانت ضد الاستعمار البريطانى، كما أثبتت الرائدة النسوية التاريخية هدى شعراوى أن المرأة المصرية بنكائها ودهائها كفيلة بنسوية مشكلاتها مع رجلها، بمجرد انتهاء معركتها مع الاستعمار.

وقد تكررت أسطورة هدى شعراوى بظهور نوال المعداوى، التى أنشأت فى عام ١٩٨٢ بطاويرها للنسوى، لجنة حقوق المرأة الداعية للوحدة العربية، ومقرها فى القاهرة؛ فقد تصدى هذا الطاوير لملفات الحقوق القانونية للمرأة؛ حتى لا يتم إهدارها فى غفلة من الزمن.

(٧) الطابور الماسوني

أثارت الماسونية من الجدل والتحليل والقلق، ما جعلها مادة خصبة لدراسات وكتب عديدة، مثل: "موسوعة الماسونية: القوة الخفية التي تحكم العالم" للدكتور الحسيني الحسيني معدي، و"الماسونية: عقدة المولد وعار النهاية" لمحمود ثابت الشاذلي، والماسونية: ذلك العالم المجهول" لصابر طعيمة، و"الماسونية في العراق" لمحمد علي الزغبى، و"اليهودية والماسونية" لعبد الرحمن الدوسري، و"الماسونية بين الحقيقة والشعارات" لمحمد زكي الدين، و"الماسونية والمنظمات السرية" لعبد المجيد همو، و"الجمعية الماسونية: حقائقها وخفاياها" لأحمد غلوش، و"الصهيونية والماسونية" لعبد الرحمن سامي، و"الأهداف المعلنة والأسرار الخفية لأندية الروتاري والماسونية" لمحمد فهم أمين، و"الجمعيات السرية في العالم: البروتوكولات البهائية والماسونية" لعبد الوهاب الميسري، و"تاريخ الجمعيات السرية والحركات الهدامة" لمحمد عبدالله عنان، و"الروتاري والروتاريون" لحسين عمر حمادة، و"الجمعيات السرية" لعلي أدهم، و"الأسرار الخفية في الجمعية الماسونية" لشاهين مكاربوس، و"أصل الماسونية" للأب اليسوعي لويس شيوخو، و"البنية الحرة وروح الماسونية" لأحمد زكي أبو شادي، و"تاريخ الماسونية العام" لجورجي زيدان، و"الخلاصة الماسونية" لإيليا الحج، و"الماسونية بين الشيوعية والصهيونية" لعفيفي إبراهيم حسن، و"أندية الليونز الماسونية في مصر" لأبو إسلام أحمد عبد الله، وغير ذلك من الدراسات والمراجع، التي يصعب حصرها في هذا المجال.

ورغم كل المراجع والمصادر التي كتبها هؤلاء المفكرون الرواد عن الماسونية، إلا أن أحداً منهم لم يسهب ويتعمق في الأثر الخطير، الذي مارسه في أعمال الطابور الخامس والتجسس والمخابرات، وغير ذلك من الأنشطة السياسية والاجتماعية المريبة، التي تكاد تمتد لتغطي العالم أجمع.

صحيح، أن مصطلح "الطابور الخامس" لم يظهر في الأدبيات السياسية، إلا في أثناء الحرب الأهلية الإسبانية (١٩٣٦ - ١٩٣٩)، عندما كان الجنرال فرانكو يهاجم القوات الجمهورية داخل العاصمة مدريد بأربعة طوابير عسكرية؛ إذ تشكل طابور خامس سرى داخل المدينة من أنصار فرانكو، مهمته بث روح الهزيمة وإضعاف الثقة في نفوس أنصار الجمهورية، عن طريق نشر الشائعات المختلفة، فضلاً عن القيام بأعمال الجاسوسية والتخريب المختلفة، ثم صار يطلق على كل الحالات والمواقف المشابهة، فمثلاً شاع استعمال مصطلح

"الطابور الخامس" في الحرب العالمية الثانية إلى استخدام هذه الوسيلة أو الحيلة في غزو النرويج وهولندا وبلجيكا، ولم يعد مقصوراً على الصراع بين الوطنيين والجمهوريين في الحرب الأهلية، الإسبانية التي بلورت أساليب الدعاية السوداء والتجسس والشائعات، التي مارستها قوات الوطنيين الإسبان، ومنهجت مصطلح "الطابور الخامس" الذي يتضمن كل هذه الآليات وغيرها؛ بحيث لم يعد تطبيقه مقصوراً على تلك الفترة التاريخية، بل امتد منهجه عبر التاريخ ليشمل مختلف العصور بحيث يمكن تطبيق آلياته على عصور مضت وتوالت، أو عصور راهنة أو قائمة سواء على مستوى الدول أو الجيوش أو المجتمعات، أو الشعوب أو المؤسسات أو التجمعات أو حتى الأفراد في حياتهم اليومية القابلة لتشكيل أو توليد مختلف أنواع أو مستويات الطابور الخامس، الذي ظل محتفظاً باسمه في شتى أنحاء العالم، بعد أن تجددت وتعددت آلياته وأساليبه وأدواته وابتكاراته بحيث لم يعد في الإمكان حصرها.

وهذا الفصل "الطابور الماسوني" يوضح كم كانت الماسونية رائدة في توظيف "الطابور الخامس" واخضاعه في كل مجالاتها، التي جعلتها القوة الخفية التي تحكم العالم بأساليب في منتهى الخفاء والسرية والدهاء لدرجة أن عدداً لا يحصى من الدول الكبرى أو الصغرى سعت بحماس منقطع لركوب الأمواج والتيارات التي أحدثها الطابور الماسوني، حتى لو اتجرفت معه، دون أن تدرى. ولاشك أن كل هذه الملامسات الغامضة والمريبة والمقلبة والمثونة، لا بد أن تؤثر تساوالات عديدة وشائكة عن الجذور العميقة والممتدة للماسونية عبر العصور وفي مختلف البقاع؛ بحيث تكاد خريطتها أن تصبح موازية لخريطة العالم نفسه.

في قاموس أوكسفورد الكبير الصادر في عام ١٨٧٩، تعنى كلمة "ماسون" عند اللغويين في عام ١٣٥٠، "أصحاب الحرف، الذين لا يرتبطون بأية نقابة أو جمعية، أي إنهم أحرار". وعندما احتاجوا إلى الدفاع عن مصالحهم، أنشأوا جمعية أطلق على كل عضو فيها لقب "أخ"، شرعوا في تداوله فيما بينهم.

وكان الأب اليسوعي لويس شيخو في كتاب "المر الماسوني في شريعة الفارمسون"، الصادر في بيروت عام ١٩٤٠، قد نقل الدلالة اللغوية لكلمة "الماسون" عن الباحث دي سيجور الفرنسي بأن كلمة "فارمسون"، هي اسم مركب من لفظين فرنسيين: "فرانك"، ويعنى الصادق أو الصريح، و"ماسون" ويعنى البقاء أو الباني، أي أنهم بناؤون صادقون.

وفي الجزء الخامس من موسوعة، "تاريخ الحضارات العام والخاص" الصادرة في القرن الثامن عشر، كتب رولان موسيني وأرنست لايروس تعريفاً دقيقاً للماسونية بأنها جمعية دولية خاضعة لنظام متسلسل السلطات، ويتمثل

قانونها الأساسي يتمثل في تقاوى الأعضاء بعضهم في سبيل البعض الآخر؛ خاصة في تبادل المساعدات.

أما كوبند البانسلي فيؤكد أن القوة الخفية التي تمنح قوة الدفع للماسونية من وراء الستار، هي بمثابة الجوهر السري لكل الشعب اليهودي، والتي عرفت بأشكال ومفاهيم ودلالات متباينة، وإن كانت في معظمها عبارة عن نظام من العلاقات الأخوية، مقنع برموز تنور حول رمز أساسي، هو هيكل سليمان؛ مما يؤكد أن اليهودية متجذرة فيها.

ولعل التناقض بين غموض تاريخ الماسونية وكثرة المؤلفات التي كتبت عنها، يرجع إلى غياب الوثائق التاريخية المكتوبة عنها. وكان ما بذل من جهود لإلقاء الضوء التحليلية والتفسيرية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، صادراً عن بعض التفسيرات والتعاليم والوصايا، الموجهة إلى مجموعة "الإخوة" من الأجيال الجديدة من أعضاء الجمعية، ولكنه لم يكن كافياً لإلقاء الضوء الفاحص لما يمكن أن يشكل مادة علمية صالحة لمؤرخ، يسعى إلى كشف الحقائق.

وقد تمثلت المعضلة في أن كل ما عثر عليه المؤرخون والباحثون في بعض القضايا والتعاليم والوصايا وتاريخ بعض المحافل الرئيسية، لم يتناول الحركة السرية أو القوة الخفية، رغم أنها بمثابة المحور المادي والروحي للماسونية. ومع ذلك، فهناك من الكتاب والمفكرين، مثل: شيريب سبيرو دوفيتش، من يعتقد اعتقاداً جازماً بوجود الهيئة القادرة على سد هذا النقص، فمثلاً يؤمن سبيرو دوفيتش في كتابه "حكومة العالم الخفية" بوجود طابور خامس، له صفة العالمية، وصل عدد أفراده في أوائل القرن إلى ثلاثمائة رجل يهودي يرأسهم واحد منهم، في إطار نظام ديكتاتوري استبدادي، ويعملون طبقاً لخطة مرسومة للسيطرة على العالم؛ فهم عبارة عن طابور خامس أو حكومة خفية تحكم الشعوب بواسطة عملائها، ولاتتوانى عن قتل أو التخلص من كل مسئول، يحاول الخروج عن طاعتها، أو يقف حجر عثرة في سبيل تنفيذ مخططاتها.

ولم يتقاعس الماسونيون منذ ذلك الحين عن مضاعفة خلايا منظوماتهم في جميع أنحاء العالم، وجذبوا إليها كل من يصير أو يشتهر بأنه ذو روح طاعية وشخصية كاريزماتية.. كان الهدف الاستراتيجي من هذه الخلايا أن تكون طلائع الطابور الخامس، التي تمد المنظومات بما تحتاجه من أخبار، كما أنها تعتبر أفضل مراكز للدعاية. وأصبحت القيادة الماسونية تتألف من صفوة العلماء والمفكرين، في حين أصبح لهذه الخلايا أيضاً ممثلوها الخصوصيون الذين يحجبون عن الأعين المواقع، التي تقيم فيها تلك القيادة، التي لها وحدها الحق في تعيين من يتكلم عنها في رسم نظام المستقبل، ووضع الحبال والمصائد لجذب المزيد من العملاء والأعضاء.

ومع مطلع التاريخ الميلادى من عام ٥٥٥م إلى عام ١٠٥، انتشرت الهياكل فى مختلف البلدان، ولم تعد مقصورة على أعداد محدودة، فى مقدمتها هيكل أورشليم. ومن أشهر الهياكل الجديدة "هيكل روما"، وأصبح بعض هذه الهياكل تابعاً للهيكل المركزى فى أورشليم، والبعض الآخر تابع لهيكل روما، الذى كان فرعاً من الهيكل المركزى، ولكن أكثر من مؤسسى الهياكل الأوروبية، كان يدفعون الأعضاء الخفيين الجدد إلى اقتفاء منهج هيكل روما، الذى مضى على إنشائه سبعة قرون، ولم يزل مزدهراً ومتألقاً.

وكانت أبرز الهياكل التى أنشئت فى تلك الفترة: أربعة فى روسيا، وأربعة فى جاليا (فرنسا)، وثلاثة فى جرمانيا (ألمانيا)، ثم أخذت تتزايد فى عواصم الأقاليم ومختلف بلدانها، وكان مرجعها الرئيسى الأعلى هو هيكل أورشليم. وقد تمثلت هذه المرجعية فى التشديد على وصية النكتم، وعدم عقد الاجتماعات إلا فى الهياكل الخفية تماماً؛ أى تحت الأرض، لدرجة أن الأعضاء العاملين كانوا يخرجون من الهيكل مسودين وجوههم، حتى إذا رآهم الناس عند خروجهم، يظنون أنهم يشتغلون فى أعمال الفحم. وظلت هذه التقاليد سائدة حتى لواخر القرن الثامن عشر، عندما شرعت الماسونية الجديدة فى إقامة محافلها فوق الأرض.

وكان هدف الماسونية الجديدة يتمثل أساساً فى العناية بشئون البنائين الأحرار "الماسون". وكعادة اليهود دائماً، استغلوها فى سبيل تحقيق أطماعهم، ودخلوا فيها وحولوها عن وجهتها، صوب أغراضهم الاستراتيجية، وأفرغوها من محتواها الدينى والإنسانى، وأحلوا محلها كل حيل وألاعيب الطابور الخامس الزاخرة بالتآمر والتجسس والدعاية السوداء وتحطيم الآخرين بشتى الوسائل والبدع، وغير ذلك من المبادئ المسمومة، التى أحتوى عليها كتاب "بروتوكولات حكماء صهيون". فمثلاً يؤكد البروتوكول الرابع عشر ضرورة اليقظة فى انتظار الوقت، الذى يصل فيه اليهود إلى السلطة، كى يسارعوا إلى بناء ومضاغفة خلايا الماسونية فى جميع أنحاء العالم، التى ستجعل وجودهم الدولى والسياسى والاقتصادى حقيقة تفرض مساراتهم، التى تتخطى وتتجاوز الحواجز والحدود بين مختلف الدول.

وقد تجسد الطابور الخامس عند اليهود فى مقررتهم الغدة على التطور العلمى فى تطويع الزمان والمكان والبشر؛ لتنفيذ ما يخططون له. فمنذ أن أخذت القوة الخفية لهذا الطابور تعمل عملها فى توجيه الأجيال اليهودية المتتالية، واليهودية العالمية تمثل الخطر، الذى يهدد الأمم والدول تحت ستار الماسونية القادرة على إخفاء كل الدسائس والمؤامرات الصهيونية، والخروج على العالم بوجه إنسانى حضارى براق، لا يفرق بين شعب وآخر، بل بين فرد وآخر!! ولذلك لمعت

الماسونية اليهودية فى العصر الحديث دوراً أصبح من سمات العالم الحديث، جعلها تحظى بالأمان على محافلها ومنتدياتها وأنشطتها المتعددة والمتنوعة بصفة عامة. وأصبحت، من خلال هذا الطابور الخامس، القوة الخفية المحركة للأطماع اليهودية والماسونية فى خططها للهدم، الذى تتسلل به إلى الأمم والدول؛ بحيث تنفذ إلى الحكومات والبرلمانات والعروش والكراسى.

وكانت الجمعيات المذهبية الماسونية رائدة فى توظيف كل طاقات وإمكانات الطابور الخامس، قبل قرون من استخدامه كمصطلح فى الحرب الأهلية الإسبانية (١٩٣٦ - ١٩٣٩)؛ فقد استطاعت هذه الجمعيات أن تبتكر مناهج تخطيطية منظمة ومتداخلة، امتدت عبر القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

وكانت هذه المراحل نتيجة لما جدّ على حياة الجماعات اليهودية، داخل البلدان التى استوطنوها؛ إذ تمكن النفوذ اليهودى المتنامى باستمرار من التحرر من القيود والحساسيات، التى أصابت بما يشبه الشلل، بحيث استطاع اليهود من الانطلاق كمواطنين لاعتلاء أمواج النمو، والتطور المادى، الذى ساعد على تغيير نوعية العلاقات الاجتماعية فى الحياة اليومية، وخلق مجالات وميادين للعمل الاجتماعى والسياسى والاقتصادى من قبل.

منذ مطلع القرن الثامن عشر، أعاد اليهود المنظر فى التعاليم اليهودية، وإن كان الهدف الاستراتيجى المرتبط 'بالبروتوكولات'، وأساسيات العقيدة الدينية، قد ظلت فى جوهرها كما هى. فقد اقتصر التغيير على أسلوب الأداء أو العمل؛ ليلائم الانطلاقة الجديدة التى امتطتها الجمعيات الماسونية على مختلف المراحل، وهذا التغيير للزئبقى ضمن لها إمكانات النجاح فى أن تصبح أكبر البيوتات المالكة والحاكمة فى أوروبا، أعضاء فى المحافل الماسونية.

وكان التحالف الخفى بين الماسونية والصهيونية قد أضفى عليهما كياناً سرئياً ودقيقاً وغامضاً على كل ما يقال عنهما فى العلن، ولذلك كتب الصحفى الأمريكى لورانس مايكل، مؤكداً أن الحصول على معلومات، لا تقبل الشك عن الأنشطة الداخلية للحركة الصهيونية وتوأمها الماسونية، مسألة فى غاية الصعوبة، قد تصل إلى درجة الاستحالة؛ خاصة وأن الصحافة الصهيونية تمارس عملية تضليل وتعمية واسعة لهذه الأنشطة، بالإضافة إلى أن معظم المنظمات الماسونية والصهيونية، تمارس النشاط خلف لافتات وشعارات متنوعة، وواجهات ومنظمات ذات صبغة دينية، واشتراكية، وخيرية، وتربوية، وثقافية، ورياضية، وعلمية، واجتماعية، وغيرها من المنظمات التى تتخذ شكل الجمعية أو الفرقة أو الفريق أو المنتدى أو الهيئة أو الاتحاد أو النادى أو الصندوق الذى يتمسح بالأنشطة

التنموية أو الخيرية...الخ. وكلها في النهاية عبارة عن طابور خامس، يسعى دائماً إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

ويمكن القول بأن الأساطير والغموض والرموز والوثائق الملتبسة، التي يعتمد عليها مؤرخو هذه الحركة، هي التي منحها تلك القوة الخفية، التي ارتبطت بمفهوم الطابور الخامس عبر العصور. ولم تعد هناك جدوى من البحث عن منشئها؛ خاصة عندما تحولت وتبدلت في أهم مظاهرها، عما كانت عليه في العصور القديمة، لدرجة أنه لم يتبق منها غير الاسم أو المصطلح "ماسون"، الذي لم يعد يدل على المسمى الذي وضع له واشتهر به.

ويكفي أن اليهودية العالمية لاتزال الطابور الخامس المتناسك والصلب والسند الرئيسي للماسونية، والدليل على ذلك أن القادة والأساتذة الكبار في المحافل الماسونية، هم الممثلون للجمعيات اليهودية السرية، وإن كان معظمهم مجهولين إلى حد كبير. ومن الملاحظ أن الدارسين النقاء قد أرجعوا التماسك أو الترابط الواضح بين الماسونيين، في العالم إلى كثرة عدد القادة اليهود في الصفوف الأمامية من الماسونية؛ باعتبارهم قادة الطابور الخامس، بكل أنواعه وفروعه في شتى أنحاء العالم.

وكانت المحافل الماسونية بمثابة مراكز الطابور الماسوني الخفي، منذ أن اكتسبت الماسونية شكلاً منظماً ومنهجاً يتحتم إتباعه، وصار لها نظامها الداخلي منذ مطلع القرن الثامن عشر، حين أعد جيمس أندرسون لها كتاباً بعنوان "المسئول الماسوني" في عام ١٧٢٧، وحدد فيه الشروط اللازمة للانضمام للمحفل، وأسس التعامل بين القادة والأعضاء.

ولقى الكتاب قبولاً من المحفل الماسوني وتم اعتماده. وكان طليعة التقنيين للفكر الصهيوني والماسوني على السواء، وهو التقنيين الذي سعى إلى تحقيقه رواد الفكر الصهيوني، الذين وجدوا في الفكر الماسوني التركيز على شئون البنائين الأحرار، فسارعوا كعادتهم إلى الاحتياال على الفرصة لاستغلالها في تحقيق أطماعهم، وانضموا إلى التجمع الماسوني، وغيروا وجهته إلى أخرى يرتضونها، بعد أن أفرغوه من المحتوى الإنساني؛ الذي كان في خدمة بناء المجتمع من أجل كل البشر، ليصبح في خدمة اليهود بصفة خاصة.

ويذكر المفكر الأمريكي ولیم کای کار في كتابه "العالم لعبة إسرائيل" أن آثم وايز هاوبت رجل الدين المسيحي الألماني، كان قد أرند عن مسيحيته، وأصبح ملحدًا. وكانت البقطة اليهودية كعادتها على أشدها، وهي تتربص بأية فرصة متاحة لتدعيم طابورها الخامس؛ فأدركت أن اتجاه هاوبت الإلحادي سينجح خططهم قوى دفع فريدة في نوعها؛ فاتصلوا به عام ١٧٧٠، وأحاطوه بكل

الإغراءات الممكنة، وقدموا كل أفكارهم ومقرراتهم إليه؛ لكي يراجعها ويعدّ تنظيمها على أسس حديثة، وأن يضيف إليها من فلسفته الإلحادية ما يتفق من مخططات التخريب والتدمير، التي وضعوها بهدف السيطرة على شئون العالم.

ونجحت الخطة نجاحاً تاريخياً، عندما أثبت هاوبت جدارته بحسن ظن اليهود به، بعد أن أنجز مهمته في عمل دؤوب لمدة سبع سنوات، وقدم لهم في عام ١٧٧٦ قواعد مخططات ونظريات مشيخة صهيون، التي تهدف هدم القيم الإنسانية والديانات جميعها، باستثناء اليهودية بطبيعة الحال، وتدمير الحكومات الشرعية، وزرع بذور الحقد والكراهية، والصراع العقيم في كل المجتمعات والبيئات والجماعات بل والأسر، حتى يتناحر أفرادها وطوائفها وحكوماتها وشعوبها، وتولد صراع دائم وفق وحروب فيما بينهم لا تتطفي نيرانها أبداً. وإفساد الأخلاق والضمائر والذمم، ونشر الإلحاد، وفوضى الجنس على وجه الخصوص بحكم أنه أفيون الشعوب، التي تعجز عادة عن التصدي لإغراءاته. ولذلك لم تقتصر آفاق هاوبت الفكرية على تجريد الإنسان من كل قيمه ومبادئه، بل وتعميقه، بحيث لا يخل من كشف عوراته، بل يتباهى ويستمتع باستعراضها سواء أكان ذكراً أم أنثى. وبذلك يصبح الجنس الشغل الشاغل لمعظم البشر، والغذاء اليومي الممتع لهم بلا حدود.

ولم يقتصر طموح هاوبت على رسم مخطط المؤامرة العالمية والنظريات التي تبررها وتدعمها، بل لتطلق إلى تأسيس القواعد الراسخة، التي تدرب كتاب الطابور الخامس السرى في إطار محفل، يسعى إلى هدم وإزالة كل عقبة تقف في طريقه، ويطلق القوة الخفية الكامنة في فكر أعضائه؛ للقضاء على كل القيم والنخائر والمواريث والمقدسات الإنسانية.

والجديد في هذا المحفل يتمثل في اتباع أسلوب يتفق مع التطور الحضاري؛ بهدف إقامة حكومة عالمية واحدة تضم العباقرة أصحاب الطاقات الفكرية والعلمية، الذين أخلوا قمم العصر الحضارية. ونجح هاوبت في خداع كثير من هؤلاء المفكرين والعلماء والمتقنين في الغرب، واستطاع أن يجتنب إلى فكرته أنصاراً واتباعاً، بلغ عندهم الألفين، فيهم أبرز أساتذة الجامعة في العلوم والفنون والاجتماع والأدب، والاقتصاد والتجارة والسياسة والدين والفلسفة.

وكعادة الولايات المتحدة، منذ أن برزت خريطة العالم السياسية، أن تحتوي كل ظاهرة تنتشر في دول العالم مثل النار في الهشيم؛ لكي تجعل منها طابوراً خامساً دولياً يحقق لها تطلعاتها، سواء في الخفاء أو العلن، ولذلك وجدت ضالتها في الماسونية، وشجعت على انتشارها خاصة بين مشاهير الرجال، في كل ولايات الاتحاد، الذين اعتادوا أن يفخروا بانتسابهم إليها؛ لأن في قوتها الخفية يكمن

النفوذ العظيم والرأى المسموع فى كل عمل سواء فى الأعمال السياسية أو غير السياسية.

وكان من الطبيعى أن يكون أغلب أعضاء البرلمان، بمجلسيه من نواب وشيوخ، أعضاء فى المحافل الماسونية. وتعتبر الماسونية أكبر تنظيم سياسى واجتماعى وثقافى وفكرى فى الولايات المتحدة، وأكبر نسبة بينهم، هى فى نيويورك، التى بها وحدها ألف محفل. كذلك، فإن منظمة ماسونية واحدة هى "بنائى بريت" بلغ عدد أعضائها عام ١٩٧٤ حوالى نصف مليون عضو، وقد أجرى الباحثون الأمريكيون تحقيقاً مفصلاً عن تغلغل العناصر اليهودية فى الحكومات الأمريكية وخاصة الحكومات الأخيرة؛ فوجدوا أن محفل "بنائى بريت"، الذى يسيطر على جميع المحافل الماسونية غير اليهودية، استطاع بشتى الوسائل أن يتغلغل فى الحياة السياسية الأمريكية.

أما فى مصر - بصفتها محور المنطقة العربية - فقد قاربت محافلها على عشرين محفلاً، بعد أن وفدت الماسونية، أثناء الحملة الفرنسية فى عام ١٧٩٨ بقيادة نابليون، الذى كان جيشه يضم نخبة من علماء فرنسا ومفكرها، ومعهم الجنرال المشهور كليبر.

وبمجرد أن بلغت الحملة القاهرة، أوعز بونابرت للجنرال كليبر أن يختار بعض الضباط من الماسونيين، للعمل على تأسيس محفل لهم، يجتمعون فيه لدراسة وتخطيط ما يجب على المصريين ألا يعرفوه؛ فأسس المحفل فى مدينة القاهرة فى أغسطس ١٧٩٨ تحت مسمى "إيزيس"، وأنخلوا فى هذا المحفل الكثير من وجهاء القاهرة وعمدها، وكان نابليون يفعل ذلك فى كل مكان يحتله تمكناً لحكمه، مما يفسر حماس القادة مثل كايوجرلكو، ومحفل بمباى فى الإسكندرية. ثم نقل محفل ممفيس نشاطه إلى القاهرة، وأنشأ تحت رعاية عدة محافل، منها: محفل "أهرام منف"، ومحفل "الكون"، وأيضاً محافل إضافية فى بورسعيد والسويس والإسماعيلية.

وانتقلت المنافسة فى تأسيس المحافل، إلى المنافسة فى الحصول على امتياز أو حق منح الدرجات العليا، التى تصل إلى أعلى درجاتها، وهى ٣٣ فى عام ١٨٦٥، أسس المحفل الإيطالى الماسونى فى الإسكندرية محفلاً ماسونياً اختص بمنح هذه الدرجات، بل وتم تفويضه بمنح محافل أخرى شتى الدرجات الماسونية، وتبعهم المحفل الإنجليزى الأعظم، فأنشأ فى القاهرة محفل "كونكورديا" ومحفل "البُلور" اللذين انضم اليهما كثير من الضباط البريطانيين، ثم أنشئ محفل آخر باسم "كوكب الشرق".

وفى عام ١٨٧١، اتحد تسعة من الأعضاء الماسون الحائزين على الدرجات العليا، وقرروا تأسيس محفل أعظم على الطريقة الأسكتلندية، وقرروا أن تكون لهذا المحفل صلاحية منح الدرجات ٣٣، التى تصل أعلاها درجة فيها إلى "أستاذ أعظم ماسونى".

ولم تتوقف المحافل الماسونية عن الانتشار والتطور، ففى عام ١٨٧٢، دعا الماسونى الكبير الماركيز يوسف دى بوجارد إلى إحياء محفل ممفيس الأعظم، كما أسس المحفل العالى الفيلسفى، ثم وحدهما مع المحفل الأسكتلندى باسم محفل الشرق الأعظم الوطنى المصرى، الذى أصبح مقر الماسونية الدولية المصرية على الطريقة الممفيسية.

وفى ٢١ مارس ١٨٧٣، جرى انتخاب الأستاذ الأعظم زولا لرئاسة المحفل، وفى ٢٩ إبريل ١٨٧٣، انضم الخديوى إسماعيل باشا الذى أصبح راعياً للماسونية المصرية، وانتهاز زولا فرصة انضمام الخديوى إسماعيل باشا إلى محفل الشرق الأعظم المصرى، وقام بتوحيد المحافل الماسونية المصرية تحت زعامته.

وفى عام ١٩٠٠، وصل عدد المحافل فى مصر إلى ٢٩ محفلاً، بالإضافة إلى عدد من المحافل الماسونية، التى تتبع دولاً أجنبية كبريطانيا وإيطاليا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية. وفى عام ١٩٥٢، بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو، حلت نفسها حتى تصرف نظر قادة الثورة عنها، ولكن الحكومة المصرية ودعت كل هذه المحافل تحت رقابتها لأول مرة، وتأكدت بالأدلة المادية أنها ظلت تمارس نشاطها المريب بشكل سرى مثل الجواسيس تماماً.

عندئذ فى ١٩٦٤ نفذ صبر الحكومة، وقررت حلها نهائياً، وأعلنت أن هذه المحافل هى طابور خامس لقوى أجنبية بل وخفى، ويمثل وجودها تهديداً للأمن المصرى القومى. ولم يتبق منها سوى المنظمات، التى تنتمى إلى المجتمع المننى المصرى، مثل: الروتارى، والروتراك (شباب الروتارى)، والإنتراكل، والليونز، والإكرويل، وغيرها من المنظمات، التى جعلت أنشطتها مقصورة على الأنشطة الخيرية والاجتماعية والصحية والتعليمية.. إلخ.

أما بالنسبة لسوريا فكان دخول الماسونية إلى دمشق على يد الأمير عبد القادر الجزائرى فى عام ١٨٥٦، بعد عودته من مصر للإقامة فى دمشق.. كان المحفل تابعاً لمتحف إيطاليا الأعظم، وفى حماية الأمير عبد القادر الجزائرى، وزادت قيمة المحفل نتيجة لتدخل الأمير بصفته قطبه الأعظم لحماية المسيحيين فى مذليح ١٨٦٠، ونجحت مهمته؛ مما زاد من شعبيته، وجعل المحفل محوراً ماسونياً له ثقله ووزنه.

وكان محفل الشرق الأكبر المثالي العالمي، قد تأسس في بيروت، في عام ١٩٣٩. لكن الجزائري سعيد في كتابه "الماسونية مالها وما عليها" يقول إنه سرعان ما توقف في عام ١٩٤٠ بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية، ثم عاد لممارسة نشاطه عام ١٩٤٨.

وكان من أهم أعضائه جبران تويني، وأمين الريحاني، وولي الدين يكن، ويوسف الحاج، لكن الحاج انسحب ليصدر أكثر من كتاب ليفضح فيه الماسونية، مثل: كتاب "الماسونية جمل اليهود" و"هيكل سليمان: الوطن القومي لليهود". ومن الجدير بالذكر أن يوسف الحاج كان أول من أدخل الماسونية إلى العراق وإيران، ولول من حصل على تصريح بدخول النساء في الماسونية في سوريا ولبنان، أسوة بالنساء في البلاد الغربية.

ومن يتتبع إنشاء المحافل الماسونية يدرك أنها محافل يهودية في جنورها. وفي مقدمتها محفل "صو/بادي/فيك" الذي تفرعت عنه شبكات من المحافل، التي انضمت إليها عدة ملايين، بعد أن أجريت عليها عدة تعديلات، منذ تأسيسها عام ١٨١٧.

ويكفي أن ننكر أن هيرتزل نفسه كان مؤسسها، وهو الذي حدد هدفها الأساسي والاستراتيجي في إقامة الدولة اليهودية، وأن المؤتمر الصهيوني هو أعلى هيئة فيها، ويقوم بانتخاب المحفل الصهيوني العالمي، الذي يقوم بالتنسيق بين أنشطة المنظمات الصهيونية؛ خاصة في مجال التثقيف الديني، وشئون منظمات الشباب، وأعمال الدعاية بشتى أنواعها، والعلاقات بين المنظمات الصهيونية وغير اليهودية، والتخريب عن طريق الشركات التي تسيطر عليها وتخفي خططها ومشروعاتها بالأعمال التجارية والاقتصادية المزدهرة، والتي لها فروع كثيرة، ولتزرع أخطبوطية في معظم أنحاء العالم.

وهناك أيضاً محفل "التحالف الاسرائيلي العالمي" أو "أليانس إسرائيلية أو نيفرسال"، وهو محفل خاص باليهود أسسه في فرنسا الحاخام أدولف كريمتي واسمه الحقيقي "إسحق كريمتي"، الذي كان عضواً ثم رئيساً لعدة حكومات فرنسية في ذلك الوقت (١٨٦٠).

وقد اشتهر ببنائه الذي اختتمه بالعبارة التالية: "لقد اقتربت الساعة عندما تصبح كل ثروات الأرض وذهبها تابعة لليهود" وكان هذا المحفل بمثابة المظلة؛ لتعمل تحتها المنظمات الدينية اليهودية الماسونية، وتشمل كل فروع التجمعات اليهودية، سواء في أوروبا أو الولايات المتحدة، التي أخذت في يدها زمام المبادرة، عندما أدركت أن هذه الفروع جاءت إليها هدية من القدر؛ لكي تمتلئ أرواحها المتتابعة المنطلقة نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

وقد تجلت هذه الأهداف في المحافل والمنظمات والاتحادات، التي تتابع إنشائها بطريقة شبه سنوية. وهناك محافل نوعية متخصصة للقيام بمهام معينة، مثل: "محفل لانيترناشيونال"، ومركزه الولايات المتحدة أيضاً، ويضم جمعية مكافحة التشهير ضد اليهود، وقد أدار أعمال هذه الجمعية - بشكل مباشر - في الولايات المتحدة جاكوب جافيتس عضو مجلس الشيوخ الأمريكي، وهو في مقدمة اليهود الصهاينة في مجلس الشيوخ.

وفي عام ١٨٨٨، تم تنظيم أول محفل فرعى لجمعية "بنائ بيرث" في مدينة القدس، وهي الجمعية التي تشرف على أنظمة داخلية سرية، وشبكة من العملاء السريين، في شتى أنحاء العالم، وفي مقدمة أنشطتهم جمع المعلومات، التي يطلبها اليهود والماسون؛ حتى تكون كل خططهم على أسس علمية ودقيقة وشاملة، ويبلغ أعضاء هذه الجمعية الآن أكثر من نصف مليون.

وفي معظم الأحيان، تبدو الماسونية واليهودية أو الصهيونية وجهين لعملة واحدة. وينطبق هذا الوضع على المجلس الصهيوني الأمريكي، الذي يضم حركة العمل الصهيوني، وعصبة الصهيونية، وحزب العمل الصهيوني المتحد، وجمعية الإصلاح المتحد في الولايات المتحدة، والمنظمة الصهيونية الأمريكية. وكلها تشكل في النهاية القاعدة الراسخة، التي تنطلق منها المخططات اليهودية والصهيونية والماسونية؛ لتنفيذها في شتى أنحاء العالم.

وهذا المجلس أنشئ في ١٩٢٩، وله علاقات قوية وعضوية مع الوكالة اليهودية في مجالات المال والتنسيق والضرائب، وتوظيف اليهود الباحثين عن وظائف. كما أنه يرعى المجلس القومي الاستشاري لعلاقات الجاليات اليهودية في مختلف الدول؛ إذ يتركز هدفه الأساسي في دعم الكيان الصهيوني وإمداده بالمال، بالإضافة إلى "محفل الماسونيين الأحرار القدماء"؛ وهو الذي قدم بلا أي حرج أو وجل، عرض شراء المسجد الأقصى لتكميره وتسويته بالأرض وإقامة الهيكل على أنقاضه.

ويوضح محمد علي الزعبي في كتابه "الماسونية في العراق" كيف أن اليهود استغلوا الماسونية، عندما امتطوا أمواجها، وتبنوا رموزها وإشارات وأسرار التعارف والتعامل بين أعضائها، وفازوا بغنائم بلا حدود. وسواء أكانوا مؤسسيها أم وراثتها أم معدنها، فإن عقلهم البراجماتي والعملوي والانتهازى ألهمهم كالعادة على أن يجعلوا منها تخطيطاً لتطبيق مشروعاتهم الصهيونية الكبيرة، وستاراً لتغطية أهداف هذا المشروع المريب، الذي أثار الكراهية ضدهم من الشعوب الأخرى.

وجاء مصطلح "الماسونية" ليخفي اليهودية برمتها عن بسطاء الناس والعامّة، الذين لا يُعمَلون التفكير بحثاً عن الحقائق الدقيقة، وصاروا لا يسمعون سوى

ترديد الاصطلاحات والتوجهات، التي يزخر بها التراث اليهودي، على ألسنة الماسون، دون أية إشارة من بعيد أو قريب إلى اليهودية أو الصهيونية.

ولم تكن الماسونية بذلك تسعى لخدمة اليهود لوجه الله، إذ إنها كانت تهدف خدمة مذهبها أولاً وأخيراً، من منطلق أنه الوجه الآخر لليهودية أو الصهيونية. فقد حققت الماسونية بهذا التخطيط الزاخر بالدهاء والوعى بكل المعطيات، أبعد أهدافها الاستراتيجية، ونجحت في لفت الأنظار صوب هذه الأهداف، وانتزاع العدوة لليهود من صدور ملايين الناس، واستبدلتها بتقارب وتناغم قد تعجز الدول عن الفوز بهما مهما فعلت.. وكانت المهام التي نهضت بها المحافل الماسونية، سواء في السر أو العلن، وقد أثبتت أنها أذكى وأخطر طابور خامس عرفته البشر، واستمر كل هذه العهود والعصور والقرون، دون أن يندثر ويصبح في ذمة التاريخ.

ومهما قيل في تاريخ الماسونية، فهي كبرى بنات الفكر اليهودي، مهما تضاربت الأقوال والأبحاث عن نشأتها في عهد موسى عليه السلام، أم في العصور التالية.. والتطابق فيما بينهما واضح في السرية، المبالغ فيها في الماسونية، والتي تؤكد نسبها لليهودي العريق؛ لأن الدين اليهودي في حقيقته هو المعرفة السرية للتقاليد، وهو الاسم الرسمي للمذهب اليهودي، الذي لا ينكره أي مرجع يهودي ديني معاصر أو قديم.

كما أن "الباطنية" في الماسونية دليل آخر على الصلة الوثيقة بينها وبين اليهودية؛ ولذلك فإن الكلام في الماسونية واليهودية إما رمز أو رقم، وإذا كان غيرهما، فهو ظاهر لا يراد، أو باطن هو المراد، وهذا الباطن لا يعرفه سوى الماسوني أو اليهودي، كل طبقاً لمرتبته ودرجته.

أما ظاهر الماسونية، فهو شيء يبدو معروفاً كما يبدو في التوراة عند اليهود، ولكن يظل الباطن شيئاً آخر، لا يمكن أن يفهمه إلا رجال الكهنوت الذين حفظوا نص "العهد" الأصيل والعتيق. وحتى اسم الرب عند اليهود، لا يمكن أن يعرفه العامة من الشعب المختار نفسه؛ فهو ليس "يهوه" كما يظن الكثير، بل له اسم آخر، يحفظه رجال الكهنوت المنحدرون من سلالة الأوائل، الذين قبلوا "العهد" مع الرب اختاروه هم لأنفسهم من بين مجموعة الآلهة، التي كانت تتعامل مع سائر القبائل والشعوب الغابرة.

وإذا كانت أسرار الدين اليهودي، لا يعرف منها رجل الكهنوت إلا ما يناسب درجته في سلم طبقتين، فإن الماسونية أيضاً، كلما ارتقى ابنها في درجاتها، فلهم من رموزها وتعبيرها ما يناسب للدرجة التي بلغها.

وكان التلمود بمثابة الدستور، الذى حافظ على تماسك هذا الطابور التاريخى، عبر العصور، بكل غموض وسريته وألغازه. وقد عرفه الدكتور عبد الوهاب محمد المسيرى فى كتابه "موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية: رؤية نقدية" الصادر عام ١٩٧٥، بأنه كلمة مشتقة من كلمة "لوميد" العبرية، التى تعنى "دراسة"، وهى شبيهة بكلمة "تلميد" العربية.

والتلمود هو أحد كتب اليهود الدينية، وهو عبارة عن موسوعة، تتضمن الدين والشريعة والتأملات الميتافيزيقية والتاريخ والآداب والعلوم الطبيعية. كما يتضمن - علاوة على ذلك - فصولاً فى الزراعة وفلاحة البساتين والصناعة والمهن والتجارة والربا والضرائب وقوانين الملكية والرق والميراث وأسرار الأعداد والفلك والتنجيم والقصص الشعبى، بل إنه يغطى كل جوانب الحياة الخاصة لليهودى؛ إذ يتناول كل دقائق إعداد الطعام وتناوله والعلاقات الخاصة بين الرجل وزوجته والطمث، وحتى الدعوات التى يقولها الإنسان بعد الذهاب إلى نورة المياه، أى إنه كتاب جامع مانع بشكل لا يكد يدع للفرد اليهودى حرية الاختيار فى أى وجه من وجوه النشاط فى حياته العامة والخاصة؛ إذ إنه يكاد يضع اليهود فى طابور هائل، لا يسمح لأحد بكسر نظامه أو استمراره.

وقد بدأ تدوين التلمود مع بداية العصر المسيحى، ولم يتم ذلك إلا فى القرن الخامس (ويقال فى القرن الثانى عشر)؛ أى إن تأليفه استغرق ما يقرب من خمسمائة عام.

وكان التلمود أول محاولة من جانب حاخامات اليهود لتفسير العهد القديم، بما يتناسب مع وضع اليهود، كأقليات تجارية متناثرة فى العالم، وليس كشعب شبه مستقر فى أرضه، ومن هنا كان شموله الكامل.

ولكن التلمود كان أيضاً سعى اليهودية الحاخامية التلمودية إلى السيطرة على جماهير اليهود، وعزلهم عن بقية الشعوب؛ كى يتسلحوا بأسلحة الطابور الخامس، التى تعتمد على الغموض والسرية والخفاء والشائعات والتعمية؛ بل والتجسس والتلاعب بالآخرين؛ خاصة بعد ظهور المسيحية، التى اتخذت من العهد القديم كتاباً مقدساً وأكملته وعدلته بالعهد الجديد.

كانت هذه الانعزالية مسألة منطقية ومعتادة فى المجتمعات الإقطاعية، التى كانت تشجع الفصل بين الطبقات الاجتماعية والجماعات الدينية، وهى انعزالية كانت تأخذ فى الغالب شكل التعالى على الناس.. وتسرى هذه النزعة الانعزالية المتعالية، بحدة فى معظم صفحات التلمود، التى أكدت الصورة الذهنية للطابور الخامس الغامض والمتفرد، فلا يدخل الجنة سوى اليهود؛ إذ إن أرواحهم تعد جزءاً من الله تماماً، كما أن الابن جزء من أبيه.

وإذا اعتدى فرد من الأغيار على يهودى، فكأنه اعتدى بذلك على الغرة الإلهية. وقد خلق الأغيار على هيئة الإنسان؛ لكى يكونوا لائقين بخدمة اليهود، الذين خلقت الدنيا من أجلهم، إذ ليس من الملائم أن يقوم حيوان على خدمة الأمير، وهو على صورته الحيوانية.

وكان التلمود يستخدم أساساً للتربية اليهودية، فكان الدارسون اليهود يستذكرونه لمدة سبع ساعات يوميًا طوال سبع سنوات.. وقد نجح التلمود فى ضرب العزلة الوجدانية والروحية والعقلية على اليهود، حتى أن الشاعر الألماني هاينه وصفه بأنه وطن اليهود المتنقل.

ومما زاد من حدة الانعزالية، صفة القداسة التى تحيط بالتلمود بهالة لا يمكن اختراقها؛ فعلى الرغم من أنه مجرد تفسير للعهد القديم، فإنه مثل كل كتب الشروح اليهودية، يكتب قداسة معينة؛ خاصة وأن أسطورة الشريعة الشفهية سيطرت على الوجدان اليهودى سيطرة تامة، بعد ظهور المسيحية.

فى بداية الأمر، كان ينظر إلى التلمود على أنه يأتى فى المرتبة الثانية بعد التوراة، ولكنه بعد حين أصبح بلقب "التوراة الشفهية"؛ أى صار مساوياً لتوراة موسى فى المرتبة، ولم يعد فى وسع أى يهودى مخالفته، ثم أخذت درجة قداسته فى الازدياد والارتفاع، حتى أصبح أكثر قداسة من التوراة ذاتها، وبمستور الطابور الخامس نفسه.